

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط
بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب أحمد البرصان

أحمد سعيد نوفل عبد الفتاح الرشدان

علي محافظة محمد أبو حمور

محمد الموسى

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعة الأولى

عمان - ربيع ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١ - ٦ - ٩٦٢ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢ - ٦ - ٩٦٢

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

هيئة المستشارين

د. أحمد التويجري السعودية	الأميرة د. وجدان علي الأردن
أ.د. إسحق الفرحان الأردن	أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر
أ.د. سعد ناجي جواد العراق	أ.د. أمين مشاقبة الأردن
د. عبد الله النفيسي الكويت	أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب
د. فهد الحارثي العربي السعودية	د. غانم النجار الكويت
أ.د. محمد السيد سليم مصر	د. مجدي عمر الأردن
أ.د. محمد المسفر قطر	أ.د. محمد المجذوب لبنان
أ.د. مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.
٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.
٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.
٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزء منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.
٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.
٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.
٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.
٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.
١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.
١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.
١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي	
أمريكا وإسرائيل، تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكية	٧
رئيس التحرير	
البحوث والدراسات	
المصالح العربية والعلاقة مع إيران	١٤
لقاء مكّي	
تركيا وعلاقتها مع المصالح العربية العليا	٣٣
خالد أبو الحسن	
ملف العدد	
استراتيجيات إسرائيل لعام ٢٠١٠.. قراءة في مؤتمر هرتزليا لعام ٢٠١٠	٤٧
سمير سمعان عبد الحميد الكيالي حسن حسن	
المقالات والتقارير	
الحراك السياسي في الوطن العربي ملامحه، محدداته، آفاقه	٧٥
إبراهيم هلال	
إيران والولايات المتحدة، احتمالات الصدام المسلح	٨٧
طلال عترسي	
إسرائيل ذراع إرهابي يستبيح المنطقة	٩٥
غسان دوعر	
إسرائيل تقضم المقدسات في القدس والخليل	١٠٥
إبراهيم أبو جابر	
المعارضة الإسلامية والاستقرار بين سياسات الحكومات وتوجهات الحركات الإسلامية	١١٧
متنصر الزيات	
الوطن البديل، آفاق التطبيق وسبل المواجهة	١٢١
مركز دراسات الشرق الأوسط	
مركز دراسات الشرق الأوسط في تسعة عشر عاماً	١٢٥
مركز دراسات الشرق الأوسط	

المقال الافتتاحي

أمريكا وإسرائيل، تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكية

رئيس التحرير/ جواد الحمد

توثقت علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل منذ إنشائها، ولكنها شهدت تحولات وتطورات نوعية استراتيجية في العلاقة منذ توقيع الاتفاقية الاستراتيجية بإنشاء تحالف استراتيجي بين الطرفين عام ١٩٨٠، وتشير المعلومات المختلفة إلى أن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل دعما خاصا لا تحظى به أي دولة في العالم، ويتمثل هذا الدعم بالغطاء السياسي والقانوني الكامل لكل السلوك الإسرائيلي فيما يتعلق بخرق القانون الدولي، وإهمال قرارات الأمم المتحدة وتجاهلها، ومنع مجلس الأمن الدولي وأي مؤسسة في الأمم المتحدة من اتخاذ أي إجراء ضد إسرائيل ولأي سبب، وكذلك توفيره الحماية السياسية لها، بل ودعمها سياسيا في علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية وغيرها.

وعلى الصعيد الاقتصادي يكفي أن نذكر في هذه المقالة أن الولايات المتحدة تقدم دعما مباشرا لإسرائيل يقدر بـ ٣ مليارات دولار، وتوفر لها ضمانات قروض بحوالي ١٠ مليارات دولار أخرى سنويا أيضا، كما تسمح الولايات المتحدة، وبتشجيع من اللوبي الصهيوني فيها، بتوفير حوالي ١٤ مليار دولار دعما صهيونيا غير حكومي مباشر لإسرائيل من الولايات المتحدة وحدها، وتوفر لها كذلك الكثير من أسرار التكنولوجيا والتجارة الحرة، وهي الدولة الأولى بالرعاية في التجارة العامة، كما توفر لها دعما عسكريا منقطع النظير لإبقائها متفوقة في كل المجالات على كل دول العالم الإسلامي وعلى الدول العربية مجتمعة، بما في ذلك توفير غطاء سياسي لحماية برنامجها النووي العسكري المشهور.

وبذلك فقد احتلت إسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية مكانة الحليف الاستراتيجي الأهم في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وهي تحظى بمزايا من هذا المستوى، واعتبرت مصلحة أمريكية حيوية، كما اعتبر محيطها محيطا حيويا في رسم

السياسة الخارجية الأمريكية، وشكل محددًا مهمًا لأي تحولات فيها، ويمكن أن يعزى هذا الترابط والتصاعد في العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين إلى عوامل أساسية ثلاثة:

- قوة ونفوذ اللوبي اليهودي الصهيوني في الولايات المتحدة، وتزايد دوره وتأثيره في السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية، وعلى الأخص فيما يتعلق بتسخير أدواته لخدمة الحملات الانتخابية لأي من المرشحين للرئاسة أو الكونغرس، ما يجعل اتجاهات هذا اللوبي وتوجهاته ومطالبه محدّدًا لسياسة عدد كبير من المشرّعين الأمريكيين ومسؤولي البيت الأبيض وتوجهاتهم وبرامجهم، ويشكل حماية مهمة لدعم التحالف الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي.
 - تزايد أهمية إسرائيل العسكرية والسياسية كأداة أمريكية عند اللزوم بدرجة حاملات طائرات عملاقة، جاهزة لخدمة الأهداف والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، بل وفي دول العالم الأخرى، وعلى الأخص فيما يتعلق بتجارة السلاح وتحقيق مناطق النفوذ في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
 - نظرا لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والعربي على قاعدة الهيمنة والاستعمار والتحكم بالثروات والقرار السياسي، وبوصفها مناطق استهلاكية لسلع الدول الصناعية، والسعي لمنع تشكل أي وحدة أو قوة منفردة إسلامية أو عربية يمكن أن تشكل قوة إقليمية عظمى تتحدى الإرادة الأمريكية، فإن طبيعة العدوانية الإسرائيلية والعنف والإرهاب والحروب في مواجهة العرب والفلسطينيين، واستمرار تهديد استقرار المنطقة، يجعل العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي على وجه التحديد متطابقة، على الصعيد الاستراتيجي، لتحالف ثنائي ضد عدو مشترك بصرف النظر عن تطابق التعريف التفصيلي، ولكن على الأقل بوصفه مصدر تهديد لمصالحهما.
- وقد لعبت هذه العوامل، وما تزال، دورا بالغا في تشكيل طبيعة العلاقات بينهما، وفي تشكيل آليات ووسائل مواجهة الأزمات أو الخلافات كذلك، كما اعتبرت إطارا ناظما لبرامج تطوير هذه العلاقات لدرجة التداخل الكامل بينهما من حيث الإمكانيات والمصالح والبرامج.

وبالطبع، فقد شهدت هذه العلاقات أزمات ثقة عديدة على مدى عقود خلت، ولكن حلها كان دوماً على قاعدة الصداقة والتحالف، حتى لو اتخذ أحدهما إجراءً حاداً، حيث يتم احتواؤه من قبل الآخر لتستمر العلاقات الاستراتيجية، ومن بين المحطات المهمة في تأكيد هذا المؤشر الاستراتيجي للعلاقة:

- اكتشاف الولايات المتحدة عمليات تجسس حقيقية من قبل إسرائيل على التكنولوجيا العسكرية والنووية الأمريكية الخاصة بها، فيما عرف بقضية "جوناثان بولارد" الذي ما زال يقضي حكماً مدى الحياة في السجون الأمريكية، إذ كان تأثير هذه الحادثة متواضعاً، وإن شابَ علاقتهما توترٌ محدود مؤقت انتهى بالحكم على الجاسوس بولارد بالسجن.
- قيام المدفعية الإسرائيلية بإسقاط طائرة هليكوبتر أمريكية تُقِلُّ ضباطاً أميركيين في طريقهم لترتيب فصل القوات الفلسطينية عن الإسرائيلية في بيروت عام ١٩٨٢، واكتفت الولايات المتحدة باعتذار علني قدمه لها رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن بهذا الخصوص.
- الخلاف الذي حصل بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بحرب الجبل في لبنان عام ١٩٨٣، حيث تولت القوات الأمريكية في الأسطول السادس في البحر المتوسط دعم طرف لبناني ضد الطرف اللبناني الذي تدعّمه القوات العسكرية الإسرائيلية، والذي تمحور فيه الخلاف على مشروع إقامة كاتنونات طائفية في لبنان كانت إسرائيل تتجه لتشكيلها، فيما كانت ترى الولايات المتحدة الإبقاء على لبنان واحداً، للمسيحيين فيه نفوذ وحماية كبيرة واسعة، وانتصرت في هذه الأزمة السياسة الأمريكية على الإسرائيلية.
- الخلاف السياسي الحاد الذي نشب بين إسرائيل بزعامة إسحاق شامير والولايات المتحدة بزعامة جورج بوش الأب عام ١٩٩١ فيما يتعلق بانعقاد المؤتمر الدولي للسلام في مدريد، حيث هدد وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الجانب الإسرائيلي إن لم يستجب للطرح الأمريكي، وبتدخل كبير من اللوبي الصهيوني وبالترام أمريكي بشروط إسرائيل لحضور المؤتمر وبرسالة ضمانات أمريكية تحمي

- إسرائيل من الاضطرار لتقديم تنازلات رئيسية، استجابت حكومة شامير للضغط الأمريكي، وانتهت الأزمة بينهما في الإطار الاستراتيجي.
- الخلاف الأمريكي - الإسرائيلي بشأن خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٤، حيث اشترطت إسرائيل لتنفيذها ١٤ شرطاً قبلتها الولايات المتحدة، واعتبرت هذا الموقف قبولاً للخطة، حيث تم تجاوز الأزمة لبدء الضغط الدولي المشترك على الجانب الفلسطيني لتنفيذ التزاماته فيها دون الضغط على الجانب الإسرائيلي.
 - تفاقم أزمة الرؤية بين الجانبين بخصوص الدولة الفلسطينية المستقلة التي أعلن الرئيس جورج بوش الابن عن قناعته بأنها تحقق الأمن لإسرائيل، فيما عرف بفكرة حل الدولتين عام ٢٠٠٦، حيث قدمت الحكومات الإسرائيلية في عهود كل من شارون وأولمرت ونتنياهو تعريفات تفصيلية تُفقد الفكرة أهميتها، وذلك بهدف عدم الصدام مع الولايات المتحدة، وتم تجاوز الخلاف بشكل نهائي.
 - الأزمة المتعلقة بفكرة الولايات المتحدة أن تقوم إسرائيل بتجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، تمهيداً لاستئناف المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث وصلت ذروة الأزمة إلى حد التدابر النسي بين القيادتين ما لبث أن انفرج بإجراءات إسرائيلية مؤقتة جداً، وفُرج القرار من محتواه واستثنيت القدس، وهو ما لم يرق للمطلب الأمريكي، ونظراً لوضع الولايات المتحدة المتردي عسكرياً في العراق وأفغانستان، فإنها بحاجة ماسة للتعاون من قبل إسرائيل فيما يتعلق بإطلاق مفاوضات ماراثونية للسلام في الشرق الأوسط، وفوجئت الإدارة الأمريكية بعدم تفهم الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو لهذه الحاجة والمصلحة الأمريكية، وبرغم تصاعد تصريحات أمريكية رفيعة المستوى إزاء رفض الموقف الإسرائيلي لدرجة اعتبار موقفها عبئاً على سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، غير أن الإدارة الأمريكية، وتدخل اللوبي الصهيوني بين الجانبين، ما لبثت أن احتوت الأزمة وحجّمت تداعياتها رغم عدم التحول في موقف الحكومة الإسرائيلية، ولا زال الخلاف قائماً، لكنه عاد إلى حجمه الجزئي في سياق العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين.

وبالنظر إلى هذا الثبات الاستراتيجي في العلاقة، وبرغم تفجر نقاط خلاف، وربما أزمات ذكر المقال بعضها منها، غير أن الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين الطرفين في الصراع العربي- الإسرائيلي فيما يتعلق بدور إسرائيل في المنطقة تظل الناظم الأهم لطبيعة العلاقة من جهة، وتستخدم أدوات هذه العلاقة وأطرها عادة لاحتواء الأزمات التكتيكية بينهما من جهة أخرى، ما يجعل التحول في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل وفق الظروف والمعطيات القائمة أمرا غير متوقع، خاصة في ظل غياب دور عربي دولي كبير يشكل قلقا للولايات المتحدة على مصالحها، ويهدد أمن قواتها، أو يهدد مصادر الطاقة كما حصل عام ١٩٧٣، وكذلك إمكانات وقف التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية الأمريكية لمواجهة مصادر التهديد لأمريكا فيما عرف بالحرب الدولية على "الإرهاب"، ولذا فإن الخلاف الأمريكي- الإسرائيلي سرعان ما يتحول إلى خلاف تكتيكي يتم احتواؤه بأشكال متعددة في كل منعطف، ومن ذلك أزمة استئناف مفاوضات السلام، وتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤخرا.

البحوث والدراسات

المصالح العربية والعلاقة مع إيران

لقاء مكّي*

مقدمة

يقف العرب من جديد أمام إشكالية العلاقة مع جارهم الإيراني الصعب، موزعين بين حكومات تتحالف مع طهران، وأخرى تناصبها الخصومة، وربما العداء، وثالثة غير عابئة بما يجري، فيما تنقسم الشعوب بين من يرى في إيران نموذجاً فشل العرب في تحقيقه، أو بين من يرى فيه تهديداً وخطراً داهماً.

وإذا كانت إيران قد تمكنت من الحصول على حظوة شعبية بسبب ما يوصف بدعمها للمقاومة في لبنان وفلسطين، فإن سلوكها في العراق وبعض مواقفها إزاء الخليج، وكذلك اتهامها بإدارة حملات تشييع في المنطقة، أثارت بالمقابل هواجس مضادة تجعل من التقارب معها أكثر صعوبة وأقل إقناعاً.

إن العلاقات العربية مع إيران تميزت دوماً بالتعقيد؛ فقد كانت المنطقة العربية، ولا سيما الخليج العربي، مجالا حيويًا للأمن الوطني الإيراني، فضلاً عن تداخل جغرافي وسكاني وتعقيدات تاريخية وصراع طائفي أفضى إلى علاقات حساسة، زاد من تعقيدها انقسام عربي في الرؤية تجاه المصالح القومية العليا، وبالتالي تأثيرها في نمط العلاقة مع الدول غير العربية، ومنها إيران.

ولئن كان لإيران في عهد الشاه دور حيوي ومؤثر في نسيج العلاقات العربية من خلال تقاربها السياسي والأمني مع نمط من النظم العربية القريبة من الغرب في مواجهة نظم عربية أخرى، فإنها بعد الثورة الإسلامية واصلت الدور ذاته، ولكن بالتحالف مع النمط الآخر من النظم، وفي كلتا الحالتين لم يكن دور إيران تكميلياً أو عرضياً أو غير مقصود، بل كان مباشراً ومبرمجاً وجزءاً من مشروع مختلف من حيث المضمون، لكنه

* أستاذ إعلام، وخبير في الشأن الإيراني

متوافق ومنسجم من حيث الشكل والأدوات والاندفاع.

وبرغم أهمية إيران الإقليمية وما تمتلكه من قدرات تأثير وتدخل مباشر في شؤون بعض الدول العربية، إلا أن العرب لم يتبنوا في أي وقت خلال التاريخ المعاصر استراتيجية موحدة للتعامل معها، وظلت العلاقة مع إيران تجسيدا آخر لمشكلة العرب في الاتفاق على أي رؤية، وهو أمر تسبب بخسائر عربية دائمة، وأفقدتهم في حالة العلاقة مع الآخرين، ومنهم إيران، زمام الموقف وقدرة التأثير وامتلاك الأوراق التفاوضية، كما جعلت من بلدانهم أكثر قابلية للاختراق الإيراني الذي استفاد من واقع طائفي وسكاني وجغرافي رفع سقف مشروعه للسيادة الإقليمية.

أولا: المصالح العربية

تسيطر على الواقع العربي الراهن العناصر التالية:

- خلل جدي في برامج التنمية الاقتصادية والإنسانية.
- تباطؤ مؤسسات العمل العربي المشترك وتوقف بعضها عن العمل.
- تراجع جهود الإصلاح السياسي أو تردها، أو توقفها.
- زيادة النفقات العسكرية من غير توفر عقيدة عسكرية واضحة وموحدة، فضلا عن ارتهان لوجود عسكري أجنبي وأميركي، وتحديدًا في منطقة الخليج.
- خلافات سياسية جوهريّة قادت إلى دخول البلدان العربية في سياسات محاور متصارعة شاركت فيها قوى غير عربية.

مثل هذه العناصر لا تشجع على القول بأن النظام العربي الراهن مؤهل لبناء شبكة مصالح قادرة على رسم أفق لعلاقات طبيعية ومفيدة مع أحد، والحاصل أن ما يمكن أن ينشأ عن مثل هذا الواقع لا بد أن يكون من ذات النمط من السوء.

فإذا كانت معظم الحكومات العربية قد فشلت في جهود التنمية، أو إنها انحرفت بمسارها لتتحول إلى تنمية فوقية تخدم النخب دون القواعد الشعبية العريضة من الناس، فإن النمط ذاته يتكرر في الحقل السياسي الذي ظل مغلقا للسلطة^(١)، وهو ما جعل من المناقشات حول السياسة الخارجية محصورا في دائرة السلطة، بل وفي دائرة ضيقة ضمن السلطة، قد تحتزل بشخص الرئيس وحده.

ورغم أن فريق السياسة الخارجية في أي دولة، ومنها الدول العربية، يكون معروفا وتابعا على الأغلب لوزارات الخارجية، إلا أن الاشتغال بالسياسة الخارجية شيء والمشاركة في صنع القرار شيء آخر، ويجري اختيار هؤلاء المشاركين في صنع القرار من قبل الرئيس في معظم الحالات تحت تأثير عاملي الولاء الشخصي والثقة اللذين يتقدمان على الكفاءة، ويلعب الرئيس دورا مهما في القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية، وتعكس هذه القرارات ميول الرئيس العقيدية وعلاقته مع رؤوساء الدول الأخرى وقدرته على استيعاب المعلومات والاستفادة منها^(٢)، لكن الأمر المهم في السياسة الخارجية العربية يتمثل في أمور عدة، منها:

- أن هذه السياسات للدول العربية لا يجمعها رابط واحد، ولا تتبنى رؤية مشتركة، حتى إزاء القضايا القومية المصرية، مثل قضية فلسطين، وبالتالي لدينا سياسات خارجية عربية قد تجتمع وقد تتناقض إلى حد الصراع إزاء هذه القضية أو تلك.
- إن هذه السياسات مرتبطة بقدر أو بآخر بحسابات معقدة من التعامل مع أجنادات الدول الكبرى ومصالحها، تتعدى المصلحة المشتركة إلى مصالح النظم الحاكمة.
- أن السياسات الخارجية مع دول الإقليم بشكل خاص مرتبطة بشكل وثيق ومفهوم مع متغيرات تاريخية وديمقراطية واقتصادية وأمنية، يفرضها الواقع الجغرافي والعلاقات المتوارثة، فضلا عن تقارب الرؤى أو تباعدها إزاء القضايا الجوهرية التي تهم الإقليم برمته.
- أن أكثر من ستين عاما من العمل العربي المشترك على ضعفه وثغراته، وفّرت فرصا لبناء تصورات سياسية متقاربة، أو حتى مشتركة، بين مجموعة من الدول العربية، إزاء قضايا بعينها، بل إن الدول العربية جميعا تبنت من خلال مؤسسة القمة سياسات موحدة إزاء إسرائيل، كما ورد مثلا في مبادرة السلام العربية التي تم إقرارها خلال قمة بيروت عام ٢٠٠٢م.
- أن ما يتم الاتفاق عليه في الحالات التي كان يجري فيها التنسيق عالي المستوى بين دول عربية معينة، لا سيما الدول العربية المركزية الكبيرة والمؤثرة، يكون غالبا هو السائد عربيا، حتى لو لم تلتزم به بعض الدول^(٣).
- والخلاصة أن هذه السياسات ارتبطت بنهج السلطة في دول النظام العربي، ومع استثناءات محدودة لا يمكن توقع سياسة عربية موحدة إزاء القضايا الخارجية، بل ربما

نشهد أحيانا تعارضا أو حتى صراعا سياسيا بين محاور عربية تتبنى نهجا سياسيا خارجيا مختلفا^(٤).

ثانيا: العلاقات الإقليمية العربية

مرت العلاقات الإقليمية للمنظومة العربية بمراحل مختلفة، وخضعت لعوامل متعددة، كان من بينها اختلاف الرؤى العربية والتناقض بين المشاريع التي سادت الحركة السياسية العربية عقودا عدة، وأعني بذلك المشروع القومي، والمشروع القطري، والمشروع الإسلامي، بما في هذه المشاريع من تجليات وتيارات وعلاقة بالقضايا الكبرى، مثل فلسطين، والتنمية، والوحدة، ومفهوم الأمة، وحدود العلاقة مع الآخر غير العربي وطبيعتها.

ورغم أن المنظومة العربية كانت من المنظومات الإقليمية الرائدة عالميا في تكوين بنى للعمل المشترك، إلا أن هذا الجهد بدأ بالتراجع منذ أواسط السبعينيات مع بدء مرحلة انحسار المد القومي التي توافقت مع شيوع ظاهرة الشرق أوسطية التي استمرت عدة عقود، بعد الحرب العالمية الثانية، غير قادرة على اختراق الوعي العربي الذي لم يكن يستوعب فكرة جيوسياسية يمكن أن تكون بديلا عن المنظومة العربية كمفهوم سياسي وجغرافي.

لقد جرى تقديم مفهوم الشرق الأوسط والتركيز عليه لتحقيق عدة أغراض في وقت واحد، فمن ناحية، سيكون مدخلا مناسباً للقبول بإسرائيل دولة أصيلة في الإقليم بدلا من أن تظل دولة شاذة وغير واقعية في منظومة عربية نقية، ومن ناحية ثانية، ستعنى المنظومة الشرق أوسطية بإدخال دول غير عربية وإخراج دول عربية، وهكذا تصبح القومية العربية فكرة غير منطقية، وتصبح عناصر اللغة والدين والتاريخ قضايا أقل بكثير من أن تكون مبررات لوجود منظومة عربية^(٥).

أسهمت ظروف عديدة في رواج منطق تقسمي لم يعد يهتم أو حتى يعترف بالمنظومة الإقليمية، وأصبحت العروبة عند كثيرين فكرة مهزومة ومأزومة، وأصبح الخيار الإقليمي الشرق أوسطي بديلا مقبولا عند البعض، لا سيما مع نجاحات ملموسة وخطاب سياسي لكل من تركيا وإيران دولتي الشرق الأوسط الأكثر اقترابا من العرب وتداخلا معهم تاريخيا وجغرافيا وسكانيا واقتصاديا.

من هذه الزاوية لم تعد العلاقة مع هاتين الدولتين ماثلة للعلاقة مع دول أجنبية أو إسلامية أخرى، حتى لو كانت تحسب ضمن إقليم الشرق الأوسط، مثل باكستان أو أفغانستان أو إثيوبيا، وقد اتسع نطاق هذا الأمر بشكل واضح بعد احتلال العراق وظهور

فراغ واضح وكبير في المنظومة العربية، جعلت فرص طهران وأنفرة أكثر قدرة وفاعلية في الحركة والتصرف بشؤون بعضها، وكان لفترة وجيزة عربيا محضا.

ومع أن كلا من إيران وتركيا اتصلت بالشأن العربي بشكل واسع بعد عام ٢٠٠٣م، إلا أنهما اختلفا في الأساليب بشكل لافت؛ حيث كان الأسلوب الإيراني أكثر هجومية واندفاعا بتركيز واضح على قضايا وموضوعات قابلة للتعامل النفسي والدعائي، وميل واضح لاستقطاب القطاعات الشعبية والنخب المثقفة، حتى لو أدى ذلك إلى استعلاء الحكومات.

وفضلا عن ذلك فإن إيران ظلت خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكثر انشغالا واهتماما بالدائرة العربية كامتداد للأمن القومي، مقابل تركيا التي ركزت على الدائرة الغربية، ولم تتوافر لها الإرادة للاستفادة من ميراثها الطويل مع العرب، إلا في السنوات الأخيرة، وهكذا عملت إيران منذ أواسط السبعينيات على اختراق المنظومة العربية من خلال علاقات تحالفه مع مصر وعُمان ودول الخليج بشكل عام، "وأفصحت إيران الشاه عن طموحات دولية مركزة أساسا على منطقة الخليج، وإن لم تقتصر عليها وحدها، وتحدد هدفها باعتبارها القوة الرئيسة عسكريا وسياسيا في المنطقة، وفي تضخيم الهيبة الفارسية" (٦)، وهو ما تكرر لاحقا بعناوين تحالفات أخرى بعد الثورة الإسلامية.

والحاصل أنه "سواء كانت إيران في ظل الشاه أو في ظل الثورة فإنها لم تعدم أعضاء في النظام العربي تحاول جذبهم داخل شبكة التفاعلات العربية، الأمر الذي ساعد على التطور التدريجي لكي تصبح إيران عضوا نشطا في نظام التحالفات العربية، وهو ما أمكن تفاديه في مراحل المد القومي، ولكن صَعُبَ منعه في إطار الانحسار القومي والهجمة المعادية للفكرة العربية" (٧).

وهكذا أصبحت إيران أكثر دول الإقليم غير العربية تدخلا وتداخلا في الشأن العربي، وبنت على مدى أعوام شبكة من المصالح ومراكز النفوذ وقوى الضغط، وباتت رؤية العرب للمصالح المترتبة على العلاقة معها في معظم الحالات ردة فعل أو إرادة سلبية تتحدد بنوع السلوك الإيراني وطبيعته، وحجم النفوذ ومدى قوته في هذه الدولة العربية أو تلك، وليس بحسابات عربية مشتركة، أو حتى منفردة لعلاقات مع إيران تخدم المصالح العربية العليا.

ثالثاً: المصلحة العربية في العلاقة مع إيران

لم يتفق النظام العربي الرسمي على تعريف محدد للمصالح القومية العليا، وظل هذا الأمر مرهوناً برؤية البلدان العربية وسلوكها، والتي استعاضت عن المصالح القومية بالمصالح الوطنية أو القطرية، كما فشلت مؤسسة القمة العربية في إيجاد حد أدنى من الاتفاق على ثوابت أمنية واستراتيجية لمفهوم المصالح.

ويتفق العرب على حقيقة أهمية إيران الإقليمية وضرورة التقارب معها، لا سيما على الصعيد الاقتصادي، لكن إيران لم تكف عن إثارة حساسيات دول المنطقة إلا لفترات محدودة تركزت في تسعينيات القرن الماضي التي شهدت تقارباً إيرانياً عربياً لافتاً، قبل أن يعيد الخطاب الإيراني نبرته الحادة التي استدعت إعجاباً وتأييداً من قوى شعبية عربية قومية وإسلامية، كما أثارت مخاوف وقلقا، ولم تكن تخفي أنها تعبير عن مشروع إقليمي، ارتبط من جانب بالجهود النووية، ومن جانب آخر بالمشاركة المباشرة في قضايا عربية داخلية، كما في لبنان والعراق وفلسطين، وكان يصطدم بشكل مباشر بمصالح دول عربية ورؤاها، كما يتقاطع مع مصالح دول عربية أخرى، وذلك بعيداً عن عدالة وصوابية هذه السياسة أو تلك.

والأدهى أن السياسة الإيرانية أحاطت نفسها في مناسبات عديدة بشكوك ومخاوف من العرب، سواء في زمن الشاه أو في العهد الجمهوري، واحتفظ النظام الإسلامي، الذي أزال حكم الشاه وتبعاته وآثاره، بميراث الشاه ورؤيته للمصالح الإيرانية في المنطقة ونهج العدائية مع دوله؛ فأكد النظام الإسلامي الاحتفاظ بالجزر الثلاث التابعة للإمارات التي احتلها نظام الشاه عام ١٩٧١م^(٨)، واعتبرت إيران البحرين "محافظة إيرانية يجب عودتها إلى الوطن الأم الأصلي، أي إيران الإسلامية"^(٩)، وبالطبع كانت الحرب العراقية- الإيرانية الحدث الأبرز الذي أبقى إيران على مسافة بعيدة من معظم الدول العربية، باستثناء ليبيا واليمن الجنوبي وسوريا التي أيدت إيران علناً في الحرب.

قضايا التجاذب الرئيسية

تمثل أبرز القضايا التي تشكل نقاط اختلاف أو تقاطع بين العرب على اختلاف توجهاتهم وإيران بما يلي:

١- الأمن الإقليمي

٢- القضية الفلسطينية

٣- الطائفية

٤- البرنامج النووي

٥- طموحات إيران بالنفوذ الإقليمي

ومعظم هذه القضايا ليست جديدة، باستثناء البرنامج النووي الذي أضاف سببا جديدا لتفاقم الأوضاع في المنطقة، بسبب احتمالات الحرب، ودقة الموقف العربي الذي يجد نفسه وسط صراع بين حليف غربي وجار إيراني.

كما أن القضية الفلسطينية بدورها باتت تمثل سببا للجدل المحتدم؛ فطهران نجحت في أن تربط نفسها بالقضية ذات القيمة المعنوية البالغة عربيا وإسلاميا، وتمكنت من استثمار هذا النجاح في تحقيق اختراق جوهري وعميق للمنظومة العربية على صعيد الوعي والحضور وحتى القرار، فمن ناحية استحوذت إيران على احترام شعبي عربي يُعجَب بطبعه بالزعامات القوية التي تتحدى الغرب وإسرائيل، وتحقق إنجازات عجزت أنظمتها عنها، لاسيما بعد غياب الزعامات الملهمة أو الدول العربية ذات الإنجاز بعد إضعاف العراق ثم احتلاله، ومن ناحية أخرى أصبحت إيران طرفا يصعب تجاوزه في أي ترتيبات حول قضية فلسطين، بعد أن باتت ترتبط بعلاقات خاصة مع أبرز منظمات المقاومة في فلسطين ولبنان.

وبرغم أن (المنجز) الإيراني ما كان ليتحقق بهذا الشكل والمستوى لولا سوريا، فإن ما يُسمى "دول الاعتدال العربية" لم تفعل ما يجب للتقارب مع سوريا أو مع منظمات المقاومة بغرض استيعابها وإفقاد الاختراق الإيراني لأبرز مقوماته، بل إنها زادت على ذلك بأن تركت العراق يقع تحت طائلة النفوذ الإيراني، وكل ذلك بسبب ارتباط خاص بالولايات المتحدة وسياستها الفاشلة في المنطقة.

والحصيلة أن إيران تمكنت من تحقيق تقدم مهم في القضايا الخمس السابقة، وأصبحت تحرك مؤشر الأمن الإقليمي، سواء بتطور قوتها العسكرية، أو بالتأييد الدولي التدريجي للاعتراف بنفوذها الإقليمي، مقابل غياب الاستراتيجية الأمنية العربية واتكائها على دعم أميركي مفترض، بات هو ذاته موزعا للتساؤل، سواء على صعيد الإرادة أو القدرة.

لقد رفعت إيران من سقف أهدافها، وازداد مستوى طموحاتها بأن تكون الدولة الإقليمية الرئيسة، حتى إنها لم تعد تبالي بالمخاوف العربية من تصاعد دورها^(١٠)، وهو أمر كان متوقعا، بل وحتميا مع غياب الدولة العربية القائدة والمبادرة بعد غزو العراق، وظهور فراغ كبير للقوة في المنطقة لم يكن لغير إيران أن تملأه.

نجحت إيران مرتين: الأولى عشية غزو العراق بانتهاجها موقفا محايدا أَرْضَى الولايات المتحدة والنظم العربية التي ساندتها^(١١)، وكان يهدف إلى تهيئة المناخ وإيجاد الحافز أمام الولايات المتحدة للتدخل وإزالة النظام العراقي، كما حدث من قبل في أفغانستان، والثانية كانت بِجَرِّ الولايات المتحدة إلى دائرة صراع مباشر معها بمساندة إسرائيلية معلنة، لتظهر إيران أمام الرأي العام العربي بوصفها الطرف القادر على مواجهة الأطماع الأميركية والإسرائيلية والتعامل مع الغرب كِنْدٍ قوي ومؤثر، بعد أن كانت قد استفادت مما حصل في العراق، وبنت هناك مراكز نفوذ وقدرة حتى بدت وكأنها الرابح الأكبر من غزو العراق.

والملاحظ هنا أن الدول العربية، لا سيما في الخليج، تعاملت بشكل إيجابي مع السلوك الإيراني الأول^(١٢)، لكنها تعاملت بشكل سلمي مع الثاني، وبشكل أعطى إحياء سيئا أن معظم الحكومات العربية تتعامل مع إيران بموجب المؤشر الأميركي وليس بمقاييس المصالح العربية، وهو ما قد يعزز النهج الهجومي في السياسة الإيرانية التي قد تثير المخاوف والشكوك، لكن الدول العربية بشكل عام لم تقدم رؤية موحدة ومحددة للتعامل مع إيران بوصفها صديقا أو عدوا، بل ظلت السياسة العربية تتعامل معها بردود الفعل والارتهاان لمؤشر العلاقات الإيرانية- الغربية، أو للسلوك الإيراني ذاته، وإن كان هناك أثر للمصالح في هذه السياسة، فسيرتبط الأمر بمصالح بلد أو مجموعة بلدان عربية تستهدف بلدانا عربية أخرى، لها مصالح متعارضة، ولكل طرف منهما تعريفه الخاص للمصالح العربية العليا.

ورغم أن العلاقات العربية- الإيرانية شهدت على الدوام مراحل من التقارب أو العداء الذي يصل حد الحرب، إلا أن افتقاد بوصلة عربية دقيقة وموحدة للعلاقة مع إيران في هذه المرحلة يمكن أن يكون سببا لخلاف طويل ومعقد بسبب النزعة الإيرانية الطامحة لسيادة إقليمية ليس من المستبعد أبدا أن تحصل على اعتراف أميركي بها^(١٣)، وحينها سيكون سقف المطالب الإيرانية أعلى من قدرات العرب الذين سيكونون أكبر الخاسرين.

رابعا: الرؤية الإيرانية للعلاقة مع العرب

لم يكن العرب وحدهم من عرف التذبذب وتأرجح البوصلة في العلاقة مع الجار الإيراني، فإيران بدورها افتقدت لرؤية ثابتة وراسخة لشكل ومدى علاقاتها مع العرب

منذ قيام الثورة، وارتفعت مصالحها بالعلاقة مع البلدان العربية لعوامل مختلفة على مدى عقود الثورة الثلاثة، تراوحت بين عنصرين أساسيين: هما المنطلقات الأيدلوجية والمتطلبات الجيوسياسية، وحسب أحد الباحثين الإيرانيين تقوم الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية على ثلاثة مستويات^(١٤):

- التنمية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والسيادة الوطنية.
- الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر والتعارض مع إسرائيل والغرب (لا سيما أميركا).
- إيجاد مجتمع إسلامي على أسس شيعية.

وإذا كان الهدف الأول عمومياً والثاني مشتركاً مع دول مختلفة عربية وغير عربية فإن الهدف الثالث أيدلوجي وإيراني بامتياز، وهو أحد أركان "مفهوم تصدير الثورة" الذي كان أيقونة السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة، وتسبب بأزمات خطيرة في علاقات إيران مع جيرانها العرب بشكل خاص.

وزادت الحرب العراقية- الإيرانية في أزمة العلاقات بين طهران والبلدان العربية، وكان أهم أثر تركته تلك الحرب في إيران هو "نوع من الاقتناع لدى بعض الأوساط، غذته توجهات قومية، أنه لم تعد الدول العربية تشكل عمقا استراتيجيا لإيران، وبدأ الاهتمام بدول آسيا الوسطى والالتفات إلى دول جنوب شرق آسيا"^(١٥).

غير أن مثل هذا (الزهد) الإيراني في العلاقة مع البلدان العربية لم يدم طويلاً، فمن ناحية مثل تولي هاشمي رفسنجاني سدة الرئاسة عام ١٩٨٩م بداية مرحلة جديدة من السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية أقل اشتباكاً وحادّة وتدخلًا في شؤون الآخرين، وأكثر براغماتية واهتماماً بشؤون الداخل الإيراني المهزق من آثار الحرب، ومن ناحية ثانية جاء غزو العراق للكويت ليمنح إيران فرصة ذهبية لإعادة ترتيب علاقاتها الإقليمية والدولية، وسط تشتت حاد في الوعي العربي وفراغ القوة الذي تسبب به خروج العراق من دائرة الأمن الإقليمي، وكان من النتائج المباشرة لهذين المتغيرين عودة العلاقات بين إيران والسعودية في آذار/ مارس ١٩٩١م، أي في غمرة الأزمة الناشئة من غزو الكويت والحرب على العراق في مطلع ذلك العام.

وخلال فترتي حكم الرئيس رفسنجاني كانت إيران تحرص على الانفراج مع الدول العربية، لا سيما في الخليج، ويؤكد أحد الباحثين الإيرانيين أن زعماء إيران "أكدوا جميعاً أن سياسة تصدير الثورة هي بلا ريب معادلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان

الأخرى" ^(١٦)، وهو متغير جوهري في ما هو معلن على الأقل من السياسة الإيرانية تجاه دول المنطقة، أدى إلى انفراج سريع للعلاقات بين طهران والدول العربية استمر طوال فترتي رئاسة رفسنجاني، ووصل ذلك الانفراج في ولاية الرئيس علي خاتمي إلى حد إبرام معاهدة أمنية بين السعودية وإيران عام ٢٠٠١م.

لقد أدى السلوك الإيراني (التصالحي) المعتدل إلى استجابة عربية سريعة وممتدة وصلت إلى حدود التنسيق الأمني، لكن ذلك لم يبلغ واقع انعدام ثقة الإيرانيين ببعض الدول العربية، لا سيما دول الخليج العربية التي اعتبر أحد الباحثين الإيرانيين أن حكوماتها تعاني من أزمة مشروعية سياسية، وأن "نظام الأمن الجماعي يتعارض أساساً مع فلسفة وجود بعض الدول التي يقوم عنصر اتحادها الوطني على عامل انعدام الأمن بشكل أساسي" ^(١٧).

وفضلاً عن ذلك، فإن إيران تعتقد أن الوجود الأجنبي في الخليج سبب مباشر في عدم قيام نظام أمن جماعي مستقل، فضلاً عن أن هذا الوجود المرتبط باتفاقيات أمنية بين الولايات المتحدة ودول خليجية يهدد بشكل مباشر الأمن القومي الإيراني، وعلى هذا الأساس فإن إيران انتقلت فوراً بعد تحسن علاقاتها بالدول العربية إلى المطالبة "بمراجعة جذرية للاتفاقيات الأمنية للمنطقة، واعتبرت أي وجود لقوى عسكرية أجنبية في المنطقة في إطار اتفاقات أمنية تحت أي حجة غير منطقية هو وجود غير مقبول في ظل المناخ السياسي الأمني الجديد" ^(١٨).

وبطبيعة الحال، فإن رغبة إيران بتخلي دول المنطقة العربية عن ارتباطاتها الأمنية مع الولايات المتحدة لم تتحقق، ومع ذلك فقد ظلت العلاقات العربية- الإيرانية بعيدة نسبياً عن الاحتقان، حتى عاد المحافظون للسلطة في انتخابات عام ٢٠٠٥م، ليطفئ عنصر الشك والعدائية من جديد على العلاقات بشكل عام.

لقد تسببت عوامل عديدة في هذا التراجع لعلاقات ظلت نحو عقد ونصف شبه مستقرة ولو بشكل نسبي، ومن بين هذه العوامل احتلال العراق، وشعور إيران بمخطر وجود نحو ١٥٠ ألف جندي أميركي على حدودها الغربية، فضلاً عن الوجود الأميركي السابق في الخليج، وتغيير طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية التي أصبحت أكثر حدة في الإعلان عن نواياها في السيادة الإقليمية، بل إن اصطلاح "تصدير الثورة" الذي غاب سنوات عديدة عن القاموس السياسي الإيراني عاد للاستخدام من جديد ^(١٩).

إن إيران لم تعبر في أي وقت عن انشغالات خاصة بعلاقاتها مع العرب يمكن أن تتقدم

على الجانب الأممي، فهي لا تشير بشكل واضح للجانب الاقتصادي من هذه العلاقات، ربما لأن الموجود منها لم يتضرر كثيرا، كما في حالة علاقاتها الاقتصادية مع الإمارات، لا سيما إمارة دبي، بل إنها ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع العراق رغم علاقاتهما السيئة قبل الاحتلال، أما مصالحها الأخرى المتعلقة برؤيتها القيادية للشيعية في العالم، ومنهم بالطبع الشيعة العرب، فإنها تتجنب الخوض في ذلك الأمر علنا في معظم الأحيان، لكنها تجاوزت هذا التحفظ بالطبع في حالة العراق قبل الاحتلال وبعده، وكذلك في حالة اليمن خلال قتال الحكومة مع الحوثيين.

ولعل من المفيد القول هنا: إن فترة (اعتدال) السياسة الخارجية الإيرانية خلال فترات حكم رفسنجاني وخاتمي لم تشهد محاولات سافرة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وإن طهران حرصت على عدم التدخل في سياسة المحاور العربية، لكنها ظلت تمتلك فرصها في المنطقة، وتحافظ على أدواتها المحلية التي بقيت على تواصل تفصيلي معها، وبقيت العلاقات الاستخبارية والتسليحية بين الطرفين، وبقيت طهران تهتم بما يجري في البلدان العربية، لا سيما في العراق والخليج، فضلا عن لبنان، وواصلت احتضان ورعاية قوى معارضة مسلحة لأنظمة عربية كما في حالة العراق، بل واستثمرت علاقاتها الدولية المتطورة في عهد الرئيس خاتمي لتسد الفجوات التي قد تقف بينها وبين التفوق النوعي الذي سيحقق لها السيادة الإقليمية، ومع ذلك فإن علاقاتها العربية لم تتضرر بشكل واسع، وعلى الأقل بشكلها العلني.

والحاصل أن كلا من العرب وإيران لا ينفك عن الإعلان عن النوايا الطيبة، لكن السلوك الإيراني كان له دور في رسم نمط العلاقة مع العرب، وإن طبيعة الوجود الأجنبي في الخليج والاتفاقيات الأمنية العربية مع الغرب أسهمت بدورها في تقرير شكل هذه العلاقة، علما أن الخوض فيمن بدأ أولا بزرع الشك والعدائية والإضرار بالعلاقات قد يبدو معقدا، ولا يقود إلى نتيجة ذات مصداقية.

خامسا: أهمية العلاقة مع إيران

بعيدا عن الوضع العربي المضطرب الذي لا يترك فرصا كثيرة لبناء موقف موحد إزاء القضايا الكبيرة، ومنها شكل العلاقة ومستواها مع إيران، فإن هذا الواقع لا يلغي حقيقة أن العلاقة لم تعد خيارا بقدر ما باتت ضرورة، بعد أن تجاوزت أهميتها الاقتصادية إلى نوع من محاولة فك اختناق يسود المنطقة، منذ أن بدأت الولايات المتحدة خيارها المعروف بمعسكر

الشر عام ٢٠٠٢م، الذي كان الشيفرة الرمزية لبدء تحضيرات غزو العراق والتصعيد مع إيران.

ورغم أن الطموح الإيراني بالزعامة الإقليمية، يثير هواجس عربية لا تترك فرصا كثيرة لتحسين العلاقات، إلا أن الرغبات الإيرانية ليست بالضرورة تصورا نهائيا لطهران، فخلال سنوات الثورة الثلاثين تقلبت السياسة الإيرانية مرات متعددة، وتم استخدام شعارات مختلفة لإثبات الوجود، والحصول على أكبر قدر من المكاسب في خضم شعور إيراني بالعدائية تجاه الضفة الأخرى من الخليج، وهو ما تعزز خلال الحرب العراقية- الإيرانية.

والشعور الإيراني يصل أحيانا حد العنصرية في الإعراب عن مشاعر التفوق على العرب؛ حيث يقول أحد الباحثين الإيرانيين الليبراليين: "للإيراني ميزة دولية وعالمية تجعل ثقافته مختلفة عن الثقافة العربية، لذلك فإنني أعتقد أننا شعب ممتاز ... وتعايشنا الاستراتيجي مع جيراننا في المنطقة يعتبر أمرا مستحيلا، فنحن، ونظرا لأسباب ثقافية وتاريخية، لا خيار أمامنا سوى التعامل والتعايش مع الشعوب الكبرى في هذا العالم، وتاريخنا أفضل شاهد على ذلك، فنحن لم نستطع أبدا مجارة العرب، صحيح أن علينا أن نعيش معهم، فهم جيراننا في كل الأحوال، لكننا لا نستطيع أن نكون حليفا استراتيجيا لهم، وإذا حاولنا تحقيق ذلك في سياستنا الخارجية، أو سعينا لذلك، فسنكون قد أضينا بنوع من الوهم الذي يدل على أننا في التخطيط لسياستنا الخارجية لا نفهم التاريخ كثيرا" (٢٠).

رغم أن مثل هذه المشاعر لا تشجع على إقامة علاقات سوية، لكن الهواجس التاريخية لم تعد تؤثر كثيرا في علاقات الدول في المجتمع المعاصر، وبالتالي فليس مطلوباً أن يكون هنالك حب في العلاقة بين إيران والعرب، بل مصالح مشتركة وحد أدنى من التوافق على رؤية للأمن الإقليمي، وهو أمر معقد، رغم ما يبدو عليه من بساطة، بسبب تشابك العلاقات العربية مع القوى الخارجية من جانب، وعدم استقرار السياسة الإيرانية على مفهوم ثابت ومتوازن للعلاقة مع العرب، خاصة مع المشكلات الكثيرة في الداخل الإيراني.

ومع ذلك يمكن ملاحظة أن كلا من إيران والعرب، وأبرزهم في منطقة الخليج والسعودية، يضطر للتعاون أو التفاهم إزاء حالات إقليمية تصل إلى حد الاختناق والانفجار، كما حصل في لبنان عقب الانتخابات الأخيرة في العام الماضي، وكذلك ما يحدث اليوم بالنسبة لتشكيل حكومة في العراق، ولا تغفل أيضا زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني إلى مصر نهاية عام ٢٠٠٩م، رغم عدم وجود علاقات بين البلدين،

فيما يبدو أنه سعي إيراني لترتيب العلاقات مع العرب وتحييدهم على الأقل في حال أي مواجهة عسكرية مع الغرب، وفي تلك الزيارة قال لاريجاني: "إن الموضوعية تتطلب أن تكون هناك علاقات بين البلدين" (٢١).

إن إيران دولة قوية، لكنها تبقى محدودة الإمكانيات قياساً لطموحاتها المعلنة، لا سيما على الصعيد الاقتصادي الذي يعاني أوضاعاً صعبة^(٢٢)، كما أنها تعاني من مشكلات داخلية عميقة، سواء على مستوى النظام الحاكم أو العلاقة بين الحكومة والمعارضة، والأمر المهم أن هذه المشكلات تحولت بعد الانتخابات الأخيرة في العام الماضي إلى نوع من الانقسام الاجتماعي بين تيار محافظ وآخر إصلاحية، ومثل هذا الأمر يجعل إيران أضعف بكثير مما تعلن، حتى لو كانت قوية عسكرياً، وهو ما لا يعطيها فرصاً عديدة لرفض أي محاولات للتقارب من قبل العرب.

وليست أوضاع العرب أقل سوءاً من الإيرانيين، فهم يواجهون مرحلة خطيرة من التداعي الأمني والاستراتيجي، سواء على صعيد تعميق سياسات المحاور العربية المتضادة أو الارتهان للقوى الأجنبية التي أصبح وجودها العسكري أمراً غمطياً وليس موضع نقاش، وهو أمر تعززت وازدادت حدته عقب احتلال العراق، فضلاً عن تراجع أوراقهم التفاوضية في مواجهة إسرائيل بشكل جدي وجوهري، الأمر الذي يجعل شرعية الحكومات العربية موضع تساؤل، بسبب الأهمية البالغة للقضية الفلسطينية في ضمير العرب.

إن لكل من العرب وإيران مصلحة في إقامة علاقات وثيقة؛ فمن جانب يمكن لإيران أن تضمن، ولو بشكل نسبي، تحييد العرب في أزمتها المتلاحقة مع الغرب، وأن توفر قدراً، ولو بسيطاً، من الاستقرار في الجانب العربي من حدودها، ومن جانب آخر يستطيع العرب أن يمتصوا زخم القدرات الإيرانية المتعاطمة في العراق والمنطقة بشكل عام، وقدرات طهران، على إثارة القلاقل والاضطرابات في المنطقة بسبب ما لها من تأثير معنوي معروف يستند لطائفية، أو ما أقامته من علاقات مع قوى وتنظيمات محلية في عدد من البلدان العربية.

ولكن، مقابل مثل هذه الأهداف، على الطرفين دفع تكاليف قد لا تكون ممكنة في الوقت الحالي؛ إذ ينبغي على إيران أن تتخلى عن التدخل في شؤون دول عربية مهمة مثل العراق ولبنان واليمن، وأن تنأى بنفسها عن المحاور العربية، وأن تتوقف عن أي حملات للتشيع، أو دعم القوى الشيعية في المنطقة، فضلاً عن الموقف من القضية الفلسطينية، وتحقيق مثل هذه الأمور معقد

وغير متوقع في المدى المنظور، ذلك أن جزءا جوهريا من المواقف الإيرانية إزاء مختلف القضايا في المنطقة مرتبط بالاستراتيجية الإيرانية للتعامل مع الغرب فيما يتعلق بالملف النووي، وتقرير وضع إيران كبلد مهيم في الإقليم، ومثل هذه الاستراتيجية تتخطى بكثير ملف العلاقات الطيبة أو المزعجة مع العرب.

ومن ناحيتهم لا يجد العرب الكثير ليقدموه لإيران مقابل علاقات جيدة، فهم من ناحية غير موحد في الرؤية والقرار، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها، وهم من ناحية ثانية محشورون في خانة ضيقة فرضتها عليهم اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة المشتبكة بالفعل مع إيران، وهم ثالثا يفتقدون قدرة للسيطرة على ميادين التجاذب الرئيسة مع إيران في كل من لبنان والعراق، وحتى في اليمن اقتضى تهدة الأزمة مع الحوثيين قبول هدنة وتخلي الحكومة عن شروطها الصعبة بعد فشل تدخل السعودية العسكري في حسم الموقف.

وفي مقابل هذا الوضع المعقد، يمكن تأسيس نوع من العلاقة التي تتضمن تثبيت الأوضاع القائمة وعدم تصعيدها، مع إمكانية فك مواضع الاشتباك تدريجيا، ويبدو أن هذا هو ما حصل بالفعل في الحالة اللبنانية، ويحصل اليوم في العراق، ويمكن القول إن هذا هو أقصى ما يمكن بلوغه في الوقت الحالي حتى يمكن التوصل إلى موقف تفاوضي جديد لن يكون بالضرورة مساعدا على التقدم خطوة أخرى في العلاقات العربية- الإيرانية، خاصة إن حصل تطور في الموضوع النووي الإيراني الذي يبدو اليوم المتغير الأهم في تقرير وضع إيران المستقبلي في المنطقة، وبالتالي تحديد خياراتها في العلاقة مع العرب وبالعكس.

الخلاصة

اجتمعت عدة أسباب أدت إلى فشل العرب في إقامة علاقات متوازنة مع إيران، تخدم ما يفترض أنه المصالح القومية العليا، وكان من بين أبرز هذه الأسباب الغياب المزمّن لرؤية عربية مشتركة لمفهوم المصالح المشتركة، وانتهاج سياسات قُطرية تعتمد أحيانا على تكتيكات المحاور، أو تسير خلف المؤشر الغربي، وتحديد الأميركية، في التعامل مع قضايا المنطقة ودولها.

ومقابل افتقاد العرب لمشروع حضاري قومي يكون من بين مرتكزاته بناء استراتيجية العلاقة مع دول الإقليم، فإن إيران حددت لنفسها مشروعا يتضمن فرض رؤيتها وبناء مرتكزات لنفوذها الإقليمي، الأمر الذي أفقد العلاقة التوازن المطلوب في الرؤية وفي الإرادة

وكذلك في القدرة، ولم يعد من الواقعي الحديث عن علاقة تشمل كلا من العرب وإيران على حد سواء، بل إن هذه العلاقة أصبحت سبباً جديداً للخلافات العربية، وتكريساً لسياسات المحاور.

لكن هناك شواهد قريبة تشير إلى أن العلاقات العربية- الإيرانية شهدت تقارباً خلال تسعينيات القرن الماضي، أي خلال المرحلة التي انتهجت خلالها السياسة الإيرانية في عهد حكم الإصلاحيين طريقاً معتدلاً غير هجومي، وهو ما يؤشر إلى أن السياسة الإيرانية تجاه المنطقة لها دور أكبر من المبادرات العربية بتحديد مؤشر العلاقات بينهما.

ولكل من العرب وإيران مصلحة في إقامة علاقات وثيقة، لكن ينبغي على الطرفين مقابل ذلك دفع تكاليف قد لا تكون ممكنة في الوقت الحالي، لذلك فالخيار الأنسب اليوم هو تثبيت العلاقات الراهنة، وإيجاد آليات لحسم الخلافات ونقاط التجاذب الرئيسة، سواء في لبنان أو العراق أو اليمن.

الهوامش

١. عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦٩.
٢. كيف يصنع القرار في الوطن العربي، أبحاث ومناقشات الندوة العلمية بالقاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٢.
٣. من أمثلة هذا التنسيق المؤثر، قرار قمة عقدت في الرياض عام ١٩٨٠ الرياض بين الرئيس الراحل صدام حسين والملك الراحل خالد بن عبد العزيز بقطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس المحتلة، وعلى الفور تحول القرار إلى سياق عربي عام (باستثناءات محدودة أبرزها حالة مصر) وتمكن بالفعل من إحباط قرار الكنيست بضم القدس، وأثبت العرب أن سياسة خارجية حازمة ومنسقة يمكن أن تسهم في الدفاع عن المصالح العربية.
٤. دخلت دول عربية كأطراف تعمل أو على الأقل تقف في صف الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، تبنت دول عربية موقفا معارضا للاحتلال السوفيتي لأفغانستان وأرسلت (الجهاديين) لمقاومته بالتنسيق مع الولايات المتحدة، ثم وقفت مع الأميركيين فيما بات يعرف بالحرب ضد الإرهاب.
٥. راجع بهذا الخصوص: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٧، بيروت ٢٠٠١، ص ٢٨-٣٨.
٦. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي ص ٢٤١.
٧. نفسه، ص ٢٤٢.
٨. رغم أن موضوع الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى يمثل سببا لاستثارة الدول الخليجية فإن إيران لم تهتم أبداً ببحثه بشكل جاد ورفضت التحكيم الدولي وأكدت دوماً سيادتها على هذه الجزر، وكان آخر هذه الإشارات تعليق المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية على إشارة حول الموضوع في بيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المجتمعين بالرياض بقوله إن هذه الجزر جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية واعتبر موقف الوزراء "تدخلا سافرا" في شؤون إيران الداخلية. وكالة يونايتد برس انترناشونال، ١١/٣/٢٠١٠.
٩. صحيفة كيهان الإيرانية ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٧.
١٠. سعيد رفعت، صراع الإرادات في التجاذب الأمريكي الإيراني وانعكاساته على المنطقة، شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٣٤، صيف ٢٠٠٨، ص ٩.
١١. رغم وجود مشروع نووي في إيران منذ وقت مبكر وبرغم العلاقات المعروفة مع حزب الله منذ منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، ومع أن السياسة الإيرانية تجاه قضية فلسطين تميزت دوماً بالتأييد والمساندة للمقاومة منذ الثورة، إلا أن طابع السياسة الإيرانية تغير منذ فوز الرئيس أحمدني نجاد بولايته الأولى عام ٢٠٠٤ ممثلاً للمحافظين، ويبدو أن هذه السياسة كانت تهدف للتخلص من التهديدات الأميركية باستخدام الهجوم المباشر الذي يحقق النجاح لإيران حتى الآن، في حين أن العرب المعتدلين

حشروا أنفسهم في المركب الأميركي، وباتت مصالحهم مع الإيرانيين جزءاً من الصراع برمته. راجع بخصوص السياسات الإيرانية عشية غزو العراق وبعده: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام القاهرة، أغسطس ٢٠٠٤، ص ٢١١ وما بعدها.

١٢. المصدر السابق.

١٣. بدأت مراكز الدراسات في الولايات المتحدة الحديث عما وصفت بصفقة مع إيران تعترف بها واشنطن بنفوذ طهران الإقليمي مقابل تنازلات إيرانية خاصة بالبرنامج النووي. راجع بهذا الصدد: Thinking About the Unthinkable: A U.S.-Iranian Deal, Stratford, global intelligence, http://www.stratfor.com/weekly/20100301_thinking_about_unthinkable_usiranian_deal

١٤. محمود سريع القلم، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، شؤون الأوسط، العدد ١٢١، شتاء ٢٠٠٦، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص ٣٧.

١٥. محمد حسين هاشمي، ضمن ندوة: العلاقات الإيرانية العربية- الواقع والافاق -، شؤون الأوسط، العدد ١٠٦، ربيع ٢٠٠٢، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص ١٨.

١٦. بيجان أسدي، إيران وأمن الخليج، المصدر السابق، ص ١٧٣.

١٧. غلام رضا محمدي، الأمن الجماعي في الخليج، مختارات إيرانية، السنة الاولى، العدد الثامن، مارس ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، ص ٢٢.

١٨. بيجان اسدي، مصدر سابق، ص ١٧٦.

١٩. استخدم إمام جمعة طهران آية الله محمد إمامي كاشاني عبارة تصدير الثورة خلال خطبة الجمعة في الرابع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، بقوله: "حان الوقت الآن لتصدير الثورة، إنه ليس وقت معاملة بعضنا البعض هكذا"، وأضاف معلقاً على التصريحات المتبادلة بين الإصلاحيين والمحافظين على خلفية الصراع الداخلي الذي تفجر في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة: "مثل هذه التصريحات تسبب ضرراً للمجتمع الإسلامي وتمنع تصدير الثورة". وكالة رويترز، ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٠. صناعة القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، حلقة نقاشية، المستقبل العربي، العدد ٢٦٥، مارس ٢٠٠١، ص ١٢٤.

٢١. الجزيرة نت، ٢٢ ديسمبر/ كانون اول ٢٠٠٩.

٢٢. رغم أن إيران في المرتبة الخامسة في قائمة أبرز مصدري النفط في العالم، وهي تمتلك فعلياً ثالث أكبر احتياطي نفط في العالم حسب وثائق منظمة الأوبك والثاني حسب المعلومات الإيرانية الرسمية، لكن هذه الميزة التي كان ينبغي أن تحسب مصدر قوة لإيران لم تستغل بشكل كامل بسبب المشاكل الجدية التي تواجه قطاع النفط ومنشآته إلى الدرجة التي تعجز فيها إيران عن إنتاج كامل حصتها المقررة من قبل الأوبك والبالغة أربعة ملايين برميل يومياً، وهو ما يجعل الميزانية الحكومية تحت ضغط عجز مستمر لا سيما أن النفط يمثل نحو ٧٠٪ من الناتج القومي الإجمالي في إيران.

وقد تسببت المشاكل في قطاع النفط وكذلك المشكلات الاقتصادية الأخرى ومنها العقوبات الدولية وعدم تحريك الاقتصاد الداخلي وسيطرة القطاع العام على نحو ٦٠٪ من مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلاد بعجز في الموازنة الحكومية السابقة بلغ ٤٤ مليار دولار، وبارتفاع نسبة البطالة إلى ٢٠٪ وكذلك نسبة التضخم إلى ٣٠٪، حتى إن إيران جاءت بالمرتبة رقم ٩٤ في ترتيب الدول في قائمة مؤشرات التنمية البشرية عام ٢٠٠٨ (الخليج الإماراتية ٢٤/٣/٢٠٠٩).

ورغم إن إيران بلد نفطي قديم، إلا أنها تفتقر إلى ما يكفي من محطات تكرير للنفط الخام (معظمها دمره العراق خلال حرب الثماني سنوات وفشلت إيران في إصلاحه) مما اضطرها إلى استيراد ٤٠٪ من استهلاكها من البنزين من الخارج وإنفاق نحو ١٥ مليار دولار سنويا على شراء البنزين ودعم أسعاره وهو ما يضيف عبئا مستمرا على الميزانية، إلى جانب ما يمثله من مصدر ضغط على إيران من قبل الولايات المتحدة التي هددت بالعمل على منع وراوات البنزين إلى إيران كجزء من العقوبات المفترضة في حال عدم الاتفاق بشأن البرنامج النووي، فضلا عن أن العقوبات حرمت إيران من الاستثمارات الأجنبية التي كان يمكن أن تسهم في تطوير القطاع النفطي وزيادة الإنتاج وبالتالي توفير المزيد من الأموال للدولة.

وتقدم مشكلة البنزين نموذجا لما يمكن أن يسببه الاقتصاد من تداعيات داخلية تنعكس على الوضع الاجتماعي وقدرة الحكومة على ضبط الأوضاع وإدامة سيطرتها على الأمور خارج نطاق السطوة الأمنية، فقطع واردات البنزين المستورد أو رفع أسعاره يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وارتفاعات شاملة في أسعار النقل والبضائع وإلى ضرر جسيم بالدورة الاقتصادية برمتها، وسيضاعف من عدد الإيرانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين بلغ عددهم خلال عام ٢٠٠٨ حسب الإحصاءات الرسمية أكثر من ١٤ مليون شخص من أصل سبعين مليون نسمة هم عدد سكان إيران أي ٢٠٪ من عدد السكان. يستند الرقم إلى تقدير رسمي للبنك المركزي الإيراني نشر في صيف عام ٢٠٠٨ (الجزيرة نت ٤/٨/٢٠٠٨) <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1B934F6-BE50-459E-8281-D768CDCAE893.htm> والمصادر غير الرسمية تقدم أرقاما أكبر لمن يعيشون تحت خط الفقر، ومن بين التقديرات إن ١٥ مليون أسرة إيرانية يعيشون في خانة الفقر (الشرق الأوسط ١٢/٦/٢٠٠٩).

تركيا وعلاقتها مع المصالح العربية العليا

خالد أبو الحسن*

تمهيد

من الأهمية بمكان قبل الحديث عن تركيا وعلاقتها بالمصالح العربية أن نعود إلى فترة سقوط الدولة العثمانية، ومدى تأثير انهيارها على الكيان العربي، ولا بد لنا من الوقوف على فترة الحرب العالمية الأولى، لأنها كانت الذريعة الأساسية لزرع الاحتقان بين العرب والأتراك، وذلك من خلال إطلالة سريعة.

يطلق العرب على فترة الحرب العالمية الأولى اسم "الثورة العربية الكبرى"، في حين يعرفها الأتراك بـ "عصيان العرب"، وقد قام العرب بتلك الثورة التي قادها الشريف حسين من مكة عام ١٩١٦م، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية غارقة في غمار معاركها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب "دولتي الوسط"، وقد استطاعت إنجلترا بدهاء سياسي أن تستميل العرب لخدمة مصالحها العسكرية، بوعد منها أن تقيم لهم دولة عربية موحدة، وربما خلافة إسلامية راشدة، وهذا هو السبب الذي خدع العرب وأهدر دماءهم من أجل الاستقلال وإقامة وطن موحد، في الوقت الذي تخلت فيه الدولة العثمانية بقيادة الطورانيين عن الشعوب العربية، وبدلاً من أن تقف ضد استعمار بلادهم راحت تزج بالدولة العثمانية، التي كانت تعاني من ظروف اقتصادية وسياسية طاحنة، في هاوية الحروب العالمية المدمرة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل إن الطورانيين قاموا -باسم الدولة العثمانية- بالترويج لأمر خيانة العرب للدولة العثمانية ليرثه الأجيال جيلاً بعد جيل، فضلاً عن ممارسة الضغوط على تلك الشعوب من خلال ما يعرف بسياسة التتريك التي لم تكن موجودة في القرون الأولى من فترة حكم الدولة العثمانية للعرب، وكان العرب يسعون إلى التخلص من ذلك الجمود الحضاري الذي رأوا أنه وليد الحكم العثماني الطويل، كما لعبت سياسة القومية التي روج لها كتاب الغرب^(١) دوراً مهماً في قطع العلاقات التركية - العربية.

*. مدرس اللغة التركية بكلية الآداب/ جامعة سوهاج - مصر

نتائج ثورة العرب الكبرى

من الإنصاف أن نعرض لتلك الخسائر التي نجمت عنها ثورة العرب الكبرى، سواء خسائر العرب أو الأتراك، من خلال النقاط التالية:

- ١- وقوع كثير من الدول العربية فريسة للاحتلال المباشر.
 - ٢- تبدد حلم الوحدة، سواء بين العرب والترك، أو بين العرب أنفسهم.
 - ٣- تقلص النفوذ التركي (العثماني) وفقدانه جزءاً كبيراً من بلاد العرب.
 - ٤- استغلال الطورانيين لتلك الثورة لإلغاء الحروف العربية ووضع الحروف اللاتينية، وفقدان الاتصال بذلك التراث العثماني الضخم^(٢).
 - ٥- هزيمة الدولة العثمانية في حربها ضد دول الحلفاء.
 - ٦- إلغاء الخلافة الإسلامية لأول مرة في التاريخ الإسلامي؛ حيث أصدر الكماليون قراراً يقضي بإلغائها عام ١٩٢٤م، ولم يعد هناك ما يسمى بالخلافة الإسلامية.
- وإذا تعرضنا لمثل هذه المشكلة نجد أن الثورة التي قام بها العرب والأكراد للنيل من الدولة العثمانية كانت مبررة بضعف الدولة العثمانية وضغوط الغزو الفكري الأوروبي، فضلاً عن سياسة الطورانيين المعادية للعرب والأكراد، ولهذا ظلت تلك السياسة متبعة لفترات طويلة، ويكفي هنا أن نشير إلى أن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي كانوا سبباً رئيساً في تأجيج الغضب بين الأتراك والعرب، وهذا ما يؤكد أن الدولة العثمانية بهيئتها المتمثلة في السلطان عبد الحميد- الذي رفض مطالب هرتزل بهجرة اليهود إلى فلسطين منذ عام ١٨٨٢م^(٣)، وتبنى فكرة الجامعة الإسلامية- لم تكن سبباً في نشر بذور الشقاق في علاقات الأتراك بالعرب، ويكفي أن نشير أيضاً إلى أن أحمد جمال باشا (١٨٧٢ - ١٩٢٢)، قائد الجيش الرابع العثماني، الذي قام بإعدام كثير من القيادات العربية عام ١٩١٤م، ليوغر صدور الشعوب العربية ضد الأتراك، كان من قياديي جمعية الاتحاد والترقي البارزين، ثم توالى الأحداث لتقف جمعية الاتحاد والترقي مكتوفة الأيدي أمام وعد بلفور عام ١٩١٧م، ونص على منح اليهود فلسطين وطناً لهم، ولعل ما حدث في مؤتمر لوزان المنعقد في سويسرا عام ١٩٢٢م هو أكبر دليل على تحاذل جمعية الاتحاد والترقي عن الاعتراض على إسقاط الخلافة الإسلامية، وتحويل المجتمع التركي من مجتمع يحكم بالشريعة الإسلامية إلى مجتمع تقوده المبادئ العلمانية؛ إذ لم تُجدِّ جهود (عصمت إينونو)

الرجل الثاني بعد أتاتورك للوقوف أمام بنود هذا المؤتمر، وبذلك فقد الأتراك علاقتهم مع العرب بسقوط الخلافة الإسلامية^(٤).

لقد استطاعت بريطانيا من خلال الخديعة الكبرى للعرب أن تهدم العلاقة بين العرب والأتراك، وساعد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، من خلال رجال السياسة البارزين أمثال جمال باشا سابق الذكر، وطلعت باشا وأنور باشا وغيرهم، في تصعيد حالة الغضب بين العرب والأتراك، ولا شك أن التقدم الأوروبي الذي كان يغري المثقفين العرب كان أيضاً سبباً آخر أجج هذا الغضب، مما أوغر الصدور للتعجيل بثورة العرب الكبرى، ولكن هذا أتى على كل أحلام العرب الوحدوية، بل لقد فسح المجال أمام الصهيونية، لتجد لها مكاناً يحتضن أحلامها في الوطن الجديد الذي يجمع شتاتهم، وانطوت أحلام تركيا العلمانية في بؤرة الطورانية والقومية التركية، والاتجاه نحو التقدم الغربي ومحاولتها ركب حضارته المبهرة، وغفلت عن الوطن العربي الذي تشتت أحلامه، وراح يصارع الاستعمار، ويحاول الخروج من مأزق الهجرات اليهودية التي تلتهم أراضي فلسطين المقدسة، ووقفت الشعوب العربية مشدوهة أمام القرارات التركية المعادية لها، فعلاوة على قرار إلغاء تركيا للحروف العربية، اعترفت بإسرائيل دولة بعد حرب ١٩٤٨م، لتكون أول دولة إسلامية تعترف بالوجود الإسرائيلي في فلسطين عام ١٩٤٩م، على الرغم من تصويتها ضد قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م^(٥)، ولكن الحسابات السياسية لا تقف عند حدود؛ فهي تتقلب حسب المصالح المتبادلة، أما الدول المحتلة فلم تترك الدول العربية إلا بعد أن وضعت لها الحدود السياسية التي تحول دون وحدة الشعب العربي وشهدت الأمة العربية أكبر تعدد لدولها في التاريخ العربي الإسلامي.

مرحلة التآرجح في العلاقات التركية- العربية

يقسم البروفسور التركي (كوركوچو أوغلو)، أستاذ العلوم السياسية المتخصص في العلاقات السياسية بين العرب وتركيا في الجامعات التركية، فترة العلاقات السياسية بين العرب والأتراك إلى أربع فترات؛ فقد أوضح أن "الفترة الأولى ١٩٤٥ - ١٩٤٧م" كانت تتسم بسياسة الخوف من العزلة الدبلوماسية؛ فلم تكن تركيا تركز إلى خلق علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو إقامة علاقات وطيدة مع الغرب، وأنها فضلت إيجاد علاقات مع العرب بشكل نسبي، ولهذا فقد جاء اعتراضها السابق على تقسيم فلسطين

دليلاً على محاولة عدم الدخول في موقف التخلي عن العرب، والاستراحة من همومهم السياسية، أما "الفترة الثانية ١٩٤٨-١٩٥١م" فقد اتسمت بتوجه صريح من السياسيين الأتراك نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وراحوا يبذلون الجهود للانضمام إلى حلف الناتو، وعلى الجانب الآخر، اتخذت تركيا موقفاً سلبياً نحو قضايا العرب ومصالحهم السياسية بعد أن ارتأى السياسيون عدم جدوى الارتباط بعلاقات سياسية مع الأمة العربية^(٦).

أما "الفترة الثالثة ١٩٥٢-١٩٦٤م" فقد توطدت فيها علاقة تركيا بالغرب، واستطاعت عام ١٩٥٢م أن تنضم إلى حلف الناتو، في الوقت الذي انقطعت فيه علاقاتها مع العرب، وتحددت علاقاتها بهم بعلاقاتها مع الغرب، الذي كان يحول دون عودة تلك العلاقات، وكان حلف بغداد ١٩٥٥م، الذي أسسته بريطانيا لوقف المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط فرصة لربط تركيا بالدول العربية والإسلامية، إلا أنه فشل بسبب الظروف السياسية في العراق^(٧).

ويبدو أن تركيا في هذه الفترة كانت تسعى لتحقيق أكبر مكاسب سياسية لها، لكي تنال مكانة قوية، ليفسح لها المجال السياسي كدولة ذات كيان وتاريخ سياسي طويل، ولذلك فلم تتراجع في أن تعقد اتفاقية الدفاع المشترك المسماة "الرمح الثلاثي" لتكسب إيران وإسرائيل في صفها^(٨)، وقد راعت في ذلك السرية التامة، ربما لأن حساباتها السياسية تتوقع نشوء علاقة تقارب سياسية بينها وبين العرب.

مشكلة قبرص والتحول السياسي في علاقة تركيا بالدول العربية

أما "الفترة الرابعة ١٩٦٥-١٩٧٠م" فقد شهدت تقارباً بين المصالح التركية والمصالح العربية، وكانت مشكلة قبرص السبب الرئيس في إيجاد ذلك التقارب السياسي، نظراً لذلك التشابه بين قضايا الأمتين، الأمر الذي جعل الكاتب التركي "كمال أوكه" يقول: "هناك تشابه يثير الاهتمام بين قضية فلسطين وقضية قبرص"^(٩)، فبعد أن اتسمت العلاقات التركية- العربية بالتقارب كشفت السياسة الغربية عن وجهها الحقيقي تجاه تركيا، لتبقي قضية قبرص نقطة تحول في سياسة تركيا تجاه الغرب، وكذلك تجاه الشيوعية التي ساندت قبرص ضد الحكومة التركية، لذلك لم تتوان في أن تنضم إلى مؤتمر القمة

الإسلامي عام ١٩٦٩م وتصبح من مؤسسيه، وتشارك في مناقشة القضايا العربية الكبرى مثل حرب ١٩٦٧م وأحداث الأردن عام ١٩٧٠م، وبذلك بدأ التقارب بين المصالح التركية والمصالح العربية؛ لتقف الأمتان- التركية والعربية- جنباً إلى جنب للتصويت في مجلس الأمن للمصالح المشتركة^(١١)؛ فجاء تأييد تركيا لقرار اعتبار الصهيونية حركة عنصرية عام ١٩٧٥م^(١٢)، بعد أن حدث ذلك التقدم العسكري للعرب في ١٩٧٣م، وتضافرت جهودهم لإيقاع الغرب في أزمة البترول؛ حيث أدركت تركيا أن وقوفها إلى جانب العرب يؤيد موقفها السياسي في قبرص^(١٣)، في الوقت الذي تخلص فيه الغرب عنها، ولذلك فقد قامت بتأييد القضية الفلسطينية بشكل فعلي حيث افتتحت مكتباً في أنقرة لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في آب/أغسطس عام ١٩٧٩م^(١٤).

عقد الثمانينيات والعلاقات التركية- العربية

لقد كانت الاستراتيجية التركية تسعى للموازنة في موقفها السياسي تجاه المنطقة التي تمتلئ بالصراعات، ولم يكن موقفها سهلاً؛ فلقد وجدت في مناخ سياسي يقف بين حلف الناتو، باعتبار أنها عضو فيه، ومشاكل الحرب الباردة المتكررة، وبين الدول العربية التي ترى في الاقتراب منها مصالح سياسية واقتصادية لها، وفي الوقت ذاته تسعى لكسب إسرائيل في صفها لتخرج من هذا كله بأرباح استراتيجية تجعلها ذات ثقل سياسي في المنطقة، ولهذا فقد رفضت تحديد استراتيجية محددة المعالم تجاه كل تلك الجهات الاستراتيجية، وإن كانت قد أقامت علاقات وطيدة مع العراق بداية عام ١٩٨٠؛، حيث يقول الكاتب التركي "أولمان خالوق": "لقد شهد عقد الثمانينيات تقدماً كبيراً في العلاقات التركية- العراقية"^(١٥)، كما أفصحت تركيا عن سخطها تجاه حرب لبنان ١٩٨٢م، ولم تدهن إسرائيل والغرب على حساب مكائنها بين العرب باعتبارهم منطقة خصبة لتحركاتها السياسية الناجحة^(١٦)، لكن دعم بعض الدول العربية، وخاصة سوريا، لحزب العمال الكردستاني الذي أعلن قيامه عام ١٩٨٤م، ونضاله المستمر ضد الحكومة التركية، كان سبباً في ضعف العلاقات التركية- العربية؛ حيث بدأت تركيا في تعديل مواقفها تدريجياً بعيداً عن الدول العربية، وتوطيداً لإسرائيل، إلى أن وقعت أحداث الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧م، حيث أظهرت السياسة التركية ميلاً إلى جانب القضية الفلسطينية على الرغم من تضامنها مع إسرائيل، في شكل ينضوي على سياسة

متأرجحة بين العرب وإسرائيل، ولم يكن ذلك إلا سعيًا وراء مكاسب سياسية تحفظ لها التوازن الدولي، وتجعل منها وسيطاً بين العرب وإسرائيل.

أزمة الخليج بعد غزو العراق للكويت والموقف التركي

لم تكن أزمة الخليج التي نجمت عن غزو صدام حسين للكويت في صالح تركيا؛ حيث أثرت تلك الحرب على معادلاتها السياسية في الشرق الأوسط، وفي هذا الشأن يقول الكاتب التركي "طيار آري": "إن التدخل القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في أزمة الخليج كان من أكثر الأشياء التي أضرت بالمصالح التركية السياسية منذ عام ١٩٩٠م إلى يومنا هذا [يقصد عام ٢٠٠٤م]، ولهذا فإن تركيا حاولت أن تجد لها موقعاً سياسياً من خلال تلك الأزمة، على الرغم من أنها كانت تحاول أن تنأى بسياستها أن تنخرط في صراع داخل منطقة الشرق الأوسط"^(١٦).

ومن هنا بدأت تركيا بإدانة الاحتلال العراقي للكويت، وفي الوقت ذاته سعت لطرح حلول سياسية للمشكلة، وعليه فقد بدأت حكومة الرئيس تورجوت أوزال ممارسة أنشطتها السياسية بمعارضة السياسة العراقية تجاه الكويت^(١٧)، ولعل الخسائر المادية التي أضرت بتركيا جراء تلك الأزمة وما لحقها من أزمات اقتصادية كان سبباً رئيساً في تحرك السياسة التركية في عهد أوزال لإيجاد دور تركي فعال في المنطقة، ولعل أزمة المياه التي بدأت عام ١٩٩٠م أيضاً، وسقوط الاتحاد السوفيتي، وتفرد الولايات المتحدة بزعامة مجريات الأمور السياسية في الشرق الأوسط، أوجد قلقاً سياسياً لدى الحكومة التركية، خاصة أنها كانت تخشى على كيانها من تفجير الولايات المتحدة الأمريكية لمشكلة الأكراد، الأمر الذي قد يطيح بأحلامها السياسية في المنطقة، بل ويهدد كيانها الداخلي أيضاً، ولقد توقعت السياسة التركية أن تتكالب القوى الغربية بالاتفاق مع أمريكا على ثروات النفط الموجودة في المنطقة، لذلك فقد اتخذت سياسة أكثر تحركاً؛ فنشط سياسيوها من أجل إقرار الموقف التركي في المنطقة كموقف مؤثر^(١٨)، بل واستفادت تركيا من الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق أثناء تحرير الكويت، وفي ذلك تذكر الكاتبة التركية "عائشة آتاق" أن السياسة التركية استفادت من أزمة الخليج في أنها تخلصت من القوة العسكرية العراقية التي يمكن أن تستخدم ضدها، كما فتحت تلك

الأزمة الحوار بين تركيا والدول العربية الأخرى، وكذلك تلاقت المصالح التركية مع المصالح الأمريكية بسبب تلك الأزمة، حيث استفادت الولايات المتحدة من تركيا في ثلاثة أمور:

- ١ - استخدام أمريكا للقواعد العسكرية الموجودة في تركيا، وذلك أثناء تحركاتها الجوية ضد العراق.
- ٢ - محاصرة تركيا للجنود الموجودين على الحدود التركية العراقية للتقليل من عدد جنود صدام الموجودين على جبهة الكويت.
- ٣ - إرسال تركيا لوحدات عسكرية من قواتها للانضمام إلى قوات التحالف الموجودة في السعودية، ورغم إصرار الرئيس تورجوت أوزال على إرسال ثلث هذه القوات، إلا أن الأمر جاء بنتيجة سلبية؛ حيث أضرت تلك القرارات بالقضية الكردية التي كانت قضية مشتركة بين تركيا والعراق، فكلتا الدولتين تسعى لرأب ذلك الصدع ومنع التقارب بين أكراد تركيا وأكراد العراق^(١٩).

عقب غزو العراق للكويت لجأت أعداد كبيرة من الشيعة والأكراد للاحتباء بتركيا بسبب ما قام به صدام من قمع لتلك العناصر، الأمر الذي أدى إلى تحمل تركيا لتبعات اقتصادية كبيرة بسبب هؤلاء اللاجئين؛ حيث فر إلى تركيا حوالي (٩٢٢, ٦٢) أجنبياً كانوا يقيمون في العراق، وينتمون إلى ١٥ دولة، وفرّ من الجنود العراقيين والمدنيين حوالي (٥٠٠, ٤٦٠) شخص، حيث قامت تركيا بإيواء العراقيين وتقديم العون والمساعدة لغير العراقيين حتى أرسلتهم إلى بلادهم، كما لجأ العديد من الأكراد الخائفين من انتقام صدام إلى إيران وتركيا، وبلغ عدد الذين لجأوا إلى تركيا عام ١٩٩١م حوالي نصف مليون مواطن كردي^(٢٠).

مشروع الشرق الأوسط الكبير والموقف التركي

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، الذي شهد انتفاضة فلسطين الثانية في ٢٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠م، ثم وقوع حادث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١م، شهد الشرق الأوسط تغيرات سياسية سريعة ربما أثرت على مستقبل المنطقة لسنوات طويلة من ناحية، ونهبت الشعوب العربية نحو حقيقة السياسة الأمريكية من ناحية أخرى؛ فبعد

احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣م، وبعد أن رُفِع اسم حزب العمال الكردستاني عن قائمة الأعمال الإرهابية، كان القلق السياسي يخيم على الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي أدى إلى تلاقي المصالح العربية مع المصالح التركية من جديد، وذلك ما أقلق السياسة الإسرائيلية التي انزعجت أمام وجود تقارب بين السياسة التركية والسياسة السورية؛ حيث كان قد عقد سابقاً اتفاق أضنه عام ١٩٩٩م بين البلدين للحد من التوتر السياسي بينهما بسبب المسألة الكردية، وقد شعرت تركيا، التي رفضت مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، بأهمية مثل هذه الاتفاقيات التي تقيها شر التمرد الكردي، كما رحبت سوريا، التي وضعت ضمن قائمة دول محور الشر، بهذا الاتفاق^(٢١).

لقد كشفت السياسة الأمريكية عن أطماعها في منطقة الشرق الأوسط من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي كان ظاهره الإصلاح الديمقراطي، كما جاء على لسان رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بليز" الذي قام بجولة في الشرق الأوسط في شهر كانون أول/ديسمبر لعام ٢٠٠٦، وقد ذكر في دبي: "يعيش العالم اليوم صراعاً محتدماً بين المؤمنين بالديمقراطية، والمؤيدين لقضية مواكبة العصر "المعاصرة"، والرافضين لتلك الأفكار". وطبقاً لما ذكره بليز، فقد كان احتلال العراق والعمليات العسكرية التي خطط لها هناك من قبل، يهدف إلى تأديب القوى الراضية للتجديد ومواكبة العصر، وكذا إجبارها على التغيير، وبعبارة أخرى، فإن هناك مهمة خاصة للعالم الغربي تتمثل في قيامه بالتغيير الشامل للعالم الإسلامي، حتى ولو استخدم القوة في ذلك^(٢٢).

لقد كانت السياسة التركية سياسة محيرة لمن يقف على ظواهر الأمور؛ فزيارة بيريز لتركيا عام ٢٠٠٧م بعد عام واحد من غزو إسرائيل للبنان أمر يثير الشكوك حول الحكومة التي وضعت موضع الاتهام أمام "رجائي قوتان" رئيس حزب السعادة التركي، الذي هاجم الحزب الحاكم، متهماً إياه بالخيانة والتقصير تجاه الأمة الإسلامية والعربية، باعتبار أن تركيا يمكنها أن تلعب دوراً قوياً في المنطقة كدولة رائدة، حيث قال: "نحن الآن في إستانبول "فلذة كبد" العالم الإسلامي، فهي التي وفرت للعالم أجمع الأمن والطمأنينة والسلام طوال ستمائة عام، نحن الآن في إستانبول عاصمة أجدادنا، ولعلني أتضرع إلى الله أن يمن علينا بالخير الكثير، وأن تؤدي كلماتي هذه إلى إحداث تقدم وخير عميم، لمنطقة

تركيا والعالم الإسلامي التي نعيشها، تلك المنطقة التي مُنيت بالظلم، وإن تاريخ أمتنا لعب دوراً مهماً في هذه المنطقة بكل منعطفاتها، ومع الأسف، فإن تولي حزب "العدالة والتنمية" للسلطة ومقاليده الحكم، جعل هذا التاريخ ومجرياته ضمن إدارته، وأصبح هو جزءاً من هذا التاريخ، ولكنه لم يأت بما يتفق مع طموحاتنا القومية؛ إذ كانت تحركاته قد هيأت الظروف لمصالح إسرائيل وأمريكا والاتحاد الأوروبي، وبدلاً من أن يتحمل حزب "العدالة والتنمية" مهمة الدفاع عن تلك المنطقة المقهورة جغرافياً، فضل أن يشارك في قيادة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفي واحدة من الأحداث التي حدثت في الآونة الأخيرة مع هذا الحزب، قام "شيمون بيريز" رئيس دولة إسرائيل، تلك الدولة التي تعد من أكبر المساندين لخطط الصهاينة في المنطقة، قام بزيارة لتركيا، وذلك خلال هذا الأسبوع الذي مر بنا، وعندما تولى زعماء حركة "حماس" مقاليده السلطة، بعد تلك الانتخابات التي تمت في فلسطين بشكل ديمقراطي، فإن الذين هربوا من تلك التجربة ليقفوا خلف الأبواب الموصدة، قاموا بفتح كل تلك الأبواب من أجل "بيريز" وقدموا الموائد والأطعمة على شرفه، حتى إن بيريز الذي سار قُدماً من خلال هذا الطريق المفتوح نال، ولأول مرة، فرصة الحديث والحوار في برلمان بلادٍ إسلامي، إن إسرائيل هي دولة إرهابية، ونستطيع أن نقول وبكل وضوح أن فلسطين ليست إرهابية، بل إن يد إسرائيل الخفية السوداء هي التي خلقت الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وربوع أمتنا الإسلامية" (٢٣).

وخلاصة الأمر، فإن تلك الكلمات السابقة لا تخلو من سياسة التنافس للوصول إلى الحكم؛ إذ إن تركيا لم تعرف حزباً استطاع أن يحدث توازناً سياسياً بين مصالحه مع إسرائيل وولائه للمصالح العربية مثل هذا حزب العدالة والتنمية، وإذا نظرنا إلى توجهات الحزب وإنجازاته تجاه المصالح العربية يمكننا التوصل إلى النقاط التالية:

١. الموقف التركي تجاه الحرب الأمريكية كان موقفاً أكثر حزمًا من مواقف كثير من الدول العربية.
٢. وقفت تركيا، ولا زالت تقف، ضد مسألة تقسيم العراق.
٣. تساند تركيا القضية الفلسطينية من خلال مواقف سياسية فعالة كان آخرها موقف رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان في "دافوس" احتجاجاً على

الانتهاكات الإسرائيلية في غزة.

٤. اهتمام تركيا بالقضية السودانية ومحاولة إقامة جسور تواصل مع القيادة السودانية التي كان آخرها زيارة الرئيس البشير لتركيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩م، أعرب فيها الرئيس "عبد الله جول" عن استعداد بلاده لتقديم المساعدات المادية والمعنوية للسودان^(٢٤).

٥. أبدت حكومة رجب طيب أردوغان استعدادها لمساعدة الصومال، بمساعدات مالية وطبية، في حال التزام محمد علي إبراهيم رئيس الوفد الصومالي، وزير الخارجية، بالقضاء على منظمات القرصنة في المحيط^(٢٥).

٦. أبدى الرئيس عبد الله جول استعداد بلاده للتوسط لحل مشكلة الحوثيين في اليمن، والغريب أن بعض فئات الشعب التركي تقف متظاهرة ضد الحكومتين اليمنية والسعودية لصالح الحوثيين المنتمين إلى الشيعة الزيديين المواليين لإيران، حيث قدم الحوثيون بدورهم شكراً للمتظاهرين الأتراك جاء فيه: "إننا نتقدم بخالص الشكر وعظيم الثناء للمتظاهرين الأتراك الشرفاء"، وقد نشر هذا الخبر في الصحف التركية^(٢٦)، فهل يمكن أن تكون تلك التظاهرات مفتعلة من قبل الحكومة التركية، للقيام بدور الوسيط لدى الطرفين الحوثي واليميني-السعودي وتفويت هذه الفرصة على السياسة الأمريكية؟! وهل تسعى تركيا لكسب الجانب الإيراني في صفها السياسي؟ ولا شك أن الشعين اليمني والسعودي سيدركان أنها مجرد تظاهرات شعبية حينما يتدخل الجانب التركي لحل تلك القضية.

ومهما يكن من أمر فسوف تسعى الحكومة الحالية للوقوف إلى جانب المصالح العربية لصالحها السياسي، وذلك على حساب علاقتها بإسرائيل، في الوقت الذي تسعى فيه لرأب الصدع بينها وبين الأكراد، وما علاقتها بإسرائيل إلا من خلال علاقتها بالعرب، ويمكنها أن تستقطب الجانب الإسرائيلي لصالحها السياسي في أي وقت لما لها من تأثير فعال على المنطقة العربية التي تلتاع لعلاقة فعالة مع دولة قوية مثل تركيا تقف حاجزاً بينها وبين الأطماع الأمريكية والانتهاكات الإسرائيلية.

الهوامش

١. تناول كتاب الغرب الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بالدراسة، وذلك في النصف الأول من القرن العشرين؛ حيث استطاع هؤلاء- من خلال تحريف الحقائق التاريخية عن العصر العثماني- الترويج لفكرة القومية، وقد تأثر رجال العلم العرب الذين كانوا ينهلون من الثقافة الغربية بهذه الأفكار، وقام الكاتب التركي "قايلى حسن" بدراسة وافية لتلك المسألة بحيث اطلع على دور الوثائق الأوروبية المهمة، ليقارن تلك الوثائق بوثائق الدولة العثمانية الموجودة في "أرشيف رئاسة الوزراء العثماني" وحجرة أوراق الباب العالي، ليكشف زيف تلك الحقائق. انظر:
- (Bk. Hasan Kayalı, Jön Türkler ve Araplar: Osmanlılık, Erken Arap Milliyetçiliği ve İslamcılık (1908-1918), (Çev. Türkân Yöney), İslâm Araştırmaları Dergisi Tarih Vakfı yurt yayınları, İst., 1998. ss. 276-279.)
٢. انظر: خالد محمد أبو الحسن، الحروف اللاتينية وإغتيال الهوية الإسلامية فى الثقافة التركية المعاصرة، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ٢٠٠٨م.
3. MEHMET AYDIN, İKİNCİ ABD-LHAMİD HAN'IN LİDERLİK SİRLARI, Yayın Sorumlusu, s. 157.
4. Bak, Bige YAVUZ, 1924 T-RKİYESİ'NDE DEVLETİN SİYASAL YAPISINI LAİKLEŞTİRME ALIŞMALAR VE KARŞI TEPKİLER İLE İLGİLİ BİR İNGİLİZ BELGESİ, ss. 323-339.
5. PROF. DR. ÖMER KÜRKÇÜOĞLU, Türkiye'nin Arap Orta Doğusu'na Karışı Politikası (1945-1970), Ankara Üniversitesi Siyasal Bilgiler Fakültesi Yayınları, Ankara, 1972, s. 249.
6. A. G. E. s. 249-250.
7. A. G. E. s. 249-250.
٨. عقدت هذه المعاهدة في عهد حكومة "عدنان مندریس" عام ١٩٥٨م حيث قامت مخابرات الدولتين بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي لإنجاح هذه الاتفاقية؛ بحيث تمت بشكل خفي وسري تامة.
- (Bk. Mahmut Övür, Nokta dergisi, 14 haziran 1987)
9. -Kemal Öke, TARİHTEN GÜNÜMÜZE FİLİSTİN SORUNU VE TÜRKLER (1880- 1980), Kıbrıs Türk Kültür Derneği Genel Merkezi, Ankara 1987, s. 55.
10. A. G. E. s. 250-251.
11. Bk. Siyonizm ve Irkçılık, çev. T. Ataöv, 2. bs, Ankara 1985.
12. (Bk. ÖMER KÜRKÇÜOĞLU, a. g. e)
13. ÖMER KÜRKÇÜOĞLU, ROMA'DAKİ OR~A DOĞU KOLLOKYUMU, 24.26 Eylül 1979, s. 227.
14. Bk. Ülman, Haluk, ed. Orta-Doğu Sorunları ve Türkiye İstanbul: TUSES, 1991.
15. Bk. Talha KÖSE, Lübnan'da istikrar arayışları, Seta Lübnan Raporu, İstanbul 2006, s. 49.
16. Tayyar Arı, Irak, İran ve ABD; Önleyici Savaş, Petrol ve Hegemonya, İstanbul: Alfa yayınları, 2004, s. 440.
17. ERİŞ, Oğuz, "Körfez Krizi ve Türkiye'de Karar Alma Süreci", Değişen Dünya ve Türkiye, der. Faruk Sönmezoğlu, İstanbul: Bağlam Yayınları, Aralık 1995, ss. 249-266.
18. Arı, Geçmişten Günümüze Orta Doğu, Siyaset, Savaş ve Diplomasi, s. 591.
19. ATAK, Ümit Ayşe, "Körfez Krizi'nin Türk Dış Politikası Üzerindeki Etkileri",

Basılmış

Yüksek Lisans Tezi, Bursa: Uludağ Üniversitesi, 1997. s. 259.

20. Bk. Mehmet ÖZTÜRK, I. KÖRFEZ SAVAŞI'NDAN (1990- 91) - 11 EYLÜL SÜRECİNE ABD'NİN IRAK POLİTİKASI VE BUNUN TÜRK-AMERİKAN İLİŞKİLERİNE ETKİLERİ, AKADEMİK BAKIŞ DERGİSİ, Sayı 19, Ocak – Şubat – Mart – 2010, ss. 1-27.
21. E. Tümğ. Armağan KULOĞLU, TÜRKİYE-SURİYE-IRAK-İRAN DÖRTGENİNDE GELİŞMELER, Ortadoğu Analiz, Aralık'09 Cilt 1 - Sayı 12, ss. 87- 92.
22. Bk. Ali Bulaç, İSLAM VE MODERNLİK, (Kahire-ABANT Tebliği), 2006.
23. Saadet Partisi Genel Başkanı Recai Kutan'ın İl başkanları toplantısında yaptığı Konuşma. 2007.
24. Mehmet ARAS, El-Beşir Türkiye'de!, Bilge Adamlar Stratejik Arastırmalı Merkezi, 12/11/2009 10:37.
<http://www.bilgesam.org/tr/index.php?option=com_content&view=article&id=505:el-beir-tuerkiyede&catid=80:analizler-afrika&Itemid=141>
25. <http://www.palhaber.com/haber/turkiye/turkiye-genel/somali-turkiye-den-destek-istedi.html>.
26. <http://www.tumgazeteler.com/?a=5746243>.

ملف العدد

استراتيجيات إسرائيل لعام ٢٠١٠

قراءة في مؤتمر هرتزليا لعام ٢٠١٠

المحور الأول: المؤتمرات التسعة الأولى في الميزان*

أقيمت مستوطنة هرتزليا فوق أرض تعود أصلاً إلى وقفية مقام وضريح في قرية "سيدنا علي" بين مدينة يافا ومستوطنة نتانيا الزراعية^(١)، بالقرب من تل الرشف، وهي مدينة فلسطينية قديمة، وتبلغ مساحة الأرض التي أقيمت عليها هذه المستوطنة الصهيونية حوالي ٢٤ ألف دونم، وقد تأسست عام ١٩٢٤م، استوطنتها مجموعات من المهاجرين اليهود الأمريكيين، كان يطلق عليهم طوائف "صهيون الأمريكية"، وبعد الاستيلاء على هذا الموقع الفلسطيني التاريخي من قبل جيش الاحتلال شرع بإقامة هذه المدينة الاستيطانية على بعد ١٠٠٠ متر إلى الشمال من مدينة تل الرشف التاريخية، ويتراوح عدد سكان هذه المستوطنة اليوم حوالي ١٠٠ ألف نسمة، وكما أسلفنا فقد كانت هذه المدينة الاستيطانية مجرد قرية زراعية تقع على جزء صغير من السهل الساحلي الفلسطيني على شاطئ يافا، بينما حولت بعد اغتصاب فلسطين إلى مركز استيطاني ضم إليه ستة أحياء، هي: توفيم، ريشف، شبيب، نفه عمال، نفه عوفير، جليلوت، وفي الآونة الأخيرة بنيت فيها منشأة لبناء السفن في حوض السفن.

برز مركز (هرتزليا)، رغم حادثه، بسرعة فائقة بين أقرانه من مراكز البحث الاستراتيجي في إسرائيل، فتقدمها جميعاً شكلاً ومضموناً، وفي التعريف بالمركز في موقعه على الشبكة الإلكترونية: "إنه المؤسسة التربوية الخاصة والمبدعة، الأولى والفريدة في نوعها في إسرائيل، وقد أنشئ على غمط الجامعات الخاصة المتميزة في الولايات المتحدة".

* أ. سمير سمعان، باحث متخصص في الدراسات الإسرائيلية.

١. أقيمت مستوطنة نتانيا عام ١٩٢٨ على أنقاض خربة أم خالد، وعلى مساحة من الأرض تبلغ ٣٠ ألف دونم، عدد مستوطنيها اليوم يزيد على ١٥٠ ألفاً، بناها المتبرع اليهودي «ناتان شتراوس».

ومؤسس المركز هو البروفيسور أوريتيل راخيمان الذي كان يسعى من وراء تأسيسه إلى إيجاد جامعة في الكيان الإسرائيلي يتقدم فيها الإنجاز الشخصي جنباً إلى جنب مع المسؤولية الاجتماعية، فقد جاء في التعريف: "إن المقاربة المبدعة للمركز متعدد المجالات تختلف جذرياً عما هي في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية الأخرى، بسبب روحيتها والتزامها الاجتماعي الشديد".

يسعى هذا المركز لتدريب قادة المستقبل في إسرائيل، ولتنشئة قيادة رفيعة المستوى لإدارة الأعمال والسياسة والتكنولوجيا والتشريع، ولذلك يضم عدداً من الكليات والمعاهد، من أهمها معهد السياسة والاستراتيجية: المؤسسة السياسية الدولية لمكافحة الإرهاب، وكلية لاودر للعلوم السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية، ولعل من أهم نشاطات هذا المركز أنه أصبح بمثابة الخزان الفكري لما يسمى "اليمين الصهيوني".

يُعقد مؤتمر هرتزليا منذ نهاية عام ٢٠٠٠، ويحظى باهتمام المعنيين الشديد، سواء في الكيان الإسرائيلي أو خارجه، لما يتناوله عبر مداولاته وحواراته من موضوعات وأحداث جادة، ولكيفية مراجعة ومعالجة القضايا المطروحة ومستواها العلمي، وخصوصاً بالنظر إلى المشاركين في أعماله وإعداد أوراقه من مختلف القطاعات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية.

وفي مقابلة مع يثير سيلع في صحيفة هآرتس قال عوزي أراد رئيس المؤتمر الذي أشرف على تنظيمه وإدارته، وهو المستشار السابق لرئيس الحكومة الحالي (بنيامين نتنياهو): "من لم يكن هناك [في المؤتمر] كأنه ليس محسوباً في عداد القيادة الإسرائيلية العليا".

وفي تلك المقابلة قال أراد: "عقد مؤخرًا في المركز مؤتمر كبير بعنوان (ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل)، وقد بادرت إلى عقده شخصيات بارزة في القيادة الأمنية وفي اللجنة الأكاديمية في إسرائيل، ومنهم رؤساء الموساد وجهاز الاستخبارات العسكرية، يتسحاق حوفي وميّر عميت وسبتاي شفيط والسفير تركمان شوفال والبروفيسور حاييم هراري والبروفيسور إيهود شبرنتسك، وكان الحاضرون فيه من أبرز الوجوه في المؤسسة السياسية والأمنية والأكاديمية، ومثلهم كل من حضر المؤتمر، وبلغ عددهم ٣٠٠ خير".

ويستشف من تصريحات أراد أن الدافع إلى عقد مؤتمر هرتزليا الأول كان المزاج القائم على الإحساس بأن إسرائيل، كتجسيد مرحلي للمشروع الصهيوني، تواجه في هذه

الحقبة وضعاً شبيهاً بالمحطات الرئيسة السابقة في سيرورة هذا المشروع الاستيطاني، الذي لا يزال في طور الإنشاء، وبناء عليه لا بد من عقد مؤتمر شبيه بالمؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) أو مؤتمر لندن عام ١٩٢٠، أو مؤتمر بلتيمور (١٩٤٢) الذي كان يضم حكماً صهيون، لتداول تخطيط العمل الصهيوني للمستقبل، وإن اختلف عنها اليوم في ظروف المكان والزمان، وبالتالي في جدول الأعمال وطبيعة القضايا المطروحة للنقاش فيه.

وإذا كان المؤتمر الصهيوني الأول عقد في ذروة احتدام «المسألة الشرقية» ومؤتمر لندن بعد الحرب العالمية الأولى ووفقاً لتتائجها، ومؤتمر بلتيمور في ذروة الحرب العالمية الثانية وبناء على التوقعات الصهيونية فيها، فلماذا لا يعقد مؤتمر هرتزليا في ظل احتدام صراع «العولة» وفي سياق الحرب العالمية الثالثة على ما يسمى «الإرهاب»؟ وإذا كان من الواضح أن المؤتمرات الصهيونية البارزة السابقة تواكبت مع متغيرات كونية كبيرة، انجلى كل منها عن «تكوين نظام عالمي جديد» بهذه القيادات الدولية أو تلك، فلماذا لا يعالج مؤتمر هرتزليا قضايا العمل الصهيوني في النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، والذي تعمل واشنطن بكل قوة على بنائه.

ومع ذلك، فهذا المؤتمر يختلف عن الأمثلة المذكورة أعلاه، سواء من ناحية الشكل أو المضمون؛ حيث يعقد المؤتمر والمشروع الصهيوني قائم، وإن لم يستكمل بناءه الذاتي أو ينجز دوره الوظيفي بعد، ولذلك فهو يبحث في السبل الراهنة التي تؤهل إسرائيل وتمكنها من استكمال التقدم نحو تحقيق غايات ذلك المشروع، بالإضافة إلى أن المؤتمر لم يقتصر في تركيبة المشاركين فيه على زعماء الحركة السياسية، وإن لم يستثنهم، بل كان الغالب على الحضور تجمع الخبراء في شتى مجالات التحليل والتخطيط في العمل الصهيوني عامة، وإذا كانت مشاركة ممثلي أمريكا- البلد الأم، والمركز الإمبريالي للحركة الصهيونية العالمية- في المؤتمرات الأخرى متسترة نسبياً، فإنها في مؤتمر هرتزليا كانت علنية صارخة بلا تردد.

قال مؤسس المؤتمر أراد في تقويمه العام لأعمال المؤتمر الأول*: "توخينا في مسار هذا

* المؤتمر الأول هو باكورة المؤتمرات الأربعة التي عقدت ضمن هذا الإطار، وقد عقد في المدة من ١٩- ٢١ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٠ وصدرت عنه وثيقة جرى تحريرها في أواسط مارس/ آذار عام ٢٠٠١ وتم تسليمها إلى الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف في طقس احتفالي.

المؤتمر الوقوف على طبيعة المخاطر وأبعادها، وقد ركزنا في ذلك على الإشارة على الإمكانات المتوافرة والخطوات المطلوبة من أجل تعزيز قدرة إسرائيل على الصمود في مواجهة المخاطر الظاهرة للعيان والخفية معاً، مع الأخذ بالاعتبار ما يتوافر لدى إسرائيل من مصادر قوة تتمثل في قدراتها العسكرية وكفاءتها الدفاعية والرادعة، بما في ذلك اقتصادها وطاقاتها التكنولوجية، وتماسكها الاجتماعي وعمقها الاستراتيجي الذي يمنحها لها اليهود في الداخل والخارج".

وفي ما يخص رعاية المؤتمر وتمويل نفقاته فقد حصل وتحقق بنفس الطريقة وذات الأسلوب الذي أنجزت بفضلله كل المشاريع الصهيونية منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى اللحظة؛ حيث لم ينقطع الدعم المتواصل بين المؤسسات الصهيونية اليهودية القائمة في فلسطين وبين مصادر الدعم الصهيونية والمتعاطفة معها دولياً، وجمعيات ومنظمات أخرى، بحيث أصبحت تعرف هذه التنظيمات العالمية بتمويلها ومؤازرتها للعمل الصهيوني أينما وجد، ففي باكورة مؤتمرات هرتزليا ومنذ انعقاد المؤتمر الأول شاركت في رعايته وتمويل نفقاته عدد من المؤسسات وصناديق الدعم، منها صندوق ميسارية، وأدموند بنيامين روتشيلد، ووزارة الحرب، واللجنة اليهودية - الأمريكية، ومركز الأمن القومي في جامعة حيفا، والوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية، ومجلس الأمن القومي في ديوان رئيس الحكومة، والمركز الإسرائيلي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، ومركز تراث الاستخبارات، وشكلت طواقم العمل التي أعدت أوراق أعماله على النحو التالي:

- ١- طاقم الأمن والاستراتيجية، برئاسة اللواء (احتياط) إيتان بن إياهو قائد سلاح الجو السابق، بالإضافة إلى عدد من الخبراء العسكريين والمختصين بالشؤون الأمنية.
- ٢- الطاقم الاقتصادي برئاسة دانييل دورون.
- ٣- الطاقم التربوي برئاسة شمشون شوستاني.
- ٤- طاقم الأمن والتكنولوجيا برئاسة شلوموكليش.
- ٥- طاقم الجيو - ديمغرافيا برئاسة البروفسور أرنون سوفير المحاضر في جامعة حيفا.
- ٦- طاقم استطلاع الموقف برئاسة غبريئيل بن درور.

أما أهم الأوراق التي قدمها المؤتمر الأول، وعرض نقاطها الرئيسة في جلسته الأولى تلك التي عرضها أبرز المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين، البروفسور يحزقيئيل درور من

الجامعة العبرية في القدس، ونشرت كاملة في المجلد الصادر عن المؤتمر بعنوان «الأسس الداخلية للأمن القومي لإسرائيل»، واضعاً في خيلته أن الشرق الأوسط وعموم غرب آسيا سيكونان في المستقبل المنظور وربما خلال ٢٥ عاما غير مستقرين، بفعل مسارات وتقلبات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، ومحصلة لهذا التوقع لا توجد مؤشرات على قيام نظام دولي باستطاعته أن يفرض التهدة على المنطقة، إضافة إلى التركيز على عمق العداء لإسرائيل واستمراره على الأقل من قبل بعض الدول وقطاعات كبيرة من السكان، وعليه فيتوجب على إسرائيل أن تبقى دولة أمن، وأنها بحاجة إلى نظرية أمن شاملة تكون متجددة وجذرية إلى درجة كبيرة.

أما أهم الجلسات التي استحوذت على اهتمام كبير لدى المؤتمرين فهي التي انصبت على الخطر الديمغرافي الذي ركز عليه البروفسور أرنون سوفير الأستاذ المتخصص في جامعة حيفا باهتمام كبير، معتبرا هذا الخطر المؤشر الحقيقي الذي يهدد إسرائيل من ناحية أنها دولة يهودية جراء التزايد السكاني الطبيعي للأقلية العربية في إسرائيل، وجاء في الملخص الخاص بهذه الجلسة: "إذا استمرت الاتجاهات الديمغرافية على هذا النحو، فإنها ستضع تحدياً أمام استمرار وجود إسرائيل كدولة يهودية"، وأمام هذه الدولة استراتيجيتان بديلان: التكيف والتلاؤم أو الكبح والتصدي.

وتستوجب استراتيجية التصدي تطبيق سياسة ديمغرافية صهيونية نشطة طويلة المدى، وتسير تعبيراتها السياسية والاقتصادية والتربوية وفق الطابع اليهودي لإسرائيل على المدى البعيد، وسيكون ضروريا العمل على مأسسة وتقوية وتمتين العلاقة بالشعب اليهودي في العالم الذي يشكل الخلفية والعمق الاستراتيجي الحيوي لإسرائيل.

وأكد البروفسور أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه فإن اليهود سيصبحون أقلية في إسرائيل عام ٢٠٢٠م، وقد أشعل البروفسور الضوء الخضر أمام صانعي القرار السياسي في إسرائيل، وأصبح موضوع الترانسفير مؤشرا خطيرا يتم تداوله في الخطاب السياسي بصورة عادية، وما كان هؤلاء يتكتمون عليه ويتحرجون من التصريح العلني به أصبح أمرا مشروعا.

وبالعودة إلى استعراض جلسات المؤتمر التسع، فقد تم التطرق إلى موضوعات متعددة، وعلى درجة عالية من الأهمية بالنسبة إلى ما تعتبره إسرائيل ركائز في أمنها الاستراتيجي في المناعة العسكرية، وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد والتربية، وتميزت الجلسة السادسة في

المؤتمر، حيث ركزت على «ميزان الدفاع والردع».

نستطيع أن نقول إن المؤتمر الأول في هذه السلسلة شكل نموذجاً، فقد قال عاموس جلوبوع مُقيماً أعمال هذا المؤتمر إنه ترك أثراً مهماً في المسرح الإسرائيلي، ووضع ما يمكن تعريفه (باختيار الميزان)، وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر الأول من نوعه، استطاع أن يحدد الموضوعات المهمة والصحيحة في جدول الأعمال الإسرائيلي، إلا أنه جرى وصف موضوعات المؤتمر بأنها تمثل وجهات نظر «اليمن الصهيوني» داخلها في إسرائيل، وخارجها لدى المحافل الصهيونية العالمية، ولأن اليمن متربع على سدة الحكم فقد شكل مركز هرتزليا (الخان الفكري بالنسبة له).

وفي المؤتمر الثاني ١٦-١٨ كانون أول/ديسمبر عام ٢٠٠١ اختار المؤتمر طابع السلسلة التي تقوم على التركيز على نفس الأبحاث، ولكن بشكل متطور ووفقاً للظروف الجديدة التي تطرأ في المنطقة مراعاة للمستجدات والقدرة الإسرائيلية على التعامل مع ما يجري على الساحة الدولية والإقليمية، وإذا كان المؤتمر الأول ركز على الهاجس الديمغرافي فإن الثاني عقد في ظل تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، وخصص له ركائز استراتيجية، أهمها دراسة وتحليل الاستراتيجية الخاصة بأمن المشروع الصهيوني بأوجهها المتعددة وأبعادها المحلية والعالمية، وهي:

- أ- أمن القاعدة أو البنية، لاستكمال البناء الذاتي للمستوطن، (أي دولة إسرائيل)، وبالتالي تأهيله لإنجاز المهمات الموكلة إليه في الفكرة الصهيونية الأصلية.
- ب- الدور الوظيفي للمستوطن الصهيوني في إطار الشراكة مع المركز الإمبريالي، البلد الأم، الذي يتمثل في الولايات المتحدة، حيث الحركة الصهيونية أكثر فعلاً في العالم بعد إسرائيل.

ت- تطوير العلاقة بالبلد الأم، وبما يؤمن استمرار الشراكة في المشروع الصهيوني بين الحركة الصهيونية العالمية التي أصبحت إسرائيل مركزها، وبين القطب الكوني الأوحده، الولايات المتحدة العالمية، وذلك في سياق العولمة.

وفي هذا السياق كانت الورقة بعنوان (مستقبل سياسة إسرائيل الخارجية، تحديد أهدافها وصوغ سبل عملها)، وأعدّها فريق عمل السياسة الخارجية برئاسة البروفسور شلومو بن عامي، وجاء في مقدمتها ملخص لأهم ما ورد فيها من تحليلات واستنتاجات،

منها: على إسرائيل أن تكيف نفسها وفق التوتر القائم بين جدولي أعمال، فهي لا تستطيع أن تتكى على القوة فقط مع تجاهل عولمة المعايير والقيم الخاصة بالقانون الدولي، ولكن غير مسموح لها أيضا الاتكاء على الإيمان بتلك القيم فقط، لا سيما في ضوء حقيقة أن المحيط الجغرافي- الثقافي الذي تعيش فيه، والذي قد يتجاهلها، أو أن قوته ككتلة سياسية تسمح له بألا يعاقب على تجاوز قواعد السلوك الدولية المتفق عليها.

وفي إطار التوصيات لصوغ أجندة السياسة الخارجية، جاء في الورقة ما يلي: "الرد الاستراتيجي ذو الأهمية القصوى يعني بالنسبة لإسرائيل مستوى واستقرار العلاقة بالولايات المتحدة، فهذه العلاقة حيوية جداً لإسرائيل، ويجب النظر إليها كعلاقة مطلقة، وهذا يعني أن على إسرائيل الحذر من إلحاق الضرر بهذه العلاقة من خلال نشاطات مع دول أخرى، ذلك من ناحية إقليمية، وهي الوحيدة التي باستطاعتها أن تقلب مساراً يولد أحداثاً خطيرة إلى مسار آخر ينطوي على أحداث إيجابية بالنسبة لإسرائيل، كما توصي الورقة بانضمام إسرائيل إلى كتلة سياسية، عبر دول صاعدة، مثل الصين والهند وتركيا وألمانيا، مع تمتين العلاقة مع روسيا من أجل منع حصول إيران على التقنيات النووية، وفي هذا السياق لا يجوز أن نغفل عن حقيقة، ما زالت قائمة إلى الآن، أساسها أن إسرائيل ما زالت تحت تهديد يتعلق بوجودها وكيانها، وأنها عرضة لسحق قدرتها على الصمود بوسائل عنيفة ومدمرة، وعلى إسرائيل، والحالة هذه، أن تبقى متحفزة، وأن تؤمن لها كل وسائل الإنذار والمراقبة، حتى لو تمكنت من تلبية المطالب السياسية المطروحة".

وكانت ورقة طاقم الدراسات الأمنية التي تلاها اللواء احتياط أمنون شاحك رئيس الأركان السابق بعنوان «فعالية الردع، مهمات وإمكانات» الإطار الشامل في باب «مركزية عنصر الردع في الأمن القومي لإسرائيل»؛ لأن الردع يشكل العامل الحاسم في ضمان بقاء إسرائيل ورفاهيتها، ما دامت القدرة على التحكم في حوافز السلوك العربي غائبة.

وفي المؤتمر الثالث الذي انعقد في كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠٠٢، تحت شبح الغزو الأمريكي للعراق، وناقش قضايا متعددة تتعلق بالأمن والاستراتيجية الإسرائيلية والحملة الدبلوماسية الإسرائيلية على الجبهتين الدولية والإقليمية، والقضايا الديمغرافية ليهود العالم، ومشكلات الحكم في إسرائيل، وتنافسية اقتصادها الذي يعد ميزانا كميًا موحدًا لأمن إسرائيل في ظل المتغيرات الاجتماعية.

وأصبح مقياس مؤتمر هرتزليا الثالث يشكل الخطوة الأولى في تطوير منهج لتقويم موقع إسرائيل وتصنيفها العسكري والمدني في فترة زمنية محددة إقليمياً ودولياً، وهو المؤتمر الذي أعلن فيه شارون، رئيس الحكومة الاسرائيلية حينها، عن موقفه من مشروع الرئيس الأمريكي بوش الابن، المعروف باسم خارطة الطريق.

وعلى الصعيد الاستراتيجي الإقليمي والعالمي، كانت أبرز النقاط الرئيسة التي عرضت في المؤتمر الهجوم الأمريكي المنتظر على العراق، والذي لو تحقق بنجاح فإنه سيبعد أكثر الأنظمة العربية عداوة وخطورة على إسرائيل، وفي المقابل تحتفظ إسرائيل بقوتها الرادعة تجاه جيرانها؛ فالتحديات لم تتغير من حيث خطر التصعيد العسكري الأوسع، والتدهور في الوضع جراء المواجهة الجارية مع الفلسطينيين، ومسألة تسوية معهم، وتطور التهديد النووي الإيراني، والتهديدات بهجمات ضخمة، واعتبار ذلك شكلاً جديداً من اللامسامية.

وبالنسبة لخارطة الطريق التي طرحها الرئيس جورج بوش، ومشروع الوصاية الأمريكية على الأراضي الفلسطينية، وما طرح في المقابل من رفض لفكرة الدولة الفلسطينية وتعزيز فكرة الوطن البديل، فكان ذلك مربوطاً بتنفيذ خطوات من نوع آخر، هي:

١- إزاحة عرفات عن السلطة، ووضع قيادة أخرى، مع إدخال إصلاحات جذرية على بنيتها.

٢- إيقاف المقاومة ونبذها، واعتبارها "إرهاباً".

٣- البدء بإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين.

٤- الاعتراف المتبادل بين الطرفين.

٥- ضرورة قبول الفلسطينيين بفترة اختبار طويلة المدى يمتحن فيها حسن سلوكهم.

وانعقد المؤتمر الرابع في ١٦-١٨ كانون أول/ديسمبر عام ٢٠٠٣م، وتميز عن سابقه شكلاً ومضموناً؛ إذ كان أكثر تعبيراً عن الفكرة الكامنة وراء عقده أصلاً، ذلك أن مشاركة الخبراء والأكاديميين ورجال الاختصاص كانت ضعيفة، بحيث سيطرت التيارات السياسية ورجال السلطة والدوائر الحاكمة على أعماله، وقد عكست مداولات المؤتمر برنامج إسرائيل في مختلف حقول الأمن والسياسة والاقتصاد والمجتمع، أما وثيقة خلاصات المؤتمر فضمت مشروع أرئيل شارون الانفصالي (الانفصال الأحادي الجانب) حيث كشف النقاب عن آلية

تنفيذه المتمثلة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، وإعادة تموضع المستوطنات، واستكمال بناء الجدار العازل، والتمييز بين الخط المدني والحدود النهائية، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على المناطق التي ستبقى بأيدي يهودية على أن تنفذ خط الانفصال هذه بالتنسيق والاتفاق مع الولايات المتحدة، وهذا ما حاول شارون تمريره في الحكومة والكنيست نهاية عام ٢٠٠٤م. وفي ما يخص السياسة الخارجية والاستراتيجية، وما يتعلق بالموضوع النووي الإيراني، درس المؤتمرون جملة من الخطوات والخيارات، أهمها:

١. التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران يشمل أسلحة الدمار الشامل و"الإرهاب".
٢. إمكانية تنفيذ العمل العسكري، أو القيام بتوجيه ضربات ضد أهداف نووية إيرانية.
٣. ردع البرنامج النووي أو إعاقته بتفكيك برنامج تخصيب الوقود النووي لا تعليقه.
٤. إخراج دائرة الوقود النووي بكاملها من السيطرة الإيرانية كي لا يكون في مقدور إيران إنتاج مواد انشطارية، وعلى افتراض عدم ضمان هذه الخطوات يجب اللجوء إلى تغيير النظام في إيران.

وتميز المؤتمر الخامس الذي انعقد تحت عنوان «ميزان المناعة والأمن القومي في ضوء المتغيرات الاستراتيجية» في الفترة ١٣-١٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٤م، تميز بثلاثة تصورات استراتيجية لثلاثة مسؤولين كبار في الحكومة الإسرائيلية آنذاك:

- ١- **تصور أرئيل شارون رئيس الحكومة** الذي أطلق على سنة ٢٠٠٥ سنة الفرصة الكبرى للتخلص من الركود الاقتصادي، وهي فرص تأسيس تعاون مع الأسرة الدولية لمكافحة "الإرهاب"، وإعادة الاستقرار العالمي والإقليمي، والاختراق التاريخي في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، وامتحان إسرائيل القومي، والتفاهات بين شارون ورئيس الإدارة الأمريكية جورج بوش، والتنسيق والحوار المفتوح مع مصر قبل الشروع بفك الارتباط مع الفلسطينيين، والفرصة الأهم هي فرصة فك الارتباط ومغادرة غزة.
- ٢- **تصور شاؤول موفاز** الذي خصص خطابه أمام المؤتمر الخامس باستغلال الفرص الاستراتيجية الماثلة أمام إسرائيل إلى أقصى حد لها، مع توظيفها لصالح إسرائيل والدوائر الغربية، لا سيما الإمبريالية منها التي تتعاطف مع إسرائيل بلا تردد، وقد لخصها على غرار ما فعله شارون تماماً بما يلي:

- الإفادة من التغيرات الدولية بوتيرة سريعة ليخدم ذلك إسرائيل في الانتقال إلى القرار التاريخي بتنفيذ خطة الارتباط، والإعراب عن الغبطة الغامرة لإعادة انتخاب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة، مع رحيل عرفات عن قمة القيادة الفلسطينية، حتى تتمكن إسرائيل من التعامل بسلاسة وسهولة مع خلفه، وهذه التغيرات تخلق مسارات جديدة للعولمة وبيئة ديناميكية مناسبة جداً.
- إمكانية تنفيذ خطة فك الارتباط بجلّة أخرى، أي بالاتفاق وبالتفاوض مع الفلسطينيين، وذلك عن طرق تشكيل قيادة براغماتية فاعلة في الجانب الفلسطيني.
- إعادة انتخاب جورج بوش لولاية ثانية أمر مهم لتأييده خطة فك الارتباط، مع التزام إسرائيل بمشروع خارطة الطريق الخطة الدولية التي قدمها الرئيس بوش، وهذا من شأنه أن يساهم في تدعيم النظام العالمي الجديد، مما يمنح إسرائيل سلسلة إضافية من الفرص الاستراتيجية.
- مكانة أوروبا المتزايدة، وشبكة العلاقات الإسرائيلية بدورها سيخلق سلسلة من التفاهات والاتفاقات بين إسرائيل ودول أوروبا.
- لا بد من زيادة ممارسة الضغوط على العناصر المتمردة في المنطقة العربية والإسلامية في إيران وسوريا ولبنان وحزب الله، على أن تأخذ الولايات المتحدة والدول الأوروبية قسطاً وثيراً منها، وهذا بدوره يزيد من الفرص الاستراتيجية المتاحة أمام إسرائيل التي لا بد من استغلالها وتوظيفها لصالحها، لأن لممارسة الضغوط على هذه العناصر والأطراف معنى ومغزى استراتيجياً على المدى البعيد.
- لا بد من شن معركة عالمية ضد "الإرهاب"، على أن يتعمق تأييد التعاون الإقليمي والعالمي.
- إن تعزيز العلاقات مع العناصر المعتدلة في المنطقتين العربية والإسلامية وتوسيع العلاقات مع دول أخرى، وبخاصة مصر والأردن، تعطي فرصة جديدة، بل تزيد من الفرص الاستراتيجية التي يجب عدم إضاعتها، بل توظيفها إلى أبعد مدى.
- ٣- **تصورات سلفان شلوم وزير الخارجية الأسبق**، وركز فيها على العلاقة الإسرائيلية مع الفلسطينيين والعرب، تجاه الدول المعتدلة ومن يؤيد وجهة نظرها، وتجاه الدول العربية والإسلامية المعارضة كإيران وسوريا وحزب الله، واعتبر أن نظام صدام حسين قد ولى، وعرفات رحل، وأن الثقة لدى القادة العرب تزداد بالمضي قدماً، ورغم أن القاعدة

تشكل تخوفاً وعقبة كأداء أمام بعض هؤلاء القادة إلا أن هناك تغيراً، وأن إسرائيل تشعر بأنها ستقيم علاقات مع عشر دول عربية على الأقل، من شمال إفريقيا ودول الخليج، وخاطب شلوم بهذا السياق قادة هذه الدول (المغرب والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان وتونس) قائلاً: " لا خلاف لنا معكم، ليس ثمة نزاع بيننا، لا بشأن أراض ولا بشأن اقتصاد، تعالوا نضع حداً للنزاع، فقد آن الأوان لأن نصنع السلام"، ودعا في الوقت ذاته إلى اتخاذ خطوات لعزل سوريا وإيران وحزب الله، ولا ينكر شلوم أن إسرائيل ساهمت بقوة كبيرة في إخراج السوريين من لبنان بكل السبل، وأنها أيضاً كانت وراء القرارات الصادرة في هيئة الأمم المتحدة، وخاصة قرار مجلس الأمن الصادر برعاية أمريكية وفرنسية لإجلاء القوات السورية عن لبنان، وصدر عن الكونغرس الأمريكي سن قانون محاسبة سوريا الذي يُمكن أمريكا من فرض عقوبات إضافية عليها في المستقبل، وعلى المسار الإسرائيلي - الفلسطينيين دعا شلوم إلى عقد قمة ثانية على أساس نموذج حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣ م.

وفي مؤتمر هرتزليا السادس المنعقد في ٢٠٠٦، طرح أيهود أولمرت الذي كان يومها رئيساً للوزراء بالوكالة، بأن لدى إسرائيل الاستعداد للانسحاب أحادي الجانب من مناطق الضفة الغربية، على غرار ما جرى تنفيذه في قطاع غزة، معلناً موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية وفق رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش للدولة الفلسطينية، ويقصد أولمرت إقامة دولة على مجموعة كانتونات متفرقة، داعياً الفلسطينيين إلى التخلي عن جزء من طموحاتهم الوطنية، مقابل تخلي إسرائيل عن طموحاتها الوطنية في إنشاء دولة إسرائيل الكبرى، مؤكداً على الخطوط الاستراتيجية للحل الدائم وفق اللاءات الإسرائيلية.

كما ناقش المؤتمر تعزيز قدرة الردع الإسرائيلية في الرد على الفلسطينيين والعرب، وكل من يمس الأمن الإسرائيلي من خلال الحروب الاستباقية.

أما المؤتمر السابع الذي جرى عقده في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ م، فقد جاء وسط هزة فضائح واستقالات لمسؤولين سياسيين وعسكريين إسرائيليين كبار، نتيجة الإخفاقات المدوية للعدوان على لبنان، ولذا خلا المؤتمر من المفاجآت السياسية، وهيمنت عليه روح اليأس والإحباط، وتبدت أمامه صورة الجيش المهزوم، وهو عماد الدولة العبرية،

وأساس وجودها، وضمانة مستقبلها، في ظل تفسخ اجتماعي مخيف نتيجة الحرب.

ويعتبر المؤتمر الثامن، نقطة تحول كبير وواضح، وتشكل عمق التغير الذي طرأ على التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، وهو ما دلت عليه قراءة مداخلات المشاركين في جلسات المؤتمر المختلفة، بالإضافة إلى القضايا والمسائل الاستراتيجية التي رسمت صورة التحديات والخيارات أمام المجتمع والسلطة في إسرائيل، وليس بالضرورة أن يكون التحول في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي نتاج التطور والتخطيط المحكم، بل قد يكون نتاج الإخفاق والفشل، وهو ما أجبرت على تحليل نتائجه كبار الشخصيات الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والفكرية، والتي دفعت بأكملها لمواجهة الزلزال الذي عصف بأهم مؤسسة يعتز بها الكيان الصهيوني، وهي مؤسسة "الجيش الوطني".

ومبحث المؤتمر التاسع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وما انطوت عليه من دلالات سياسية تتعلق بميزان القوى العالمية، وركزت وثيقة المؤتمر آنذاك على ميزان المنة والأمن القومي في إسرائيل، وتقويم الاستراتيجيات السورية والإيرانية والإقليمية، وناقشت وضع الولايات المتحدة في عهد باراك أوباما، وأزمة المياه، واللاجئين اليهود، والبحث عن طريقة للتغطية على جريمة تطهير فلسطين عرقياً.

المحور الثاني: العلاقات الخارجية الدولية والإقليمية*

في محاولة لقراءة واستشراف النظرة الاستراتيجية لإسرائيل عام ٢٠١٠م، سنحاول الخوض في أبرز ما تطرقت إليه أوراق العمل وندوات مؤتمر هرتزليا العاشر، من خلال التركيز على هذا المحور الرئيس الذي طرح خلاله، وهو محور العلاقات الخارجية الدولية والإقليمية.

ركز مؤتمر هرتزليا لعام ٢٠١٠ على مجموعة من القضايا المرتبطة بعلاقات إسرائيل الدولية والإقليمية^(٢)، ومن هنا فقد تناول المؤتمر في سياق دولي العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية، وأفرد لها إحدى جلساته، كما ركز على تفاقم حملة الإدانة الدولية لسياسة إسرائيل العدوانية، أو ما تسميه الدوائر الإسرائيلية والمقربة منها "حملة نزع الشرعية" عن إسرائيل في العالم.

وفي سياق إقليمي ركز المؤتمر على مستقبل العملية السياسية وآفاق العلاقات الإسرائيلية مع الفلسطينيين ودول الجوار العربي، كما وقف على المخاطر الاستراتيجية التي تتهدد الأمن القومي الإسرائيلي، وأبرزها مشروع إيران النووي، وتعاضم تسليح سورية وحزب الله وحماس.

ويعرض هذا المحور في التقرير لعدد من الأفكار المهمة التي تناولها الباحثون والمداخلون في المؤتمر فيما يخص العلاقات الخارجية الإسرائيلية الدولية والإقليمية.

أولاً: العلاقات الدولية

١. العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية

تحاول إسرائيل أن تبين أن المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) في منطقة الشرق الأوسط وباكستان وأفغانستان هي ذاتها التي تواجه الدولة العبرية، وتتمثل هذه المخاطر، كما يتضح من نقاشات المؤتمر، بعدد من النقاط،

* أ. عبد الحميد الكيالي، باحث متخصص في الدراسات الإسرائيلية.

٢. تجدر الملاحظة إلى أن المتصفح لموقع مؤتمر هرتزليا لسنة ٢٠١٠ على شبكة الإنترنت يجد عدداً محدوداً فقط من أوراق العمل والمداخلات. ولهذا سنعتمد في هذا التقرير على ما هو متوفر من أوراق العمل، إضافة إلى التغطيات الإعلامية التي رافقت فعاليات المؤتمر في الصحف الإسرائيلية والعربية. للاطلاع على برنامج مؤتمر هرتزليا لسنة ٢٠١٠، انظر الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3019Agenda10.pdf

أبرزها: مواجهة انفجار محتمل لسباق أسلحة الدمار الشامل، ومحاولات تعزيز "المعتدلين"، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإضعاف ونزع الشرعية عن "المتطرفين"، وأخيراً إدارة حرب منخفضة القوة في ظل نظام تحكمه أسس القانون الدولي الإنساني الذي يكافئ "الإرهابيين".

وترى إسرائيل أن هذه المخاطر لا تعبر عن اهتمامات استراتيجية مشتركة فقط، وإنما تعكس قيماً مشتركة بين إسرائيل وأصولها الغربية، الأوروبية والأطلسية، وهو ما يؤسس، حسب المؤتمر، لشراكة عريضة بين إسرائيل وحلفائها الغربيين^(٣).

وفي هذا الإطار حمل اليوم الثاني من فعاليات المؤتمر جملة من المواقف السياسية أطلقها المحاضرون الذين توزعوا على ندوات عدة، كان أهمها ندوة تناولت العلاقات الإسرائيلية-الأميركية، وفي أول مداخلة شددت زعيمة المعارضة تسيبي ليفني على أنه "في منظومة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، ثمة أمور ممنوع على إسرائيل التعامل معها بوصفها مسلمات"، وأضافت: إن إسرائيل عُرضة للتهديد في هذه المنطقة، وإن "منظومة علاقاتها مع الولايات المتحدة يمكن أن تكون وجودية"، ورأت أن "كل مسّ بمنظومة العلاقات يمكن أن يكون مشكلة استراتيجية على المدى البعيد"، وتطرق ليفني إلى الخلافات المحتملة بين إسرائيل والولايات المتحدة، فقالت: "إن المشكلة تبدأ عندما نسمع أصواتاً في إسرائيل تتطرق إلى الولايات المتحدة كما لو أنها دولة كسائر الدول، وهو أمر لا يمكن لإسرائيل أن تسمح بحصوله"، وأضافت: "إن قيادة إسرائيل [الحالية بقيادة الليكود] لا تدرك مصالحها"^(٤).

وأكد نائب وزير الخارجية داني أيلون على ضرورة "فحص العلاقات مع الولايات المتحدة على أساس عمق التعاون في المواضيع الأمنية والاقتصادية، وليس فقط في موضوع الصراع مع الفلسطينيين"، وأضاف: "إن العلاقات مع الولايات المتحدة لم يسبق أن كانت أفضل وأعمق"، وتطرق أيلون إلى كلام الرئيس الأميركي باراك أوباما عندما أشار إلى إن نتياهو معني بالتقدم في عملية السلام، لكنّ ائتلافه يمنعه من ذلك، فقال: "كل عناصر الائتلاف

3. Lea Landman, US-Europe-Israeli Trilateral Relationship: The Strategic Dimension, Working paper for the 2010 Herzliya Conference, in: http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3058Trilateral_partnership.pdf

٤. جريدة الأخبار، بيروت، ٢/٢/٢٠١٠، انظر: <http://www.al-akhbar.com/ar/node/175635>

في الحكومة الحالية تريد السلام، وجميعها تنتظر الفلسطينيين كي يصلوا إلى طاولة المباحثات" (٥). وألقى السفير الأميركي في تل أبيب، جيمس كنينغهام كلمة في المؤتمر، رأى فيها أن التوتر بين إسرائيل والولايات المتحدة هو توتر طبيعي، وقال: إن العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة قوية، وأكد أن الولايات المتحدة "أيدت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في غزة"، وأشار إلى أن الحوار بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن إيران شهد تحسناً، كما تعزز التنسيق في القضايا الإقليمية، بما فيها منظومات الدفاع المضادة للصواريخ، وأكد أن الولايات المتحدة تقوم بإجراءات مضادة في مواجهة حملة نزع الشرعية عن إسرائيل، موضحاً أن "من المهم أن يعترف العالم العربي بإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية" (٦).

٢. حملات الإدانة والمقاطعة لإسرائيل في العالم

تؤكد دراسة أعدها خبراء من معهد ريووت عُرضت في المؤتمر على أن إسرائيل تواجه اليوم خطراً استراتيجياً نتيجة حملات الإدانة والمقاطعة في العالم، أو ما تسميه الدراسة "نزع الشرعية عن إسرائيل" في العالم، وتوضح الدراسة أن حربي لبنان وغزة الأخيرتين كشفتاً عن قوة حملات الإدانة والمقاطعة، وتذكر الدراسة أنه بموازاة تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة وعلاقاتها الخاصة مع الدول الأوروبية المركزية والسلام مع مصر والأردن، فإنها تواجه اليوم حملات شرسة في العالم، بما في ذلك من داخل الدول الصديقة (٧). وتشير الدراسة إلى أن إسرائيل "تتعرض لعمليات خداع آخذة بالتبلور في صورة هجوم على شرعية وجودها"، وللتدليل على ذلك تشير الدراسة إلى محاولات المقاطعة الأكاديمية في بريطانيا ضد إسرائيل، والمقاطعة الأكاديمية والاقتصادية في بعض البلدان الأوروبية، فيما يشكل تقرير غولدستون، حسب الدراسة، تنويعاً لهذه الحملة (٨).

٥. المصدر نفسه.

٦. المصدر نفسه. وانظر موقع عرب ٤٨، ٥/٢/٢٠١٠، في:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=68582>

7. Gidi Grinstein and others, The Delegitimization Challenge: Creating a Political Firewall, Executive Summary, Reut Institute, 14/2/2010, in: <http://reut-institute.org/en/Publication.aspx?PublicationId=3769> For the full study see: <http://reut-institute.org/data/uploads/PDFVer/20100310%20Delegitimacy%20Eng.pdf>

8. Ibid.

وتحذر الدراسة من انعكاسات استراتيجية تؤدي إلى تآكل مكانة إسرائيل، منها تقلص حيز مناورتها خلال استخدامها القوة العسكرية، وتزايد التدخل الدولي في قضايا مكانة المواطنين العرب فيها، وتحدي الجهاز القضائي فيها أو تفعيل محافل قضائية دولية ضد إسرائيليين بما يتسبب بتوترات دبلوماسية، وتقول الدراسة أيضاً: للوهلة الأولى تبدو المخاطر والتحديات قديمة لإسرائيل، فهي في الماضي أيضاً استصعبت إحراز الانتصار في مواجهات عسكرية، وتعرضت لانتقادات شديدة شككت بشرعيتها كمقاطعة الجامعة العربية لها، أو القرار الأممي سنة ١٩٧٥ بمساواة الصهيونية بالعنصرية^(٩).

ثانياً: العلاقات الإقليمية

تناول مؤتمر هرتزليا لعام ٢٠١٠ العملية السياسية في بعدها الإقليمي^(١٠)؛ إذ تطرق إلى علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين ودول الجوار العربي، وآفاق عملية التسوية في المنطقة، كما عرض تقييماً لمبادرة السلام العربية والنوايا العربية من طرحها، وفي هذا الإطار عرض وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق والقيادي في حزب كاديسا شاولوف موفاز خطةً للتسوية السياسية تستند إلى فكرة حل الدولتين، وتتكون من مرحلتين: أولاً انسحاب إسرائيل إلى حدود يمكن الدفاع عنها، بينما يحتفظ الفلسطينيون بحدود مؤقتة على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية و٩٠٪ من سكانها، وفي المرحلة الثانية يحصل الفلسطينيون على أراضٍ إضافية، ليساوي مجموع ما حصلوا عليه في المرحلتين مساحة الضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، ولكن ليس نفس حدودها، وأكد موفاز على أن أي حكومة إسرائيلية لا يمكن أن تُخلي ٢٤٠ ألف مستوطن إسرائيلي من منازلهم في الضفة الغربية، وهذا يعني أن التكتلات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية ستكون جزءاً من إسرائيل، ورأى موفاز أن السلام مع الفلسطينيين هو المفتاح للسلام مع الجيران العرب، موضحاً أن وجود خطة للتسوية مسألة ضرورية في ضوء استعداد كل من حزب الله وحماس للجولة القادمة من الصراع.

9. Ibid.

١٠ . طُرحت النقاشات حول موضوع البعد الإقليمي للعملية السياسية في جلسة اليوم الثاني للمؤتمر حملت عنوان "توقعات السلام: البعد الإقليمي"، وشارك فيها كل من: شاولوف موفاز، دان كيرتزر، إليوت أبرامز، دان شوفتان، داني روتشيلد وعاموس غلعاد وأدارها رافيف دروكر. وللإطلاع على تفاصيل ما دار في الجلسة انظر الرابط:

<http://israeltheviewfromhere.blogspot.com/2010/02/10th-herzlia-conference-2010-day-2.html>

وركز دان كيرتزر الأستاذ في جامعة برنستون بمحاضرته على مبادرة السلام العربية التي رأى أنها "لم تكن نتيجة حب عربي مفاجيء لإسرائيل، وإنما عبرت عن حاجة لإدارة الصراع بحرية أكبر حتى يتسنى التعامل مع الصراع الشيعي - السني"، ورأى كيرتزر أن إدارة كلتوتن أخطأت عام ١٩٩٧م حين لم تحضر الدول العربية المعتدلة إلى عملية التسوية السياسية.

وفي المقابل قال إليوت أبرامز: إن الدعم العربي لم يجعل عرفات يوافق على ما طرح عليه في كامب ديفيد، ولم يوافق أبو مازن على ما عرض عليه في أنابوليس، ورأى أبرامز في محاولة الرئيس الأمريكي باراك أوباما دفع الدول العربية إلى الانخراط في التسوية السياسية عن طريق الضغط على إسرائيل لتجميد النشاطات الاستيطانية أمراً غير عملي.

وقال دان شوفتان مدير مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا: إن السعوديين يريدون منا أن نوقع على مبادرة السلام العربية دون النقاش أو التفاوض على الشروط.

وحسب شوفتان فإن الوضع الإقليمي ليس في صالح إسرائيل، وبالتالي فإن الظروف غير مناسبة للوصول إلى تسوية، فإيران وحزب الله وسوريا وحماس يُعدون جميعاً منتصرين في عيون الكثيرين في العالم العربي، بينما لا يملك الغرب أي جواب عملي على هذا التحدي، ومن هنا فإن إدارة الصراع وليس تسويته، في رأي شوفتان، تعدّ الحل الأمثل في ضوء الظروف الإقليمية المحيطة؛ إذ إن بإمكان إسرائيل أن تتعايش مع حالة اللاحرب واللاسلم لفترات طويلة، فهي استطاعت أن تعيش لأجيال دون اتفاقيات سلام، ومن هنا فإن الحلول الأحادية الجانب ليست بالسياسة السيئة، فإسرائيل بعد الانسحاب من غزة أصبحت أقوى من ذي قبل.

أما داني روتشيلد مدير معهد السياسة والاستراتيجية في هرتزليا فقال: إن أي زعيم فلسطيني غير قادر على اتخاذ قرارات صعبة دون دعم من الدول العربية؛ فمصر والأردن والعربية السعودية والمغرب لها أسبابها للتدخل، وهي قادرة على ضمانه الشروط التي يتوجب على أي زعيم فلسطيني أن يوافق عليها في أي اتفاقية تسوية، ودون ذلك فلا يستطيع أي زعيم فلسطيني أن يُسوّق اتفاقية سلام أمام شعبه، علاوة على أن بعض الدول العربية ستطلب تعويضات لاستضافتها اللاجئين الفلسطينيين لعقود كجزء من أي تسوية للقضية الفلسطينية، ويضيف روتشيلد أن هناك مصلحة واضحة للدول العربية المعتدلة في التسوية السياسية بسبب التهديد المتنامي من "العناصر الراديكالية" في المنطقة.

وذهب عاموس غلعاد رئيس القسم العسكري السياسي في وزارة الحرب الإسرائيلية، وهو قناة مهمة للتواصل بين الحكومة الإسرائيلية والدول العربية المجاورة وعلى اطلاع كبير بقضايا الأمن والدفاع في إسرائيل، ذهب إلى أن الأداء غير المسبوق للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ضد حماس هو لمنع إقامة دولة لحماس هناك؛ فالسلطة خسرت كثيراً في غزة، وهي مصممة على أن لا يحصل الشيء نفسه في الضفة الغربية، وهذا يعني أن هناك حرباً غير مكتوبة تجري بين السلطة الفلسطينية وحماس، وحذر غلعاد من "الاندفاع نحو محادثات سلام غير ناضجة"، موضحاً أن المحادثات المباشرة إذا فشلت يمكن أن تكون أسوأ من إجراء أي مفاوضات؛ فالفشل في محادثات السلام هو نصر "للراديكاليين"، ورأى أنه لن يكون بمقدور منظمة التحرير أن توقع على اتفاقية طالما حماس قوية، وإسرائيل من جانبها لا تستطيع أن تغير في ترتيباتها الأمنية طالما أن هناك احتمالاً حقيقياً من وجود دولة أخرى لحماس في الضفة الغربية، ونصح غلعاد بتحسين أوضاع الفلسطينيين وفق سياسة تدريجية، وعدم إضاعة الوقت في مفاوضات سلام، مضيفاً أن إسرائيل لا تستطيع أن تضع ثقتها بقوات دولية عندما يتعلق الموضوع بالاحتياجات الأمنية للدولة العبرية.

وفي نفس الموضوع أشار سلفان شالوم عضو الكنيست عن حزب الليكود ووزير التعاون الإقليمي وتطوير النقب والجليل، إلى أن إسرائيل تُواجه مشكلة صعبة وحقيقية منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر قبل ٣١ عاماً، موضحاً أن المشكلة تتمثل في عدم تمتع الشعب بثقافة السلام، ولفت إلى أن التعاون بين إسرائيل والقيادة المصرية يتوطد مع مرور الزمن، مضيفاً: "أنا أتذكر حين كنت وزيراً للخارجية أن مبارك وشارون لم يتحدثا معاً لمدة عام ونصف، ولكن حين تم تحسين العلاقات وتحسين الوضع الاقتصادي، أدى ذلك إلى الإفراج عن عزام عزام، كما أدى هذا التحسن إلى التنسيق بين مصر وإسرائيل حين قامت إسرائيل بخطة الانفصال أحادي الجانب، ومن نتائج هذا التحسن انه أدى لتنسيق بيننا وبين مصر في محاربة المتطرفين، سواء كانوا الإخوان المسلمين في مصر أو حماس، وأعتقد أننا نشهد في الوقت الراهن أفضل فترات التنسيق والتعاون بيننا وبين مصر"^(١١).

11. Herzliya Conference Site, see:

http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3077silvan.doc

المحور الثالث: الجوانب الأمنية والعسكرية*

يعد هذا الجزء المكمل لمحور العلاقات الإقليمية والدولية مما تم استعراضه في أوراق عمل المؤتمر العاشر، وهو ما يتعلق بجملة من التهديدات التي تواجه الدولة العبرية بحسب رؤى باحثيها ومؤيديها، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في هذا المحور من هذه الدراسة.

حددت إسرائيل أولويات أمنها القومي منذ نشأتها، حتى إن قادتها وضعوا فرضيات هذه النظرية قبل قيام إسرائيل، ليتوصلوا لاحقاً إلى وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات للرد على تلك الفرضيات، ويندرج المفهوم الأمني في التقاليد العسكرية الإسرائيلية عموماً ضمن مجموعة من العناصر التي تُعبّر عن ذاتها في إطار عام من المبالغة، لم تعهدها دول العالم قديماً أو حديثاً، ويهدف هذا الإطار العام أول ما يهدف إلى مجابهة أي محاولة عربية أو إقليمية للتسلح، أو اتخاذ بعض التدابير الدفاعية المتطورة، وبالطبع عدم حيازة أسلحة الدمار الشامل التي تنفرد إسرائيل بامتلاكها في المنطقة، كما تضع إسرائيل كامل إمكاناتها الإعلامية والعسكرية لإحباط نهوض أي قوة عسكرية منافسة.

وفي ضوء ذلك لا يمكن النظر إلى نظرية الأمن الإسرائيلي باعتبارها أداة للحماية الذاتية، إنما يمكن التعامل معها كونها المنطق الفكري الذي يراد به تبرير سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الكاملة على الأرض ومن حولها من دول الجوار، بهدف ردع أي محاولات لاختراقات أمنية محتملة لاستعادة الحقوق المسلوبة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الإسرائيلي يرتبط دراماتيكيّاً بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى أنفسهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توظيف التفوق العسكري لتحقيق التوازن والاستقرار كما تراه المؤسسة العسكرية الحاكمة في إسرائيل.

في ظل تلك المفاهيم درجت إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠م على عقد "مؤتمر هرتزليا لميزان المناعة والأمن القومي"، يحمل في طياته مراجعة شاملة لمصادر التهديد كما يراها الإسرائيليون لكيانهم، والفرص المتاحة أمام إسرائيل في البيئات الإقليمية الدولية، باعتبار المناسبة تعبر عن تفكير بصوت عال للعقل الاستراتيجي الإسرائيلي في مختلف مواقعه،

* أ. حسن حيمور، باحث متخصص في الدراسات الإسرائيلية.

ويشبه المؤتمر منصة دعائية تحتل تمرير ما تريد أن توصله مراكز صنع السياسات الإسرائيلية للعالم وللمحيط الإقليمي، وتحديدًا في الشؤون الاستراتيجية والأمنية، وتكمن أهمية المؤتمر في أن مسؤولين إسرائيليين كبارا يدلون عادة بتصريحات مهمة خلال مشاركاتهم بالمؤتمر، وبأنه بأعماله وأبحاثه يؤثر على صناعة القرارات حول القضايا الجوهرية في إسرائيل.

وانسجاما مع الهدف الذي من أجله أسس مؤتمر هرتزليا، تم خلال المؤتمر العاشر مناقشة وبحث الأطروحات التقليدية التي تحكم الخطاب الدعائي الإسرائيلي منذ خمس سنوات على أقل تقدير، والمتمثلة في المشروع النووي الإيراني الذي احتل أبرز العناوين في فعاليات المؤتمر، إذ لم تخل أي كلمة للمسؤولين الإسرائيليين مما ألقى على هامش المؤتمر تقريبا من الإشارة إلى إيران ومشروعها النووي، بلغة أقرب ما توصف بأنها لغة التحريض من جهة، والتهديد من جهة أخرى، فضلا عن أن العديد من الندوات والدوائر المستديرة انشغلت بإيران ومشروعها النووي، إضافة للخوف الذي أبداه الإسرائيليون من انعدام أمنهم في شتى الاتجاهات، بسبب ما يعتقدون به بأن حماس جنوباً وحزب الله شمالاً يشكلون تهديداً حقيقياً لهم.

أولاً: كلمات المشاركين والمسؤولين

في سياق الحديث عن الأبعاد الأمنية والعسكرية، مما نشر لغاية الآن^(١٢)، كما انعكس في كلمات رجالات السياسة والمؤسسة العسكرية للكيان الإسرائيلي ووفقاً لوقائع المؤتمر، فإن ما يقف في رأس المخاطر الاستراتيجية التي تتهدّد الأمن القومي الإسرائيلي حالياً، هو مشروع إيران النووي وتعاضم تسليح سورية وحزب الله وحماس أولاً.

ففي الوقت الذي لم يستبعد فيه نائب رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي بني غانتس الخيار العسكري في مواجهة تعاضم القوة الإيرانية عندما قال إن "العالم ودولة إسرائيل لا ينبغي لهما، وليس بإمكانهما، تجاهل الخطر الذي يمثله المشروع النووي

١٢. علماً بأن ما تم نشره لغاية إعداد هذا التقرير من ندوات وأوراق عمل المؤتمر يعد جزءاً بسيطاً من إجمالي ما تم استعراضه في المؤتمر، وتعتمد هذه الدراسة على الجزء المنشور والتغطيات الإعلامية لجلسات المؤتمر، بالإضافة لقراءة بعض العناوين الرئيسية التي اشتمل عليها برنامج المؤتمر.

الإيراني"، حاول التقليل من المخاطر بالقول: "إن عام ٢٠٠٩ اتسم بهدوء لم يسبق له مثيل، إلا أنه يجب ألا نوهم أنفسنا بهذا الهدوء، وألا نعتمد عليه نظرا للتحديات التي تواجهها إسرائيل في كافة الجبهات"، مشيراً إلى أن "الهدوء الذي ساد الحدود خلال العام الأخير يعود إلى قوة الردع لإسرائيل".

وأضاف الجنرال غانتس في كلمته خلال اليوم الافتتاحي للمؤتمر "إن حزب الله يعزز قدراته القتالية وانتشاره في الأراضي اللبنانية، ويستعد لاحتمال مواجهة إسرائيل"، أما بالنسبة لسوريا فقد وجه لها اتهامات بأنها "تعمل على تعزيز قواتها، وتتزود بصواريخ بعيدة المدى"، أما حركة حماس فتعمل على ترسيخ سيطرتها في قطاع غزة، وتواصل عمليات التهريب عبر ما وصفه "بالحدود المخترقة" (١٣).

ولعل هذه القناعة السائدة في أوساط السياسيين والعسكريين الإسرائيليين تجعل المنطقة مفتوحة أمام حرب قد تطال لبنان أو غزة ثانياً، وأن الحديث عن حدود (قابلة للاقتحام) يفسر العقلية التي في ظلها نشأ تفكير بإقامة جدار فولاذي عند الحدود المصرية مع قطاع غزة، والجدار المزمع إقامته عند الحدود مع مصر بدعوى الحد من تسلل المهاجرين غير الشرعيين.

من جانبه حدد رئيس المؤتمر الجنرال احتياط داني روتشيلد أهداف المؤتمر العاشر في بحث "التهديدات الداخلية والخارجية التي تحيط بإسرائيل"، عبر تحليل الوضع في المستقبل، وتقييم حال إسرائيل في الأعوام الخمسة القادمة، وفي بعض الملفات في الأعوام العشرين القادمة، وأبرز الجنرال روتشيلد ما اعتبره إسرائيل مخاطر تهدد أمنها ووجودها، وبخاصة من قبل جيرانها، مطالباً العالم بمزيد من الدعم، ومعتبراً إسرائيل "ضحية" وسط محيط عربي وإسلامي يعد العدة للقضاء عليها، ومشيراً إلى أن أبرز هذه التهديدات الخارجية هي "التي تحيط بنا من الشمال، متمثلة في حزب الله، وفي الجنوب حركة حماس، وفي الشرق متمثلة بإيران..." (١٤).

وبدوره لَوَّحَ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه أمام المؤتمر "بقوة إسرائيل العسكرية، التي من الصعب على إسرائيل البقاء في هذه المنطقة دونها"، وداعياً إلى

13. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3068opening1.doc,
<http://switch5.castup.net/frames/IDC/20100131/>

14. <http://switch5.castup.net/frames/IDC/20100131/>

" مواصلة تعزيز قوة إسرائيل العسكرية ... والضعفاء لن يستطيعوا العيش في هذه المنطقة الجغرافية ... وبقاء إسرائيل قوية هو الضمان لوجودها^(١٥) " .

وفي كلمته في المؤتمر قال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس: " إن إيران هي أصعب مشكلة تواجه إسرائيل " ، وأضاف: " إن النظام في طهران قمعي، ويسعى لتخصيب اليورانيوم " ، واقترح بيرس شن حرب دعائية على إيران والتركيز على ما أسماه " الفساد القيمي لنظام إيران الذي يقف على رأسه دكتاتور يضطهد شعبه، ويتنكر للمحرقة، وينتج سلاحاً نووياً ويهدد إسرائيل " ^(١٦) .

وفي الوقت الذي أعلن فيه رئيس الأركان الجنرال غابي أشكنازي خارج المؤتمر أن جيشه يواصل التعاطم، وله قدرات قتالية تليق بأفضل جيوش العالم، فقد اعتبر وزير الحرب إيهود باراك في خطابه أيضاً أن " الأمن بالنسبة لإسرائيل فوق كل شيء " ويربط باراك بين القوة والردع والتسوية، ويعتبر أن قوة إسرائيل وقدرتها على الردع هما مركب جوهر في عملية التسوية، ويقول: " إن إسرائيل يمكنها صنع السلام إذا كانت قوية وراعدة، وطالما يعتقد الخصوم المحيطين بنا أنه يمكن هزيمة إسرائيل بالقوة العسكرية أو استنزافنا بقوة الإرهاب أو القوة الدبلوماسية، لن يكون هناك تسوية سياسية " .

وتنطوي أقوال باراك تلك على مفارقة كبيرة؛ فالقول بأن إسرائيل قوية تستطيع التفاوض لتحقيق السلام مغالطة، فقد أثبتت الأيام أن قوة إسرائيل العسكرية، واعتمادها على القوة، هو العائق أمام تحقيق السلام^(١٧) .

وفي محاولة لتوسيع رقعة التهديدات التي قد تتعرض لها إسرائيل في حال حصول إيران على سلاح نووي قال الوزير الإسرائيلي دان مريدور، وهو المكلف بالإشراف على أجهزة الاستخبارات: " إن التوازن العالمي سيختل في حال حصول إيران على سلاح نووي " ، ورأى أنه " يجب التركيز على محاربة التهديد الإيراني، لأنه إذا حصلت إيران على سلاح نووي فإنه ستغير جميع قواعد اللعبة وسيختل التوازن العالمي، ومثال على ذلك هو أن دولا

15. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3134bibidoc,
<http://switch5.castup.net/frames/IDC/20100131/>

١٦. ידיעות بالعبرية، ٢٠١٠، ٢/٢، انظر:

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3843396,00.html>

17. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3118barakdoc

مثل السعودية ومصر ستسعى إلى حيازة قدرات نووية^(١٨) .

ووصلت ذروة التصريحات الإسرائيلية ضد إيران عندما دعا وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، موشيه يعلون، إلى ضرورة استعداد إسرائيل لمهاجمة إيران، وقال: "إن على دولة إسرائيل التصرف انطلاقاً من التوقع أن الآخرين ينفذون مهمة الصديقين ... لكن عليها الاستعداد وفقاً لنصيحة آبائنا القائلة: إذا لم أعمل لصالحى فمن سيعمل من أجلى؟" .

وتابع: "إن ثمة إمكانية للاستمرار في التوضيح للنظام المتطرف في إيران، وإن جميع الخيارات ما زالت موضوعة على الطاولة"، ورأى يعلون أن لإيران تأثيراً بالغاً على دول المنطقة، وأنه "ليس مستبعداً أن التغيرات في سياسة تركيا تجاه إيران مرتبطة بالشعور بأن إيران على وشك أن تدخل العتبة النووية، وفي ظروف كهذه سيصبح الافتراض الأصعب بأن سورية ستوافق على إهمال علاقاتها مع إيران ودفع عملية سياسية مع إسرائيل^(١٩)" .

ثانياً: الدراسات والندوات

في سياق المشهد الأمني والعسكري للمؤتمر استحوذ المشروع النووي الإيراني، والمنظومة الجديدة للدروع الأمريكي المضاد للصواريخ، وموقع إسرائيل فيها، على مداولات مؤتمر هرتزليا العاشر للأمن القومي، وانشغل المؤتمر بإيران ومشروعها النووي، وكرس لها عدة ندوات، منها: "إيران دولة على حافة القنبلة النووية.. انعكاسات استراتيجية"، وندوة أخرى بعنوان: "أبعاد إقليمية وعالمية لإيران نووية"، وأخرى بعنوان: "الديناميكية السياسية الداخلية في العالم العربي وإيران"، بمشاركة عدد من الباحثين، أبرزهم دافيد مناشري، عميد البرامج الخاصة ورئيس مركز الدراسات الإيرانية في جامعة تل أبيب، إضافة لعقد جلسات نقاش مغلقة محصورة بمدعوين محددين، أبرز عناوينها "على حافة شرق أوسط نووي متعدد الأقطاب: تأثيراته على الردع" .

وذهبت دراسة بعنوان "شرق أوسط نووي متعدد الأقطاب، كيف سيبدو" ^(٢٠)، إلى افتراض أن نجاح إيران بالحصول على سلاح نووي، بعد فشل العقوبات المفروضة عليها، وعدم قيام الولايات

18. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3079danMeridor.doc

19. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3123bugi.doc و <http://switch5.castup.net/frames/IDC/20100131/>

20. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3038mde.pdf

المتحدة بشن حرب عليها، ومعارضة قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لها، يترتب عليه أن تسعى دول أخرى في المنطقة للمبادرة للحصول على قدرات عسكرية نووية بدورها. وينعكس ذلك على أن إسرائيل ستصبح بعد عقد من الزمان محاطة بدول عدة تمتلك سلاحا نوويا في منطقة غير مستقرة، وستصبح احتماليات التصعيد فيها محتملة في أي وقت، على عكس ما كان سائدا خلال الحرب الباردة.

وتستبعد الدراسة أن يكون الوضع في الشرق الأوسط في حال تحقق ذلك شبيها بالوضع (الردع) الذي كان خلال الحرب الباردة والقواعد التي كانت سائدة، بل ربما يتم اللجوء للتهديد بالأسلحة النووية، وقد تستخدم أسلحة نووية في حروب تقليدية حال اندلاعها.

ومثل هذا الواقع يفرض على إسرائيل أن تعيد حساباتها في شأن أبعاد الردع الاستراتيجية ضد تهديد من هذا القبيل، بما في ذلك تحديد موقف من الدعوات التي تطالب بشرق أوسط خال من الأسلحة النووية، ومن سياسة الغموض النووية، وعلى إسرائيل بلورة موقف يحقق ردعا لهجوم إيراني محتمل ضدها.

من جهة أخرى أكدت دراسة إسرائيلية عرضت في المؤتمر أن إسرائيل تواجه اليوم خطرا استراتيجيا نتيجة تطور المقاومة العربية الإسلامية، واعتمادها استراتيجية "الاستنزاف والانهيار".

وبموازاة ذلك نوقشت عدة دراسات تبحث في اتساع حملات "نزع الشرعية" عن إسرائيل في العالم، الأمر الذي دفع بعض الباحثين لوصف الأمر بأنه "حرب ناعمة" تستخدم فيها أسلحة جديدة غير حربية باتت تشكل في المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي تحديا أمنيا جديدا^(٢١)، وعلى رأس تلك الدراسات دراسة من المعهد الأمني "رؤوت" وهو معهد دراسات تأسس عام ٢٠٠٤م، تؤكد أن حربي لبنان وغزة الأخيرتين تكشفان عن قوة نزع الشرعية الأساسية عن إسرائيل في العالم وخطورتها، وتتمثل ميادين تلك المحاولات في المقاطعة العالمية أكاديميا واقتصاديا، فيما يشكل تقرير ريتشارد غولدستون تنويجا لهذه الحملة.

وتحذر الدراسة من انعكاسات استراتيجية تؤثر على مكانة إسرائيل، منها تقلص حيز مناورتها خلال استخدامها القوة العسكرية، وتوضح الدراسة أن المقاومة العربية الإسلامية باتت تتبنى استراتيجية استنزاف إسرائيل^(٢٢).

21. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3036HateHeb.pdf

22. http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3049reutH.pdf

خلاصة

لا مجال لحصر الجبهات المتشعبة التي تعمل فيها إسرائيل برعاية الولايات المتحدة للضغط على إيران ومنع تسليحها، ولفرض العقوبات، بدءا بالساحة الأوروبية، مروراً بروسيا والصين والهند، وانتهاء بالمنطقة العربية وأفريقيا، حتى إن الجبهة اللبنانية- السورية أصبحت من وجهة النظر الإسرائيلية خاضعة لحسابات الجبهة الرئيسة ضد طهران؛ فالتهديد الوجودي برأي الإسرائيليين يأتي حالياً من هناك، والخطر الاستراتيجي هو سلاح الصواريخ.

ويتمثل الموقف الإسرائيلي في أن التوصل إلى حلّ دبلوماسي سياسي للقضية الإيرانية ما يزال المسار الأفضل، وألا تكون إسرائيل رأس الحربة في المعركة ضدّ المشروع النووي الإيراني، لكن ما تفضي إليه الآراء التي استعرضت في المؤتمر أن على إسرائيل تجهيز نفسها للقضاء على التهديد الأمني القادم من جهة إيران، حتى إن لزم الأمر هجوما عسكريا.

ويتضح أن الرؤى الاستراتيجية الأمنية لم تعد تقتصر على دراسة أسباب الفشل والاستفادة من عبره، فقد تعدت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ذلك منذ فترة ووضعت خطة شاملة تعالج عملية بناء القوة في الجيش الإسرائيلي لا تتجاوب مع "الخطر الإيراني" والمقاومة الفلسطينية فقط، كما كان عليه الوضع في السنوات الطويلة الماضية، وإنما أيضا وأساسا لإعداد الجيش الإسرائيلي للحرب في الجبهة الشمالية التي تضم سوريا وحزب الله.

من جانب آخر فإن كثرة الحديث عن دور الجبهة الداخلية التركيز عليها، كما ظهر في المؤتمر، كان أحد مركبات وعناصر الأمن والعقيدة الأمنية الجديدة التي تبلورت في أعقاب حرب لبنان التي كشفت التناقض الكبير بين دعم المجتمع الإسرائيلي للحرب بنسبة مرتفعة للغاية، وبين تدني استعداده لدفع ثمنها من الخسائر البشرية في صفوف جيشه.

المقالات والتقارير

الحراك السياسي في الوطن العربي

ملامحه، محدداته، آفاقه*

ربما يلخص الحديث عن الحراك السياسي في العالم العربي جل التغيرات التي نعيشها اليوم، ولكن قبل الخوض في الموضوع لا بد من وضع أربع ملحوظات عامة:

الأولى أقتبسها من الفيلسوف توماس هوبز الذي يعرف الحرب بأنها: "لا تكمن في المعركة وحدها أو في القتال، ولكن في حقبة من الزمن يكون معلوماً فيها أن العزم متوجه نحو المعركة"، وأظن أن العرب اليوم يمرون بحالة حرب من هذا النوع.

الملاحظة الثانية هي أن الفئة الفاعلة سياسياً والمشاركة في الحراك السياسي العربي أو المؤهلة للمشاركة فيه هي فئة محدودة لا تزيد نسبتها في أحسن الأحوال عن عُشر سكان أي دولة عربية، وهي الفئة التي قد تعي أننا نحيا حالة تشبه حالة الحرب، وتسعى إلى الإبقاء على هذه الحالة إن كانت مستفيدة منها، أو إلى تغييرها إن كانت من المعارضين لها.

الملاحظة الثالثة تتعلق بتعريف الحراك السياسي، إذ ينتمي مفهوم الحراك السياسي إلى أدبيات علم الاجتماع، حيث يُعرّف الحراك الاجتماعي بأنه تغير الوضع الاجتماعي لشخص أو مجموعة عبر الانتقال من طبقة أو فئة اجتماعية إلى أخرى صعوداً أو هبوطاً أو عبر التحرك داخل الطبقة أو الفئة ذاتها.

والحراك السياسي إذن هو انتقال أو تغير في المركز أو المكانة السياسية نتيجة سلوك سياسي معين، وبالتالي فكل سلوك سياسي يهدف إلى التأثير على تقسيم السلطة في المجتمع ينتج عنه حراك سياسي ولو محدود.

الملاحظة الرابعة هي أنه ليس بالضرورة أن يكون الحراك السياسي إيجابياً من ناحية تأثيره على حرية الشعوب، وتحقيقها مزيداً من المشاركة في صنع القرار، ولا هو بالضرورة تعبير عن تحرك باتجاه انتقال أسلم أو أسلس للسلطة، أو تداول لها على أسس

* إبراهيم هلال/ مدير التطوير التحريري في شبكة الجزيرة

متعارف عليها.

والحراك الذي يشهده الوطن العربي هو مجرد حراك، قد ينتهي في دولة ما إلى تشديد قبضة القابضين على السلطة، وفي دولة أخرى إلى ارتخاء تلك القبضة وفتح مجال أوسع لمشاركة المجتمع المدني في إدارة شؤون البلاد. ستركز الحديث عن الحراك في دول عربية تكون أمثلة للتدليل على الملاحظات السابقة، ومن تلك الدول العراق واليمن وفلسطين ومصر والجزائر.

أولاً: ملامح الحراك السياسي في العالم العربي

١. تدهور أو اهتزاز صورة القائد الوحيد الأوحده القادر على التعامل مع مشكلات الداخل والخارج:

ففي عراق ما بعد صدام تعددت القيادات وانقسم ما كان لقائد البعث من مكانة على عدد لا بأس به من الزعماء الذين لم يتمكن أحدهم حتى من ادعاء قيادته لطائفته. وفي اليمن شكلت المواجهة المسلحة بين السلطة وجماعة الحوثيين وكذلك مسلحي القاعدة، شكلت تحدياً لمكانة الرئيس علي عبد الله صالح، وتأثرت مكانة الرئيس بتجذر الانقسام بين الشمال والجنوب، وتبلور ما يسمى بالحراك الجنوبي كقوة معارضة في الشطر الجنوبي من البلاد.

وفي فلسطين ما بعد عرفات، لم تزل مكانة خليفته أبي مازن تنهار يوماً بعد يوم؛ فبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بات الرجل حاكماً لنصف الشعب ونصف الأرض، ثم أتت تعثر مفاوضات مع إسرائيل وفشل واشنطن في فرض وقف الاستيطان، وهو شرط محمود عباس لاستئناف المفاوضات، بمثابة ضربة أخرى لمصداقية السلطة الفلسطينية ومكانة رئيسها.

أما مصر التي لم يعرف جيل كامل فيها رئيساً سوى الرئيس حسني مبارك الذي يحكم البلاد لثلاثة عقود، فقد بات الرئيس نفسه في مواجهة تحدٍّ مباشر من جيل جديد من المعارضين، تغافل عن المحرمات التقليدية في بلد كمصر، فأصبحت مكانة الرئيس وصورته مباحة لإبداعات المتظاهرين وغضب الغاضبين، شجعهم على ذلك التجروء تكرار مرض الرئيس وتكرار تداول شائعات وفاته أو تدهور صحته بشكل حطم تدريجياً جلال مكانة الزعيم لدى المصريين منذ آلاف السنين.

وفي الجزائر يواجه الرئيس بوتفليقة أزمة حقيقية رغم تمكنه من تمرير تعديل دستوري

سمح بانتخابه لفترة ثلاثة العام الماضي، فصحة بوتفليقة ليست على ما يرام، وفي ظل غياب مؤسسية حقيقية، وغياب سيناريو التوريث للابن، إذ إنه لا ولد له، يدور حديث عن رغبته في التوريث لشقيقه الذي يمك بكثير من الملفات المهمة في الدولة، وكل هذا أدى إلى تدهور مكانة عبد العزيز بوتفليقة ومحو كثير من إنجازاته من ذاكرة الجزائريين.

في كل الحالات السابقة، تأثرت مكانة الرئيس أو الزعيم الأواحد بصورة غير مسبقة، واللافت أن الرغبة في التثبيت بالسلطة وقفت سبباً وراء تدهور المكانة بشكل أساس، وهو أمر فتح باب حراك من نوع جديد أضحى فيه رأس السلطة هو من يواجه الانتقادات والاحتجاجات الشعبية، لا وزراء حكومته أو رموز نظامه، كما كان الحال في السابق.

٢. تدهور السلطة العسكرية للدولة

في معظم الدول العربية يحتفظ الجيش بمكانة تاريخية امتدت عقوداً، بسبب دوره في التحرر من الاستعمار أو إبقائه على تماسك الوطن، أو مقاومته طموح الجيران، غير أن هذه المكانة تتعرض مؤخراً لضربات متلاحقة في الصميم.

ففي العراق جرى حل الجيش في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، ورغم محاولات إعادة بنائه فإن انقسام ضباطه السابقين طائفاً وانضمام سبتهم إلى المقاومة وشيعتهم إلى ميليشيات مسلحة، أثر بقوة على صورة الجيش في أذهان السياسيين والمواطنين، ورغم محاولات إعادة إدماج بعض الضباط، وكل جهود التدريب، لا يزال الجيش العراقي غير قادر على حماية استقرار الداخل دون الدعم الأمريكي، ناهيك عن الحديث عنه كجيش قادر على حماية حدود الوطن.

وفي اليمن تعرضت مكانة الجيش لضربات من كل من الحوثيين وتنظيم القاعدة، وكان واضحاً أن التدخل العسكري السعودي المباشر كان ضرورياً لإنقاذ الجيش اليمني في حربه مع ثلة من أنباع الحوثي، وبعد هدوء غبار المعارك أصبح من الصعب الحديث عن الجيش اليمني كسند لشرعية النظام في مواجهة معارضيّه.

وفي فلسطين، جاء انهيار قوات السلطة الفلسطينية أمام مقاتلي كتائب القسام التابعين لحركة حماس في غزة أسرع من التوقعات. ورغم صعوبة الحديث عن جيش فلسطيني فإن اهتزاز صورة قوات الأمن التابعة للسلطة ولحركة فتح ووقوفها موقف المتفرج إبان الحرب الإسرائيلية على غزة، أضعف مكانة "العسكر" في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير.

وفي مصر يواجه الجيش تحدياً مزدوجاً؛ إذ يُنظر إليه من قبل ملايين المواطنين على أنه

مصدر الشرعية وقائد الثورة، وهو من خاض الحروب مع العدو الإسرائيلي، غير أن تحييده في الصراع العربي - الإسرائيلي بعد معاهدة السلام مثل تحدياً لهذه الشرعية، وأصبح الجيش المصري (الملقب بأقوى الجيوش العربية) متفجعاً على مجازر ثرثكت بحق العرب في فلسطين ولبنان والعراق، وهو غير قادر على استعادة مكانته المحلية والإقليمية.

وفي الجزائر، حيث بنى الجيش صدقيته على إرث الثورة، تعرّض هذا الجيش ذاته لحقبة كاملة من التشكيك بقدرته على هزيمة الميليشيات المسلحة الإسلامية التي أتهمت بارتكاب مذابح في طول البلاد وعرضها، ثم ذكر بعض المراقبين أن الجيش نفسه وقف وراء بعض تلك المذابح، ودُكر أيضاً أن بعض قيادات الجيش أقرت تصفية الرئيس السابق بوضياف بسبب إعلانه حرباً على الفساد، إذ يُشك في أن جنرالات الجيش يمسون بكثير من الملفات الاقتصادية في البلاد.

كل هذه التحولات التي واجهتها المؤسسات العسكرية العربية خلال السنوات الأخيرة وجهت ضربات حقيقية لمكانة الجيش وقدرته على كسب احترام المواطنين، في الوقت الذي تمكنت فيه حركات مقاومة غير رسمية مثل حزب الله وحماس من تحقيق مكاسب عسكرية وانتصارات ضد إسرائيل، فشجع تدهور مكانة المؤسسة العسكرية العربية حراكاً سياسياً لفئات فقدت بشكل متزايد الشعور بالأمان، أو احترام أهم مؤسسات الدولة، فتجرأت على مقارنة النظم الحاكمة التي لم تفتقد شرعية مؤسساتها العسكرية فقط، بل قدرتها على القيام بوظيفة الدفاع عن الوطن بصورة مرضية.

٣. تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد

مع توسع برامج الخصخصة، واتباع عدد كبير من الدول العربية "برامج إصلاح اقتصادي" تحت إشراف المؤسسات المالية العالمية، تنامي نفوذ القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى حد بلغ أن بمقدور هذا القطاع التدخل لفرض قوانين جديدة أو تغيير القوانين القائمة بما يتلاءم مع مصالحه.

وقلّص هذا النفوذ المتنامي من احتكار الدولة العربية التقليدي لإدارة "بيت المال"، وهزّ مكانتها في أعين مواطنيها، فهم يتطلعون إلى دعم الدولة في مواجهة الارتفاع المتوحش لأسعار المصاحب لبرامج "الإصلاح الاقتصادي"، لكنهم مدركون مدى هشاشة مؤسسات الدولة الاقتصادية ووقوعها ضحية تحالف شرس يضم رأس المال المحلي والأجنبي.

وعندما أيقن المواطن العربي أن قوت يومه لم يعد بالكامل بيد مؤسسات الدولة، أفرز ذلك تحركاً لم يكن له في السابق أن يحدث، فرأينا الاعتصامات والإضرابات العمالية والنقابية، بل وثورات الجوع في عدد من المجتمعات العربية.

٤. تزايد حركات الاحتجاج والتجمعات المعارضة

أفرزت الملامح الثلاثة السابقة - وغيرها مما سيذكر لاحقاً - ظاهرة تزايد حركات الاحتجاج الشعبي في معظم الدول العربية، والمقصود هنا الحركات الاحتجاجية العفوية كالاتصامات النقابية والعمالية المؤقتة المرتبطة بمطالب مالية محددة، وكذلك الحركات الاحتجاجية الأكثر تنظيماً، كحركة "كفاية" في مصر، و"الحراك الجنوبي" في اليمن.

ولا يكاد يمر يوم إلا وتطالعنا وسائل الإعلام بأبناء الاعتصامات والاحتجاجات السياسية أو الاقتصادية، ويميز المغرب مثلاً تزايد الاحتجاجات التي ينظمها العاطلون عن العمل، كما أقدم ضباط الجيش السابقون في العراق على تنظيم احتجاجات مشابهة مطالبين بحقوق الحياة الأساسية.

٥. تزايد مشاركة الشباب في المواقع الاجتماعية والمدونات على الإنترنت

فرض فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي على الحكومات العربية تطوير بنية أساسية قوية لقطاع الاتصالات، وقد بدأت حركات الاحتجاج المنظمة وغير المنظمة اللجوء لوسائل الاتصال الحديثة، كشبكة الهاتف الجوال والإنترنت، بديلاً عن وسائل التواصل التقليدية التي يسهل على الحكومات مراقبتها وقمعها.

ويبدو أن جيلاً من الشباب العربي يعيش عالماً افتراضياً خاصاً به عبر المتديّات الإلكترونية وغرف الدردشة والمدونات والمواقع الاجتماعية كالفايس بوك وتويتر وغيرها، وتحمل الأفكار المعارضة للأنظمة السياسية حيزاً متزايداً في هذا العالم الافتراضي، حتى إن تقريراً حديثاً للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان صدر في كانون أول/ديسمبر الماضي قال: "إن الإنترنت قد تحول إلى كرة ثلج ديمقراطية تتحرك بقوة في العالم العربي، ولم يعد بالإمكان وقفها، ولن تظل في تحركها على حالها أو حجمها، بل ستتضخم وتطيح في طريقها بما كان يمثل عقبة كبيرة في السابق، فلم تكد الحكومات العربية تفيق وتلتقط أنفاسها مما سببه لها المدونون من صدام مزمن، حوّلهم إلى شوكة في حلقها، حتى فوجئت بوسيلة أخرى أتاحتها لهم شبكة الإنترنت، وهي الفايس بوك، هذا الموقع الذي لم يدر بخلد مبتكريه أنه

سيتحول لأداة هائلة وطبعة بيد نشطاء الإنترنت العرب، يُسَخَّرُونَهُ لدعم حقهم في مجتمعات ديمقراطية، في منطقة هي الأكثر قمعا في العالم".

ويضيف التقرير الذي صدر تحت عنوان: "شبكة اجتماعية واحدة ذات رسالة متمردة"، أن مستخدمي الإنترنت العرب أجادوا استغلال أربع وسائل في صراعهم لانتزاع حق حرية التعبير عن الرأي وفصح الفساد والقمع في العالم العربي، وهي: المدونات، والفيس بوك، وتويتر، ويوتيوب.

وتناول التقرير حالة التضيق الشديدة التي تفرضها أغلب الحكومات العربية على مستخدمي الإنترنت، والانتهاكات التي تمارسها ضدهم، والتي بلغت حد الاختطاف والتعذيب والاعتقال.

ويقول التقرير: على الرغم من أن عدد المهتمين بالشؤون السياسية من مستخدمي الإنترنت في العالم العربي قد لا يتجاوز بضعة آلاف من النشطاء والمدونين، من حوالي ٥٨ مليون مستخدم للإنترنت في العالم العربي، إلا أن هؤلاء النشطاء والمدونين على قلة عددهم، قد نجحوا تماماً في تسليط الضوء على فساد وقمع هذه الحكومات والأنظمة الدكتاتورية التي أعيتها الحيل لكبح جماح هؤلاء النشطاء والمدونين، لا سيما وقد كسبوا إلى جانبهم كتلاً ضخمة من قوى وحركات المعارضة العربية(*).

لقد أصبحت مواقع الإنترنت مُتَنَفِّساً للمعارضة العربية المنظمة، وكذلك لعدد متزايد من المهتمين بالشأن العام من الشباب العربي الذين وجدوا في عالمهم الافتراضي كمّاً من المعلومات والحقائق عن فساد أنظمتهم الحاكمة، فتمرسوا وراء شاشات الكمبيوتر يتداولون تلك الحقائق والآراء، خالقين حراكاً سياسياً بات ينتقل بسهولة من العالم الافتراضي إلى العالم الحقيقي.

٦. تراجع سيطرة الدولة على وسائل الإعلام

لم تكن الدولة العربية تخطط يوماً لحدوث مثل هذا الملمح، فمعظم حكوماتنا لا تزال متمسكة بمنصب وزير الإعلام كي تضمن أكبر قدر من السيطرة على وسائل الإعلام، بيد أن اتساع مجالات استثمار القطاع الخاص تبعه اتساع مواز لسوق الإعلانات التجارية، مما

*. نص التقرير بالكامل على الموقع: <http://www.openarab.net/ar/node/1583>

أدى بدوره إلى فتح شهية مستثمرين آخرين رغبوا في الربح من حجم السوق الإعلانية التي لم تعد وسائل الإعلام الحكومية قادرة على استيعابها.

وقد دفعت برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي الدولة العربية للسماح بالإعلام الممول برأس مال خاص، بداية بالصحف ووصولاً إلى القنوات الإذاعية والتلفزيونية، وبعد أن كانت الأنظمة الحاكمة تسيطر على مضمون ما يبثه الإعلام عبر الاحتكار، باتت تسعى لتحقيق قدر من السيطرة عبر طرق مبتكرة مشروعة وغير مشروعة، منها:

- القوانين المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي.
- احتكار الدولة لسلطة إصدار تصاريح تأسيس الصحف ووسائل الإعلام الخاصة.
- ممارسة ضغوط على مالكي وسائل الإعلام عبر التأثير على مجالات أنشطتهم الاقتصادية الأخرى.
- محاولة شراء ذمم بعض الصحفيين وتقريبهم من دوائر السلطة وتزويدهم بالأخبار المهمة قبل غيرهم.
- محاولة تهريب من يرفض الترغيب عبر التلويح بارتكابه مخالفات قانونية.
- الاعتداء على بعض الصحفيين الأكثر جرأة إن فشلت معهم كل وسائل الترغيب والتهريب.

استخدام مؤسسات عربية مشتركة مثل مجلس وزراء الإعلام العرب لوضع موافق وتشريعات تحد من حرية القنوات الفضائية عبر بنود غامضة يمكن لكل نظام حاكم تفسيرها كما يشاء ووقتاً يشاء.

ومما لا شك فيه أن الأنظمة تبتكر الحيلة تلو الأخرى كي تستعيد ما أمكنها من سيطرة على ما تعتبره انفلاتاً لفضاء العمل الصحفي والإعلامي.

وفي ظل انتشار الإنترنت ووسائل البث الفضائي، تقلصت قدرة الأنظمة كثيراً على فرض مثل تلك السيطرة، وأضحت مضطرة للتعامل مع واقع جديد وضع طرفاه (السلطة والإعلام) لنفسيهما خطوطاً حمراء أبعد وسقوفاً أعلى سمحت بحراك سياسي أكبر، بل إن الأنظمة اضطرت في كثير من الأحيان إلى التعامل بإيجابية مع انتقادات وسائل الإعلام، فعينت متحدثين رسميين وممثلين لها غير رسميين للظهور على الشاشات الخاصة، بل إنها

ذهبت أبعد عندما سمحت لشخصيات عامة ومستقلة بالظهور على الشاشات الرسمية والكتابة في الصحف الحكومية في مسعى تنافسي قد يبقّي لوسائل الإعلام الرسمية بعض مصداقية ومتابعة.

إن ما تشهده الساحة الإعلامية العربية من نمو متسارع، وتنافس شرس، فرض درجة أكبر من "المهنية" في شكل ومضمون ما يُقدم من منتج إعلامي بصرف النظر عن يملك الوسيلة التي تبث ذلك المضمون، وهذه "المهنية" - أصيلة كانت أو مُفتعلة - خلقت مساحة واسعة للغاية يمارس فيها الفاعلون السياسيون حراكهم السياسي، بل إنها أصبحت المساحة الوحيدة المتاحة لهذا الحراك في كثير من القضايا التي يصعب أن تنتقل معالجتها من القول إلى الفعل.

٧. النزول بحاجز سن المعارضين والقادة المتنافسين

من ملامح ما يُعدُّ حراكاً سياسياً، ما نشهده من تزايد نسبة جيل الشباب في العمل السياسي المنظم وضمن حركات الاحتجاج الشعبي، وتسمية "الشباب" هنا نسبة بالمقارنة بجيل الحكام الذي يتجاوز السبعين أو حتى الثمانين من العمر، إذ بتنا نرى قيادات حزبية ونقابية في العقد الخامس أو حتى الرابع من عمرها.

واللافت أن شرائح متزايدة من الشعوب على اختلاف مستوياتها الثقافية والاجتماعي أصبحت أكثر استعداداً لقبول قيادات شابة بعد أن تهاوت صدقية وشرعية كثير من القيادات التقليدية المُحتَطة على كراسي السلطة لعقود.

لقد أصبحت الشعوب تبحث عن بطل جديد، قد يميزه صغر سنه أو مستوى تعليمه أو ارتباطه بمؤسسات غربية وعالمية أو تمكنه من تحقيق إنجازات مُعترف بها خارج حدود الوطن، بمعنى أن البحث جارٍ عن بطل ولو من ورق، والكل يتعلق بقشة البديل، أيّ بديل، ولسان حال كثيرين: "اصرفونا (من هذا الواقع) ولو إلى النار".

لقد دفعت عوامل كثيرة ومعقدة باتجاه تبلور هذا الملمح، غير أن هبوط حاجز سن المعارضين كان سبباً في حد ذاته استفز بعض الأنظمة لتقديم "شباب النظام" لمقارعة شباب المعارضة، وخلق ذلك حراكاً من نوع آخر داخل دهاليز الحكم من جهة، وأروقة المعارضة من جهة أخرى؛ إذ نشب صراع أجيال خفي حيناً ومعلن أحياناً، أدى بدوره لمزيد من الحراك السياسي على مختلف الأصعدة.

ثانياً: محدّدات الحراك السياسي في العالم العربي

علينا الإقرار بأن كثيراً من الملامح السابقة إن لم يكن جميعها، تلعب دوراً مزدوجاً، أي إن كل ملامح منها لا يعد مظهراً للحراك السياسي في الوطن العربي فقط، بل إن اتجاهات تطوره تحدّد كذلك مدى استمراره أو تراجع، ومدى استمرار أو تراجع الملامح الأخرى.

فمزيد من تراجع سيطرة الدولة على اقتصادها سيفتح باب مزيد من تراجع سيطرتها على الإعلام، وكذلك قد يؤدي إلى مزيد من حركات الاحتجاج الشعبية ضد تعاضم دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وهو بطبيعته قطاع لا يلقي بالا للآثار الاجتماعية عند اتخاذ قراراته الاقتصادية.

كما أن مزيداً من تدهور مكانة الرئيس أو الجيش قد يعني خوض مزيد من المعارضين الشباب غمار التجربة عبر العمل السياسي الحزبي أو عبر المشاركة في فضاء الإنترنت أو حركات الاحتجاج الشعبي.

ومع التسليم بكل ما سبق، يظل ممكناً رصد مجموعة من العوامل الأخرى التي تحدّد مسار الملامح السبعة السابقة، وغيرها من ملامح الحراك السياسي في الوطن العربي، ومنها:

(١) مدى نجاح أو تعثر سياسات "الإصلاح الاقتصادي" ومدى تغلب الحكومات على الآثار الجانبية الاجتماعية لها

فاستمرار ضغوط سياسات الإصلاح الاقتصادي على الطبقات الأكثر فقراً قد يولد نوعاً غاضباً محتجاً من الحراك السياسي، فيما قد يؤدي نجاح تلك السياسات إلى التفريج عن ضيق عيش المواطن العربي، وبالتالي يولد حراكاً تشارك فيه فئات أكثر في الحياة السياسية السلمية بعيداً عن صور الاحتجاج الغاضب.

(٢) مدى ديمقراطية قوى المعارضة

فالحراك السياسي المثمر لا تقوم به جماعات متفرقة تعمل ضد بعضها، ومن أبرز مشكلات قوى الحراك السياسي العربي أنها لا تتفق على أهداف طويلة المدى، فبالكاد تجتمع تلك القوى في أكثر من بلد عربي على هدف وحيد هو معارضة النظام، وإلى أن تتمكن قوى المعارضة من صياغة أجندة ذات رؤية استراتيجية تتسامح فيها مع اختلافاتها، سيظل أي حراك سياسي يراوح مكانه في مساحة ضيقة.

٣) مدى تنفيس وسائل التنفيس

عند الحديث عن تزايد مشاركة الشباب في المواقع الاجتماعية وعن تراجع سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، علينا أن ندرك أن هذين الملمحين للحراك السياسي يلعبان دوراً تنفيسياً قد يؤدي إلى انتهاء دورة الحراك السياسي بلا نتيجة، ففي بيئة غير ديمقراطية، يقتصر دور حرية التعبير على التعبير فقط دون الانتقال إلى المشاركة الفعلية في التغيير، بل إن حرية التعبير قد تزيل أسباب الاحتقان بشكل ظاهري ومؤقت ينعكس سلباً على الحراك السياسي.

٤) تأثير مثلث (الفقر- البطالة- الأمية)

تقدم معدلات البطالة والأمية ومستويات الفقر في الدول العربية صورة قاتمة قد تجعل من الحديث عن الحراك السياسي ترفاً فكرياً؛ فمن جهة، يلعب هذا المثلث دوراً سلبياً يحرم الأغلبية في الشعوب العربية من المقومات الأساسية لتحرك سياسي، ومن جهة أخرى يشكل مثلث الفقر والبطالة والأمية محركاً نفاثاً للغضب والانتفاضة ضد الظلم، غير أن المعادلة المطلوبة للدفع باتجاه الحراك السياسي تختلف من شعب لآخر ومن زمن لآخر، إضافة إلى أن انفجار الغاضبين في صورة ثورة جوع غير منظمة لن يكون أفضل أشكال الحراك السياسي من حيث القدرة على الاستمرار وتحقيق النتائج.

٥) مصالح الدول المتنفذة إقليمياً وعالمياً

غني عن البيان أن كل ما يدور في العالم العربي من تفاعلات وحراك يخضع لمتابعة دقيقة من قبل الدول ذات النفوذ والمصالح في المنطقة العربية، وهذه الدول لن تكتفي بالمتابعة والمراقبة إن هي رأت حراكاً سياسياً لا يصب مزيداً من الرياح في أشعة سفنها، فالحراك السياسي في العراق يفيد إيران بشكل كبير لأسباب طائفية وجيوستراتيجية، وكذلك تتابع طهران عن كثب ما يدور في كل من سوريا ولبنان، ولم تحجل السلطات الإيرانية فعبرت عن رأيها في مسار الحرب التي دارت بين الحكومة اليمنية والحوثيين، وعكست وسائل الإعلام الإيرانية والمدعومة من إيران هذا الرأي بشكل واضح.

كما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح تتحق أكثر إن اتجه الحراك السياسي في مصر أو في فلسطين باتجاه معين، ولن تقف واشنطن متفرجة أمام مشهد سياسي يتكرر فيه تجربة حركة حماس في بلد عربي آخر!

ولم تتمكن دول الاتحاد الأوروبي ومنها فرنسا مثلاً من منع نفسها من التدخل في مسار الحراك السياسي في لبنان أو الجزائر.

وفي ظل انقسام قوى المعارضة وهشاشة الحكومات وتصاعد شرعياتها، يبقى المحدد الخارجي الأكثر تأثيراً في مسار الحراك السياسي في الوطن العربي.

ثالثاً: آفاق الحراك السياسي في العالم العربي

إن الوطن العربي يمر بحالة تفكك على كل الأصعدة، حالة فقدت فيها كثير من الثوابت معانيها السابقة، ولم تكون بعد معاني جديدة، ولقد شاء القدر أن يكتب في هذا الموضوع فيما يلتقي القادة العرب في قممهم السنوية في ليبيا هذا العام، وربما يمكن تلخيص العلاقة بين ما يدور في سرت وما يدور في المجتمعات العربية على أرض الواقع بكلمة واحدة، أنها علاقة غائبة.

يصف المفكر فهمي هويدي الحراك السياسي بالمعركة ويعتبرها معركة طويلة وشرسة، ما زلنا نشهد خطواتها الأولى، والإنجاز فيها مرهون بعوامل كثيرة، من بينها أن يخفّض رموز الحراك من على شاشات التلفزيون، لنراهم في الشارع وفي قلب المجتمع.

ورغم قتامة جزء كبير من الصورة، فإن في الأفق ضوءاً باهراً يتبدى في جراءة وجسارة جيل جديد من الناشطين السياسيين الذين باتوا يؤمنون بالعمل المجتمعي دون الحصول على نتائج فورية أو مصالح آنية.

إن مستقبل الحراك السياسي في الوطن العربي مرتبط بصبر وحكمة قيادات التيارات السياسية، وعلى رأسها التيار الإسلامي الذي قُدر له أن يتصدر العمل السياسي في العقدين الآخرين بشكل واضح، وكلما آمنت قيادات هذا التيار بحق الآخرين من التيارات الأخرى في المشاركة، وتمكنت من استيعابهم، نضج الحراك السياسي وتحول من تحركات عفوية إلى تيار له رؤية استراتيجية يمكن أن يفرض وجوده.

إيران والولايات المتحدة

احتمالات الصدام المسلح*

لم تتوقف الولايات المتحدة منذ سنوات، وخصوصاً في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، عن التلويح بخيار الحرب ضد إيران، ووضعت الحكومات الأمريكية إيران في "محور الشر" وتعاملت معها حسب ما أسمته ما أسمته "الخيارات المفتوحة"، وبدأ الرئيس باراك أوباما عهده بالدعوة إلى الحوار المباشر وغير المشروط مع طهران إذا تراجعت إيران عن تخصيب اليورانيوم، خشية استعماله في إنتاج القنابل النووية الإيرانية، ولوّحت واشنطن باستعمال كل الخيارات ضد طهران، مما ساهم في التصعيد بينهما.

ولا يمكن تجاهل الموقف الإسرائيلي الذي شجع الولايات المتحدة، على فرض العقوبات القاسية على إيران والتهديد باللجوء إلى الضربة العسكرية إذا فشل الحوار مع طهران، أو إذا كانت العقوبات غير مجدية، ولا يخفي قادة الكيان الإسرائيلي في تصريحاتهم من العواصم المختلفة وليس من تل أبيب فقط، أنهم باتوا على استعداد تام للتعامل عسكرياً مع إيران؟ فهل تعني هذه البيئة من التصعيد أن الحرب باتت قريبة مع إيران، وهل هي ممكنة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة؟ وهل تلجأ إسرائيل إلى مثل هذه الضربة إذا لم تقم بها الولايات المتحدة؟

الأسئلة كثيرة والمخاوف واحدة من اندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط، وهو ما تحاول المقالة الإجابة عليه.

ما أن انتهت واشنطن من الحرب على العراق عام ١٩٩١م، حتى بدأت التحذير من البرنامج النووي الإيراني والتحريض ضده، وترافق ذلك مع اتهام إيران بأنها تعمل سرا "لإنتاج قنابل نووية"، وأن على المجتمع الدولي أن يمنعها من ذلك، كما حدد أكثر من

* د. طلال عتريسي/ أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية- بيروت

مسؤول أمريكي مواعيد لإنتاج تلك القنبلة، وكرر الاتهام نفسه المسؤولون الإسرائيليون، ولكن أيا من تلك المواعيد لم يصدق حتى اليوم.

ارتبط هذا التصعيد الأمريكي - الإسرائيلي ضد إيران، بذريعة برنامجها النووي، بالوضع الدولي الجديد الذي فقد فيه العالم التوازن السابق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بحيث أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة التي لا منافس لها، وبات بإمكانها أن تنصرف إلى تطويق إيران و إرغامها على تغيير سياساتها؛ فقد انتهت مرحلة "الاحتواء المزدوج" لها وللعراق بعد "عاصفة الصحراء"، التي أضعفت هذا الأخير، وفرضت عليه العقوبات الدولية والحصار الذي استمر عشر سنوات، وباتت إيران أيضا في مرمى الاستهداف الأمريكي المباشر.

وكانت الولايات المتحدة قد فرضت العقوبات مبكرا على إيران، ومنعت الشركات الأمريكية من التعامل معها، وسنت القوانين التي تعاقب تلك الشركات إذا لم تلتزم بذلك المنع (مثل قانون دامتو)، أما التهمة فكانت "دعم الإرهاب"، وتعطيل عملية السلام في الشرق الأوسط، وتهديد الاستقرار الإقليمي، لذا كان التركيز على خطر برنامج إيران النووي جزءا من حملة التحريض ضد إيران ومن حملة الضغوط التي مورست عليها منذ التسعينيات وحتى اليوم، وخلال العقود الثلاثة الماضية تطورت أشكال المواجهة وأشكال التهديد، وفرضت الولايات المتحدة العقوبات الدولية على إيران من خلال مجلس الأمن لكي ترغمها على التراجع عن برنامجها النووي، وعلى ما بات يطلق عليه "وقف تخصيب اليورانيوم" كي لا تتمك إيران من إنتاج القنبلة الموعودة التي تتهم بالإعداد لها.

وساهمت عوامل كثيرة في تصعيد الموقف الأمريكي - الإسرائيلي ضد إيران؛ فقد شنت الولايات المتحدة حربا عالمية على ما أسمته "الإرهاب" بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وجعلت إيران في قائمة "محور الشر" الذي ينبغي التصدي له في إطار هذه الحرب، وذهب المحافظون الجدد في إدارة الرئيس جورج بوش إلى مشروع تغيير هياكل وبنى الشرق الأوسط، ليصبح الشرق الأوسط الجديد، بعد احتلال أفغانستان والعراق، ولتصبح إيران في مواجهة تهديد أكثر من ١٥٠ ألف جندي أمريكي في بلدين مجاورين لها، وعلى الرغم من قنوات الحوار المباشرة وغير المباشرة بين الطرفين، سواء عبر الأوروبيين حول البرنامج النووي، أو حول القضايا الإقليمية الأخرى، بما فيها العراق وأفغانستان، فإن التوتر

سيتفاهم بين البلدين، وستدخل إسرائيل بدورها على خط التصعيد ضد برنامج إيران النووي، وستشجع "المجتمع الدولي" على فرض مزيد من العقوبات على إيران، وستعمل إسرائيل سرا وعلمانية على قطع طريق الحوار الأمريكي- الإيراني بعد وصول أوباما إلى السلطة في واشنطن، وستلوح تل أبيب بضرب إيران إذا لم تتوقف عن برنامجها النووي الذي اعتبرته تهديدا وجوديا لها، خاصة أن الرئيس الإيراني أحمدني نجاد لم يتوقف عن مهاجمة إسرائيل، ولا عن التأكيد على عدم شرعيتها، وصولا إلى التلويح بنهايتها القريبة.

ومع تراجع فرص الحوار الأمريكي- الإيراني بعد أزمة الانتخابات الإيرانية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩م، التي اتهمت إيران فيها واشنطن بالتدخل ودعم الإصلاحيين وتأييدهم ضدها، تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل، أي تهديد متبادل بالحرب وبالرد عليها إذا بادر الطرف المقابل إليها، لكن الولايات المتحدة، ومن خلال تصريحات أركان إدارتها، لم تكن متحمسة كثيرا لحرب إسرائيلية، ولكنها في الوقت نفسه كانت تلوح لطهران بحق إسرائيل بالرد إذا تعرضت للتهديد أو الاعتداء.

تبدو الولايات المتحدة في حال من الارتباك في التعامل مع برنامج إيران النووي، وكذلك في الخيار المناسب لإرغامها على التراجع ومنعها من استمرار برنامجها النووي، ويبدو هذا الارتباك من خلال ما يدور في "الأروقة الاستراتيجية" الأمريكية التي تطرح سيناريوهات عدة للتعامل مع إيران وليس خيارا وحيدا هو الخيار العسكري.

وكان الرئيس أوباما قد وعد خلال حملته الانتخابية بمقاربة مختلفة لمعالجة مشكلات العالم ومنطقة الشرق الأوسط، بما فيها مشكلة العلاقة مع إيران وبرنامجها النووي؛ فدعا إلى الحوار المباشر دون شروط، خلافا لاستراتيجية سلفه جورج بوش التي قامت على الاتهام وعلى تصنيف "محور الشر" والحروب الاستباقية ضد "الدول المارقة" بما فيها إيران، لذا كانت أظفار العالم، والإيرانيين خصوصا، تتطلع إلى بداية عهد أوباما في مطلع ٢٠٠٩م لاستكشاف تطبيقات تلك الاستراتيجية وانعكاسها على حل المشكلات المزمنة، لكن العالم انشغل في تلك المرحلة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فشهدت جبهة البرنامج النووي الإيراني هدوءا لم يطل كثيرا، ومع انحسار عاصفة انتخاب الرئيس أحمدني نجاد، استؤنفت الدعوات الأوروبية إلى طهران للتفاوض حول برنامجها النووي، ولم تتأخر إيران في تلبية الدعوة، فحصل الاجتماع الأول في فيينا في مطلع تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩م.

الفكرة الأساسية التي طرحت في هذا الاجتماع، الذي انضمت إليه الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، هي التالية: تقوم إيران وحتى نهاية عام ٢٠٠٩ بنقل ١٢٠٠ كغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب لديها من أصل ١٥٠٠ كغ (دون ٥٪) لتخصيبه في روسيا بنسبة ١٩,٧٥٪، قبل أن تصنع منه فرنسا "قضبانا نووية لمفاعل طهران للأبحاث"، وهذه الفكرة هي أصلاً مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يعتبر مديرها السابق محمد البرادعي "أن التهديد النووي الإيراني مبالغ فيه، مؤكداً أن لا شيء يدعو إلى الاعتقاد بأن إيران يمكن أن تمتلك السلاح النووي على المدى القصير".

وفي الوقت الذي التقطت الدول المشاركة في الاجتماع هذه الفكرة أو المشروع، وأعلنت أن الموافقة عليه هي قبول إيران لمبدأ التخصيب في الخارج، فإن رد الفعل الإيراني اللاحق أطيح بكل ما طرح في اجتماع فيينا، وتوالت التصريحات والمواقف الإيرانية التي ترفض مبدأ "التبادل النووي" مع الغرب، وتستبعد إرسال اليورانيوم المخصص للتخصيب الذي تملكه إلى الخارج، واقترحت مقابل ذلك مبادلتها بوقود نووي فوق أراضيها، على أن يتم التسليم والتسليم في وقت واحد، وأن تحدد هي بنفسها الكمية التي تريد مبادلتها، داعية إلى مباحثات جديدة تطرح فيها وجهة نظرها من هذه العملية، وأكد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بالقول: "لن نرسل الوقود المخصب بنسبة ٣,٥٪ إلى الخارج، لكن يمكن أن ندرس مبادلتها بوقود نووي، على أن يتم التسليم والتسليم في وقت واحد وداخل إيران".*

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تحسم خيارها لجهة الاستراتيجية التي ستعتمدها في مواجهة "غموض إيران النووي"، فهي من جهة تريد الحوار لبناء الثقة وحل هذه المشكلة بالتفاهم مع المجتمع الدولي، وهي من جهة ثانية، كما بدأ الرئيس أوباما يردد، تلوح بالعقوبات وبالخيارات المفتوحة، في حين ترتفع أصوات كثيرة تؤكد استحالة أي عمل عسكري جديد بسبب التورط في "أفغانستان"، وبسبب الأزمة المالية التي تعيشها الولايات المتحدة، تزرع برامج الحكومة الأمريكية المعنية بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية تحت

*. السفير ٢/٩/٢٠٠٩.

*. السفير ١٩/١١/٢٠٠٩.

وطأة ديون تصل إلى ٤٣ تريليون دولار*.

وتعكس الاقتراحات التي يقدمها الخبراء ومراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية هذا التردد الأمريكي الذي يرد البعض أسبابه تارة إلى ضعف أوباما نفسه، وتارة إلى تقييد حركته حتى لا يذهب بعيداً في " التفاهم مع إيران"، وتتلخص الاستراتيجيات الأمريكية المقترحة للتعامل مع إيران بما يلي:

١- **عدم جدوى العقوبات:** يرى البعض أن الحكومة الأمريكية تعاملت مع إيران منذ ٣٠ سنة من خلال سياسات العزل وفرض العقوبات، وعليها الآن تغيير طبيعة حوارها مع إيران.

٢- **صعوبات الضربة العسكرية:** يتساءل بعض المحللين ماذا سيفعل الأميركيون بعد أن يدركوا أنه لا يوجد من يمكن التفاوض معه؟ والخلاف في هذه المسألة يتمحور حول الهجوم؛ إذ يتحفظ الأميركيون لأسباب عدة، على توجيه ضربة حقيقية للنووي الإيراني، وأن ذلك احتمال ضعيف، لأنه سيدفع الشعب الإيراني للاتحاد حول قيادته، وسيتحول الشرق الأوسط كله إلى نار مشتعلة، ويرى كثير من الأميركيين أن عملاً عسكرياً ضد إيران ستكون ضريبته باهظة، ولذلك يفضلون أن يقوم الإسرائيليون بذلك، خصوصاً أن الولايات المتحدة لا تزال تواجه حربين في أفغانستان والعراق، وتعيش أزمة اقتصادية، ويزداد اهتمامها بمشكلاتها الداخلية.

٣- **الاعتراف بالواقع:** يقول جون كيري، مرشح الرئاسة السابق ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي: "نحن نختلف عن الإدارة السابقة، وهدفنا ليس تغيير النظام في طهران ... نحن نتحدث عن نظام أممي جديد أو ترتيبات أمنية جديدة في المنطقة تلعب إيران دوراً فيها ... إنه ببساطة اعتراف بالواقع.

٤- **تغيير النظام:** يعتقد كثير من الساسة الأميركيين بعدم جدوى الخيارين الدبلوماسي والعسكري، ويرجحون خيار الإطاحة بالنظام، ويرون أن المعارضة ليست الطريق الوحيد لتغيير الوضع في إيران، ويركزون على إن إشعال الخلافات القومية والقيام بانقلاب من شأنه أن يساهم في الإطاحة بالنظام، ويشدد هذا السيناريو على

*. فريد زكريا، نيوزويك، الطبعة العربية، عدد ٩ آذار/ مارس ٢٠١٠م.

"الانقلاب المخملي" كخيار يجب دعمه لتغيير النظام في طهران، وهو خيار لا يكلف واشنطن ضريبة كبيرة.

وتدفع المقارنة بين هذه الخيارات في الظروف الأمريكية والدولية الحالية، إلى الاعتقاد بأن واشنطن ستفضل في المدى المنظور خيار العقوبات، وليس خيار الحرب، كما تؤكد ذلك التحركات الدبلوماسية والاتصالات واللقاءات بين رؤساء الدول الغربية من جهة، ومع رؤساء وملوك الدول العربية من جهة ثانية، لإقناعهم بتأييد هذه العقوبات أو لطلب مساعدتهم لتأييد الصين لهذه العقوبات، كما فعل وزير الدفاع الأمريكي غيتس في زيارته الأخيرة إلى بلدان الخليج العربية*، دون أن ينفي هذا الخيار بقاء المستويات الأخرى كاحتمالات مفتوحة، لكن مشكلة العقوبات ستصطدم مجددا بمصالح الدول التي تحاول واشنطن إقناعها بتأييد هذا القرار مثل الصين وروسيا؛ لأن الصين التي غضبت من صفقة الأسلحة الأمريكية لتايوان تصر على ما تسميه الحلول الدبلوماسية ولا تستعجل العقوبات، في حين ترفض روسيا العقوبات القاسية التي يمكن أن تؤذي الشعب الإيراني؛ أي إن قرار العقوبات الذي قد تنجح الولايات المتحدة في فرضه من خلال مجلس الأمن لن يغير كثيرا في طبيعة المواجهة بين إيران وبين الدول الغربية حول البرنامج النووي، خصوصا أن ما يجري في المنطقة من الصراع مع إسرائيل إلى أمن الخليج ومستقبل العراق، وأدوار إيران الحالية والمستقبلية في هذه الأزمات وتعارض سياساتها مع كثير من السياسات الغربية في المنطقة يعني أن المشكلة مع إيران ليست مشكلة برنامجها النووي والشكوك حول سلميته فقط، بل هي مشكلة مستقبل منطقة الشرق الأوسط ومستقبل العراق ومستقبل أمن الخليج.

وثمة من يطرح بموازاة هذه السيناريوهات خيارا آخر يقترب من خيار التعامل مع الواقع، أي الاعتراف بدور إيران وبنفوذها الإقليمي، فيتحدث جورج فريدمان* عما يسميه "صفقة محتملة" تعقدها الولايات المتحدة مع إيران بديلا عن الخيارين الصعبين المطروحين، وهما القبول بإيران النووية أو القيام بعمل عسكري ضدها، ويرر ذلك بأن أي عقوبة غير عقوبة منعها من استيراد البنزين لن تكون أكثر من إحياءات لتعطي الانطباع بالقيام بشيء ما.

*. النهار ١٣/٣/٢٠١٠م.

*. ستراتفور في ٤/٣/٢٠١٠م.

لكن الصين لن تشارك في أي عملية حظر على شحن النفط؛ لأن ١١٪ من نفطها من إيران، وقد أعلنت أنها ستمضي في توريد البنزين لها، علاوة على ذلك، فإن الروس مقتنعون بأن الولايات المتحدة غارقة في الشرق الأوسط، ولا يميلون لحل مشاكلها في المنطقة. ومع استبعاد روسيا والصين لحظر البنزين على إيران، فإن تلك العقوبات لن تصيب طهران بالألم المشود، وطالما أن العقوبات الأخرى مجرد إيجاءات، فمن غير المرجح أن يؤثر النهج الدبلوماسي أكله.

إذا فشل الخيار الدبلوماسي فإن الخيار البديل، وهو الخيار العسكري، يحمل هو الآخر جملة من المخاطر، أهمها:

- نجاحه يعتمد على نوعية المعلومات الاستخباراتية حول المنشآت الإيرانية.
- يتطلب هجمات جوية ناجحة.
- يتطلب تقييما للدمار الناجم عن المعركة.
- يجب أن تقوم الهجمات بما هو أكثر من تأجيل البرنامج النووي الإيراني لسنوات أو أشهر قليلة.

ولكن إذا كان الخطر الناجم عن إيران النووية كبيرا بما يكفي لتبرير الحرب، فيجب أن تكون النتيجة حاسمة، ولكن جميع النقاط السالفة الذكر عرضة للفشل.

أما في حالة نجاح الهجمات العسكرية، فالسؤال هو: ما الذي سيبقى بعدها قائما؟ لا سيما أن لدى إيران أدواتها الخاصة بها، مثل حزب الله في لبنان، واستغلال نفوذها في العراق، ومحاولة إغلاق مضيق هرمز الذي قد يرفع أسعار النفط العالمية في وقت يعاني فيه العالم أزمة اقتصادية حادة.

وطالما أن المشكلة مع إيران بقيت في إطار البرنامج النووي، فإن الولايات المتحدة ستبقى في المكان المستحيل، لذلك لا بد من إعادة تعريف المشكلة الإيرانية، لأن إحدى محاولات إعادة التعريف تنطوي على الأمل بقيام انتفاضة ضد النظام، غير أن ذلك ليس واردا لما عرف عن هذا النظام من سيطرة على الجبهة الداخلية وعلى المعارضة، ففكرة الانتظار لشوب ثورة تعد مبررا للتقاعس عن العمل والقبول بإيران النووية، من كونها بديلا استراتيجيا.

كما أن إيران تعد القوة العسكرية الوحيدة في الخليج العربي، ولن تستطيع أي قوة أن تصدها إذا لم تُبق الولايات المتحدة على قواتها في المنطقة، وهذا يعني بقاءها في العراق، فالقضية الجوهرية بين إيران والولايات المتحدة هي العراق وليست البرنامج الإيراني، لا سيما أن طهران تريد انسحاباً أمريكياً من العراق لتبقى القوة العسكرية في المنطقة، وتريد الولايات المتحدة الانسحاب من العراق لأنها تواجه تحديات في أفغانستان، وتحتاج إلى تعاون إيران، لذا، يتعين عليها أن تجد سبيلاً لتحقيق موازنة في القوة مع إيران دون انتشار مفتوح للقوات الأمريكية في العراق، ودون عودة العراق كقوة، لأن إيران نفسها لا تقبل بذلك.

ويرى الكاتب الأمريكي فريدمان أنه "يمكن البحث في المصالح المشتركة بين الطرفين" على النحو الآتي:

- إيران لا تريد وجود قوات أمريكية على حدودها الشرقية والغربية، وهو ما لا تريده أمريكا أيضاً.
- الولايات المتحدة لا تريد أي إعاقة لتدفق النفط من مضيق هرمز، وإيران تفضل الانتفاع من هرمز على إعاقة المرور فيه.
- يعتقد الإيرانيون أن الولايات المتحدة وحدها هي التهديد الوجودي لبلادهم، فإذا ما تمكنت إيران من حل المشكلة الأمريكية فسيضمن النظام بقاءه.
- تعتقد الولايات المتحدة أن عودة العراق المنافس لإيران ليس خياراً، وهذا يعني وجود قوات أمريكية في العراق أو القبول بدور غير مقيد لإيران.
- لكن العمل بهذا الخيار، كما يرى فريدمان، سيكون مثلاً آخر على ضعف الرئيس الأمريكي، في حين أن خيار الحرب سيشد أزره سياسياً.

وهكذا تبدو معوقات الحرب كثيرة، لأن الوضع الداخلي الأمريكي لا يحتمل مزيداً من الإنفاق على حروب جديدة، وليست الولايات المتحدة قادرة على أن تفرض على العالم حرباً دون التشاور مع باقي الدول الكبرى، خصوصاً أن أوباما نفسه أقر بأن بلاده لم يعد بإمكانها أن تقود العالم وحدها، مما يعني أن خيار الحرب الأمريكية ضد إيران هو خيار مستبعد في المرحلة المقبلة - على الأقل -، حتى لو استمر التلويح به من الجانب الأمريكي أو الإسرائيلي، وأن خيار العقوبات هو الأرجح، لأن خيار الصفقة أيضاً لا يبدو واقعياً قبل أي تبدل من المنظور الأمريكي في سلوك إيران النووي أو الإقليمي.

إسرائيل ذراع إرهابي يستبيح المنطقة*

أعادت جريمة اغتيال الشهيد محمود المبحوح، القائد في كتائب الشهيد عز الدين القسام- الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، على أيدي جهاز الموساد في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم ٩/ ١/ ٢٠١٠، أعادت تسليط الضوء على هذا الذراع الإرهابي للدولة العبرية ودوره في استباحة المنطقة، وقدرته على تنفيذ مهماته الأمنية المعقدة خارج حدود فلسطين.

وعلى مدار الأسابيع التي تلت جريمة الاغتيال هذه، تناولت التقارير الصحفية والتحليلات السياسية العربية والأجنبية تفاصيل العملية، وقائمة أسماء الضالعين فيها، مع عدد من المؤشرات عن اختراق صهيوني لجهات فلسطينية وتواطؤ جهات غربية في العملية.

ما لفت الانتباه في بعض التقارير هو أن الجريمة وما استتبعها من مواقف وتصريحات صهيونية أو غربية تكشف جوانب من الوجه الخفي لطبيعة الجريمة، وما تحيل عليه من دلالات بعيدة للصراع العربي- الصهيوني.

وما يؤكد ضراوة هذا الصراع وأبعاده غير المعلنة قرائن برزت إثر جريمة الاغتيال، تتراوح بين الإمساك عن أي موقف أو الإدانة المتوجسة وصولاً إلى التبجح المعلن.

وإذا كان البيت الأبيض الأميركي قد لاذ بالصمت الكامل، فلم يُدل بأي تصريح بخصوص عملية الاغتيال، فإن الاتحاد الأوروبي أدان العملية مستنكراً استعمال جوازات سفر أوروبية "مزورة"، لكن دون أي إشارة إلى الكيان الصهيوني ومسؤوليته عن الاغتيال.

حصل هذا مع أن تقارير غربية نقلت قبل ذلك عن وزير الصناعة في الكيان الصهيوني، بنيامين بن إيلعازر، أن العمليات التي يقوم بتنفيذها جهاز الموساد تتطلب موافقة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو^(١).

وقد أكدت "الصنداي تايمز" الأسبوعية البريطانية أن نتنياهو اجتمع مع فريق الاغتيال قبل سفرهم إلى دبي ليؤكد لهم دعمه وثقته فيما هم مقدمون عليه.

* أ. غسان دوعر/ باحث في القضية الفلسطينية

١. الإذاعة العسكرية الإسرائيلية، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٠.

انتقد الاتحاد الأوروبي والدول التي استخدمت جوازات سفرها إساءة استخدام وثائق التشخيص دون ذكر هوية المسؤولين، بينما وصف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الاغتيال بأنه "قتل لا يمكن تبريره"^(١).

الاغتيالات سياسة دائمة

يعد الاغتيال السياسي صنفاً من صنف إرهاب الدولة العبرية المنظم، ويعبر عن الإفلاس الأخلاقي للنخبة السياسية الإسرائيلية، وبالنظر إلى قائمة الاغتيالات الطويلة ضد القادة الفلسطينيين، فإن النموذج الإسرائيلي لهذا الإرهاب لا مثيل له في التاريخ. لقد استخدمت إسرائيل في مطلع السبعينيات طروداً مفخخة، في حرب الاغتيالات، وطالت تصفياتها عدداً كبيراً من قادة منظمة التحرير الفلسطينية وكوادرها، في عدد واسع من عواصم العالم، ثم شرّعت هذا الإرهاب في آذار/مارس عام ١٩٧٨، حين صادق الكنيست الإسرائيلي على قرار يسمح لأجهزة المخابرات الإسرائيلية باغتيال القادة الفلسطينيين في أي مكان في العالم.

وهذا الاغتيال الموجه والمنهجي، مثل جزءاً ثابتاً من استراتيجية الإرهاب الصهيوني، وعلى أراضي بلدان أخرى، دون الاكتراث لمبادئ القانون الدولي، أو لمنطق العلاقات الدولية والدبلوماسية، بما في ذلك المساس بالسيادة، من خلال تنفيذ عملية قتل فوق أرض الغير، وطوال عقود تاريخها، أطلقت عليه القيادة السياسية الإسرائيلية عنواناً محدداً من طرفها فقط، أسمته "استراتيجية مكافحة الإرهاب"، علماً أن عملها إرهاب دولي منظم برعاية دولة عضو في الأمم المتحدة، وفق التعريفات الدولية والأمريكية للإرهاب الدولي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٥، بعد غارات الطيران الإسرائيلي على تونس العاصمة، أعلن وزير الحرب الإسرائيلي حينها إسحق رابين في خطابه أمام الكنيست "أن دولة إسرائيل ستتهم بمعاينة كل منفذي أعمال المقاومة وقادتها حتى وإن كانوا مختبئين بعيداً".

وفي نيسان/أبريل من عام ١٩٨٨، أي بعد اغتيال الموساد للشهيد خليل الوزير، أوضح رئيس الاستخبارات الإسرائيلية حينها اللواء أمنون شاحك أهمية تصفية قادة المنظمة

١. صحيفة العرب القطرية ٤/٣/٢٠١٠.

بقوله: " كل من يعمل ضدنا يجب اعتباره هدفاً"، وأيد هذا التوجه مستشار رئيس الحكومة آنذاك رافائيل إيتان بقوله: " رأيي هو وجوب التطلع لتصفية كل قادة هذه المنظمات المعادية ساسة وعسكريين على السواء، وإن تطلب ذلك، بصفة عامة، دخول أراضي دول ذات سيادة لتنفيذ عمليات فوق أرضها، من تصفية واختطاف، وليس من مصلحة إسرائيل أن تعلن مسؤوليتها عن تنفيذ العملية، كما أن ادعاء الآخرين بأن إسرائيل مسؤولة عن تلك العمليات، نواجهه بالصمت"^(١).

القتل في خدمة السياسة

تلجأ الحكومات الإسرائيلية عادة إلى جهاز الموساد لتنفيذ عمليات بهدف الخروج من مأزقها السياسية أو إثر فشل أمني كبير؛ فقد شهدت فترة سبعينيات القرن العشرين العديد من حوادث الاغتيال التي نفذها جهاز الموساد، واستهدفت في مجملها قادة حركة فتح، وقد جاءت أغلب تلك الحوادث بعد عمليات نوعية نفذتها الحركة ضد المصالح والأهداف الصهيونية في الخارج.

وقد أولى رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أهمية بالغة لاغتيال قادة التنظيمات الفلسطينية أينما وجدوا، ولعل (غولدا مائير) تأتي في مقدمتهم، حيث تمت بأمرها تصفية أكبر عدد من القيادات الفلسطينية، سواء الفكرية أو العسكرية أو التنظيمية، وأصدرت أمراً بتشكيل فرق متخصصة تتبع جهاز الموساد الذي يتبعها مباشرة، فتشكلت فرق أخذت أرقاماً مخصصة (١٠٠، ١٠١، ١٣١)، وكان بعضها تحت مسمى فرقة "غضب الرب"، ورصدت لها ميزانيات وإمكانات تدريبية ولوجستية على مستوى عال، وقد استطاعت أن تقتل أكثر من ٤٠ قائداً فلسطينياً من قيادات (م.ت.ف) في ما بين (١٩٧٢-١٩٩١) وفي أماكن مختلفة من العالم، فيما أدرجت أسماؤهم في قائمة سميت (قائمة غولدا)، ولم تقف قوانين الدول أو أجهزتها حائلاً دون وصول عملاء الموساد لأهدافهم، فقد قتلوا ٩ قادة في بيروت، و٦ في روما، و٧ في باريس، و٥ في قبرص، و٥ في أثينا، و٢ في لندن، وواحد في بروكسل، وآخر في وارسو، وثالثاً في الجزائر، و٤ في تونس، ولم تحرك هذه العواصم ساكناً حيال الدم الفلسطيني الذي يهدر على أرضها^(٢).

١. صحيفة الحياة اللندنية، ٢٧/٨/٢٠٠٦.

٢. المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٣/٢/٢٠١٠.

وبعد عمليات حركة حماس الاستشهادية رداً على اغتيال المهندس يحيى عياش، جاءت محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بعدها بعام واحد فقط، وعلى أرض المملكة الأردنية الهاشمية التي ترتبط معها بمعاهدة سلام.

وبعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وتحقق الفشل الصهيوني المدوي في تلك الحرب، وقعت حادثة اغتيال عماد مغنية القيادي في حزب الله اللبناني، وبعد عام على حرب غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وفي أعقاب وصول نتنياهو إلى طريق مسدود أمام قوى المقاومة في مفاوضات الجندي الأسير في قطاع غزة جلعاد شاليط، جاءت عملية استهداف محمود المبحوح عضو حركة حماس.

ومع هذا، فالاعتقاد السائد أن ارتفاع وتيرة العمليات الإسرائيلية في الخارج غير مرتبط بوجود نتنياهو في الحكم، بل المرجح أن جهاز الموساد لديه قائمة طويلة من المستهدفين بالاغتيال، وأنه يعمل على تصفيتهم متى سنحت له الفرصة، وأنه لا يتوانى عن ارتكاب جرائم اغتيال جديدة لو سنحت الفرصة المناسبة في تقديره في أي وقت وأي مكان يمكنه تنفيذها فيها.

كما أن الطريقة التي نفذت بها الفرق الخاصة عمليات الاغتيال المتعددة السابقة لا توحي بأنه جرى التخطيط لها بعناية فائقة فحسب، وإنما تؤكد سياسة النفس الطويل التي تعمل بها مخابرات العدو في ملاحقة من يسمونهم بـ "الأشباح" من قادة المقاومة ورجالها، الذين لا يعيشون بريق الكاميرات، بدليل أن كلاً من الشهيد عز الدين الشيخ خليل الذي اغتيل في دمشق في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٤، ومحمود المبحوح الذي اغتاله الموساد في ٢٠ كانون ثاني/يناير ٢٠١٠ كانا من القادة المؤسسين لكتائب القسام، ومن الذين يؤمنون للمجاهدين ما يحتاجونه من وسائل لمواصلة المعركة مع العدو حسبما قالت المصادر الإسرائيلية.

الموساد فوق القانون

جاءت محاولة اغتيال خالد مشعل في الأردن وعملية اغتيال محمود المبحوح في الإمارات، على أرض دولتين توصفان بأنهما من دول الاعتدال العربية، لتبرهن بما لا يدع مجالاً للشك أن الكيان الإسرائيلي لا يقيم وزناً لمشاعر الدول العربية ولا لنواياها التطبيعية ورسائل حسن النية.

كما أن جهاز "الموساد" الإسرائيلي يتصرف بوصفه فوق جميع القوانين، ويرسل القتلة الإرهابيين إلى عواصم دول معتدلة حليفة للغرب، ويتتهك سيادتها في وضح النهار، وينفذ جرائمه وهو مطمئن إلى دعم الولايات المتحدة وأوروبا حتى لو استخدم جوازات سفرها الحقيقية منها والمزورة، في عملية الاغتيال الإرهابية.

ولذلك استباح إسرائيل أراضي الدول العربية والإسلامية، فزرعت شبكات التجسس وخلايا الإرهاب كما هو حاصل في لبنان، وتتهك السيادة السورية وتنفذ عمليات إرهابية على أراضيها، وتفعل الشيء ذاته في الأردن، وتتجسس في مصر، وتغتال العلماء وتستهدف الأمن في العراق، وتغتال قادة فلسطينيين في تونس، وتتجسس في عدد من الدول الأخرى، وصولاً إلى عملية الاغتيال الأخيرة، وإلى عدد من الشبكات والخلايا المنتشرة في دول أخرى. وكذلك استباح إسرائيل سيادة وكرامة دول غربية حليفة لها، فهي لا تقيم اعتباراً لشيء إلا لمصالحها، لا أخلاق ولا ضوابط سياسية وإنسانية، ولا التزام بقواعد الأعراف والشرائع الدولية، فكل شيء يمكن أن يؤدي إلى خدمة مصالحها مباح استخدامه.

وفي بريطانيا وأيرلندا وألمانيا وفرنسا وأستراليا تحقيقات ومتابعات مفتوحة، وإحراجات للحكومات، فبريطانيا استدعت السفير الإسرائيلي لاستيضاحه وطلب معلومات، وطردت دبلوماسياً في السفارة الإسرائيلية يدير محطة الموساد في لندن، وفي الدول الأخرى مسارات تحرك مختلفة تقابلها تحركات إسرائيلية تحاول الضغط على أجهزة الدول وسياساتها من خلال اللوبي الصهيوني فيها.

وقد كانت الصدمة كبيرة أمام الموساد بتزوير جوازات سفر أو استخدام جوازات حقيقية من قبل مواطنين أو عملاء وهو أمر في غاية الخطورة على مصالح الدول المعنية واستقرارها (أي الدول الأوروبية المقصودة)، لأن عملاً بهذا المستوى لا يمكن أن يمر دون ردات فعل^(١).

عمليات فاشلة

وخلال ما يزيد على نصف قرن، نفذ جهاز الموساد العديد من المهمات التي نجح بعضها ولم ينجح بعضها الآخر، وتعد محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في الأردن الحادثة الأبرز على فشل جهاز الموساد في تنفيذ عملياته، بل إن قدرة

١. صحيفة الاتحاد الإماراتية ٢٠/٢/٢٠١٠.

مرافق مشعل ومقاومته أدت إلى إلقاء القبض على أفراده المنفذين للمحاولة. ففي ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، حاول اثنان من أفراد الموساد اغتياله عن طريق حقنه بواسطة جهاز بمادة سامة، ولذا المهاجمان بالفرار، إلا أن الحارس الشخصي لمشعل تمكن من اعتقالهما وتسليمهما لأجهزة الأمن الأردنية.

كما تُعد الحرب التي شنتها الدولة العبرية على لبنان في تموز/ يونيو ٢٠٠٦ من أوضح مظاهر الفشل التي مُني بها جهاز الموساد خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث جاء في حثيات تقرير لجنة "فينوغراد" التي حققت بإخفاقات الحرب على لبنان، أن جهاز الموساد وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فشلت في تقييم قوة حزب الله، ولم يستطع تحديد أماكن تواجد قيادة الحزب، أو أماكن تخزين الصواريخ وإطلاقها^(١).

عمليات ناجحة

ولكن على الجانب الآخر، كان هناك عمليات نفذها الموساد في مختلف دول العالم وطوال السنوات الماضية بدقة متناهية وحقق من ورائها مبتغاه، سيما تلك التي استهدفت في مجملها شخصيات سياسية وعسكرية في قوى المقاومة الفلسطينية.

وتعد عمليتا اغتيال الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية وأحد مؤسسي حركة فتح خليل الوزير "أبو جهاد"، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي فتحى الشقاقي من أشهر عمليات جهاز الموساد الناجحة خلال العقدين الماضيين (١٩٨٧-٢٠١٠).

وفي ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٨٨م وصلت عناصر تابعة للموساد إلى تونس مستخدمة جوازات سفر لبنانية مزورة، حيث تمت مهاجمة حراس خليل الوزير ومن ثم اغتياله، وفي ٢٨ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٥م، أطلق عنصران من جهاز الموساد في مالطا الرصاص على فتحى الشقاقي مما أدى إلى استشهاده على الفور، وقد استخدم المهاجمون دراجة نارية في عملية الاغتيال.

وفي ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٢م اغتال جهاز الموساد جهاد جبريل، الابن البكر لأحمد جبريل الأمين العام للجهبة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، في تفجير عبوة ناسفة بسيارته في بيروت، ويعتبر جبريل عضواً في اللجنة المركزية للجهبة ومسئولها العسكري في

١. أحمد بيتاوي وسامر خويرة، الموساد والمهمات القذرة خارج فلسطين، موقع قاوم ٧/ ٢/ ٢٠١٠.

لبنان والصفة الغربية، ويوصف بأنه اليد اليمنى لوالده، ويتولى الإشراف على عمليات الجبهة ومخيمات التدريب التابعة لها.

وبعد نحو عامين، وتحديدًا في ٢٦ من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤م، اغتال جهاز الموساد في أحد أحياء العاصمة السورية دمشق، القيادي في حركة حماس "عز الدين الشيخ خليل" بعد أن ألصق عبوة ناسفة أسفل مقعده، وتم تفجيرها بواسطة جهاز التحكم عن بعد كما كشفت التحقيقات.

وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨م، اغتيل عماد مغنية بعد تفجير سيارته في دمشق عن طريق استبدال مسند رأس مقعد السائق بمسند يحتوي على شحنة متفجرات شديدة الانفجار، ويعتبر مغنية الرجل العسكري الأول في حزب الله اللبناني الذي ظل مطارداً ومختفياً عن الأنظار أكثر من ٣٠ سنة^(١).

وإذا كانت "إسرائيل" قد أحدثت تقدماً في هذه الحرب على الساحة الفلسطينية، فإنها اصطدمت بالكثير من الصعوبات على الساحة اللبنانية، بسبب التعقيدات التي يفرضها العمل في نطاق معاد كالساحة اللبنانية التي يتجول فيها حزب الله بحرية كبيرة، ويحظى فيها بتعاطف من الاستخبارات العسكرية اللبنانية التي تشن حملات عنيفة ضد الشبكات الإسرائيلية، بالإضافة إلى الإنجازات التي حققتها قوى الأمن الداخلي أخيراً بكشفها كمّاً هائلاً من الشبكات الإسرائيلية التي اعترف بعض المتورطين فيها بتقديم التسهيلات التقنية للاستخبارات الإسرائيلية. كما شهدت الساحة الأردنية صداماً تاماً لقدرة الموساد على اغتيال رجال المقاومة الفلسطينية بسبب رفض الحكومة الأردنية لهذا المبدأ والموقف الصارم الذي اتخذته الملك الراحل الحسين عام ١٩٩٦ ضد إسرائيل عندما حاولت اختيال خالد مشعل.

إمكانات هائلة

تفترض الواقعية السياسية الاعتراف بأن جهاز الموساد الإسرائيلي بارع في عمله الإجرامي بطريقة تعجز عنها عصابات المافيا العالمية، فهو يتعاون مع مختلف الدول والعديد من العصابات والشركات الأمنية «الخاصة» المحترفة، وتقدم له هذه الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية أحدث الوسائل والأجهزة العلمية الدقيقة التي تمكنه من الوصول

١. المرجع السابق.

بنجاح إلى أهدافه وغاياته، كما أن لديه إمكانيات علمية وعسكرية كبيرة، ويستخدم معظم أنواع التكنولوجيا الحديثة وغير المعروفة «التي تتطور باستمرار» سواء في "إسرائيل" نفسها، أو في دول لا تبخل على "إسرائيل" بأي شيء منها، ما يوفر له فرص النجاح الكبيرة على صعيد التخطيط والتنفيذ.

أما الأسلوب المتبع في كل عمليات الاغتيال والتفجير التي يقوم بها الموساد، فيعتمد على أساس القانون الرئيسي للجرائم الجنائية والمتمثل بأن لا جريمة مكتملة، فيترك بصماته الواضحة لكن دون أن يتبنى رسمياً أيّاً من العمليات، محققاً هدفين بذات الوقت، الردع والتخلص من انعكاسات ومضاعفات العملية التي غالباً ما تكون في بلدان صديقة، أو لها علاقات جيدة مع "إسرائيل"، وأحياناً في دول معادية كسوريا ولبنان مثلاً.

وكثيراً ما يلاحظ أن الحكومة الإسرائيلية تعتمد عدم الاعتراف بمثل هذه العمليات، ذلك لأن القائمين على السياسة الأمنية والمخابراتية الإسرائيلية يعتقدون أن تحميل الموساد هذه العمليات (دون تبينها أو إدانتها في الواقع) يرفع من شأنه ويحقق الردع الذي يعتبر أحد أهم المبادئ التي تركز عليها العقيدة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية.

عشرات عمليات الاغتيال التي نفذها الموساد، خارج مناطق الصراع الأساسية، لم يعترف رسمياً بأي منها حتى وإن كانت بصماته واضحة ولا تحتاج إلى أي دليل، كعملية اغتيال أمين سر اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وقائد قواتها خالد نزال في أثينا عام ١٩٨٦، أو اغتيال الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي في مالطا عام ١٩٩٥. المرات النادرة التي يحصل فيها الاعتراف الإسرائيلي وإن بشكل ملتبس، هي عندما يرتكب المنفذون أخطاءاً لوجستية فاضحة، كما في حالة المبحوح في دبي وحالة مشعل في عمان.

الصحافي الاسرائيلي روبن برغمان أوضح في "يديعوت احرونوت" السياسة الاستخبارية الأمنية بقوله: "إن إسرائيل لن تقر أبداً بأن لها علاقة بتصفية المبحوح، ولا يوجد سبب يستدعيها لتحمل المسؤولية". وأضاف: "إنه في عالم الظلال والحرب الاستخبارية لا أحد يتحمل مسؤولية عن أي شيء، وإذا كان هناك حاجة لتوزيع أوسمة، فإن ذلك يتم في الغرف المغلقة".

ومما لا شك فيه أن عمليات الموساد تحمل في طياتها الانتقام من جهات أو أشخاص

وجهوا ضربات موجعة إلى الكيان الإسرائيلي، إلا أن عقيدة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية الأساسية إنما تستهدف تحقيق هدفين مهمين، "إفشال عمليات قد تتم ضدها، وتحقيق عنصر الردع للأطراف المعادية"^(١).

وكما رأى العالم المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه قائد شرطة دبي الفريق ضاحي خلفان تميم، فإن عملية اغتيال الشهيد محمود المبحوح قد تمت وفق تخطيط مرسوم بإحكام، قام به فريق من ستة وعشرين عضواً من الموساد، فضلاً عن جاسوسين فلسطينيين من الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله، الذين توزعوا إلى خمس مجموعات.

خلاصة

تؤكد المعلومات التي ساقها التقرير بما لا يدع مجالاً للشك أن إسرائيل لا تلتزم بالقوانين الدولية والمعاهدات الثنائية ولا تعترف بمصالح الآخرين أمام تحقيق مصلحتها، وتستبيح السيادة على الأرض والجوازات وغيرها بلا ضوابط، وأنها تمارس أعمالاً إرهابية متواصلة ضد أعدائها وفي أي مكان، فيما يد العدالة الدولية أو القانون الدولي أو مجلس الأمن الدولي لا تحرك ساكناً.

وبرغم النجاح الذي حققه ذراعها الإرهابي (جهاز الموساد) في كثير من المحطات غير أن الإخفاقات التي مُني بها إلى جانب الإخفاقات العسكرية للجيش، أصبحت تلقي ظلالها على دولة خارجة على القانون، أصبحت منظمات المقاومة قليلة الإمكانات قادرة أحياناً على إفشال عملياتها وأحياناً القبض على منفذيها وأحياناً أخرى على كشف التورط المباشر لقيادتها السياسية فيها، وهو ما يطرح السؤال حول التقرير الأمريكي السنوي عن الإرهاب الدولي الذي يرصد كل عمل صغير في بقاع الأرض ولا يشير بأي شكل لأعمال إسرائيل الإرهابية في دول العالم، ولا يطالب بمحاكمة قادتها كما لا يضعها على قائمة الدول الراحية للإرهاب، ولذلك فإن العرب هم الطرف المعني بملاحقة الأمر وتحقيقه وفق القانون الدولي.

١. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ٨/٢/٢٠١٠.

إسرائيل تقضم المقدسات في القدس والخليل*

مدخل

رفعت الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بزعامة بنيامين نتنياهو منذ اللحظة الأولى لتشكيلها، شعار تحقيق "يهودية الدولة"، الذي يعني ضم أماكن إسلامية لقائمة الأماكن الأثرية اليهودية، وجاء ضم "المسجد الإبراهيمي" في الخليل و"مسجد بلال بن رباح" في بيت لحم تنفيذاً لهذا الشعار، ويشمل المشروع المشؤوم في المرحلة الأولى ضم ١٥٠ أثراً من مساجد وكنائس وقناطر، ومعالم أثرية وتاريخية كثيرة، إسلامية وعربية، للأماكن الأثرية اليهودية، ليتم تزوير هذا التاريخ الإسلامي والعربي في فلسطين، واستبداله بعبрани-توراتي، في محاولة من هذه الحكومة ومؤسساتها لتحقيق عدة أهداف، أهمها ترسيخ الانتماء اليهودي لهذه البلاد، وتهويد مقدسات المسلمين والعرب وطمس هويتها الإسلامية والعربية.

وفي حال نجاح إسرائيل في تنفيذ مشروع "إحياء التراث اليهودي"، فإن ذلك سيقضي على كثير من مقدسات المسلمين، وعلى رأسها المسجد الأقصى، وتعمل المؤسسة الإسرائيلية على إنجازه خلال خمس سنوات، وتقدر كلفته بـ ١٠٠ مليون دولار، ستصرف على ترميم هذه الأماكن، وإقامة متاحف ومراكز معلومات، ونصب تذكارية وكادر مختص ومهني.

وإن لم يبلغ المشروع، وهذا مستبعد في ظل المتغيرات المحلية الإسرائيلية والإقليمية، فإن الحكومة ستقوم على تسويقه داخل البلاد وخارجها من خلال وسائل الإعلام المختلفة والنشرات والمطبوعات لجذب يهود العالم لزيارة البلاد بذريعة التعرف على "التراث اليهودي"، وستجند لإنجاحه وحماية القائمين عليه عناصر من الجيش، وحرس الحدود، والأجهزة الأمنية المختلفة الأخرى، ولن تتوانى السلطات في إعلان مناطق بعض الآثار والأماكن المقدسة مناطق عسكرية مغلقة، وربما هدم منازل وبيوت عربية، وتهجير عائلات فلسطينية أخرى، ونصب أجهزة رصد وتصوير في هذه الأماكن للمراقبة والحراسة.

*. د. إبراهيم أبو جابر/ مدير مركز الدراسات المعاصرة - أم الفحم - فلسطين

المشهد الأخير لتهويد المقدسات

تبنت الحكومة الإسرائيلية، كما ذكرنا، مبدأ "يهودية الدولة"، ومن جملة مكونات هذا المبدأ مشروع "إحياء التراث اليهودي"، ولهذا أقدمت هذه الحكومة على اتخاذ عدة قرارات استفزازية ضد المسلمين والفلسطينيين مستّ مشاعر المسلمين في كل الأرض، منها:

أولاً: ضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح لقائمة المواقع التراثية اليهودية، في ٢١/٢/٢٠١٠م، وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية اقتراح ضم المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، ومسجد بلال بن رباح في مدينة بيت لحم، إلى قائمة "المواقع الأثرية" اليهودية، ويقول اليهود إن في مسجد بلال قبر راحيل والدة النبي يوسف عليه السلام.

وصرح نتنياهو عند إعلان القرار: "أتمنى أن يضم هذان الموقعان إلى القائمة ... هذا واجبنا أن نمنح أطفالنا هذا التراث"، وأضاف: "إن وجودنا كدولة ليس مرتبطاً بالجيش فقط، أو بمناعتنا الاقتصادية، وإنما بتعزيز معرفتنا وشعورنا الوطني الذي سننقله للأجيال القادمة، وقدرتنا على تبرير ارتباطنا بالبلاد"^(١).

ويعني قرار الحكومة هذا أنها ستقوم خلال المرحلة القادمة على إعداد الميزانيات لتطوير هذه الأماكن والنهوض بها، والمتوقع أن تبلغ ميزانية تطوير الأماكن الأثرية "اليهودية" حوالي ١٠٠ مليون دولار، بهدف الحفاظ على العلاقة التاريخية بين إسرائيل والشعب اليهودي، وخلق تفاعل من قبل الإسرائيليين مع هذه المواقع وما تحمله - على حد زعمهم - من تاريخ لليهود^(٢).

وبارك قرار الحكومة الإسرائيلية هذا مجلسُ المستوطنات وأعلن عن دعمه له، وقال رئيس المجلس داني ديان: "إن القرار يمثل إنجازاً مهماً وتاريخياً للشعب اليهودي"، مطالباً بضم العديد من المواقع الأخرى إلى القائمة، وخاصة قبر يوسف في مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة^(٣).

واعتبرت دائرة الآثار الإسرائيلية من طرفها قرار الحكومة أنه "يحافظ على التراث

١ . موقع فلسطينيو ٤٨ على الإنترنت: www.pls48.net

٢ . موقع صحيفة هآرتس: www.haaretz.co.il

٣ . المصدر السابق.

اليهودي، والاهتمام به، وذلك من واقع مسؤولية إسرائيل عن هذه المواقع المهمة^(١).

كما أن مشروع ضم المسجد الإبراهيمي بدأ عملياً منذ أن وقعت المجزرة البشعة التي ارتكبها المحرم باروخ غولدشتاين في حزيران/يونيو عام ١٩٩٤م، واستشهد على إثرها أكثر من عشرين فلسطينياً^(٢).

ثانياً: بناء كنيس الخراب وتهويد المقدسات في مدينة القدس، فقد تم افتتاح الكنيس الذي يسمونه كنيس "هاحوربا"، يوم ١٦/٣/٢٠١٠م بالقرب من المسجد الأقصى المبارك، وترتفع قبته ٢٤م، وهو أعلى بناءً من قبة الصخرة المشرفة، ويعد الكنيس خرافة صهيونية قائمة على رؤيا استيطانية لأحد حاخاماتهم وهو (جاؤون فيلنا) في القرن الثامن عشر، وادعى فيها أن بناء المعبد (الهيكمل المزعوم) سيكون في النصف الثاني من شهر ٣ عام ٢٠١٠م، بعد بناء معبد هاحوربا "كنيس الخراب"^(٣).

وإذا كان قد بني في مدينة القدس، وتحديدًا أسفل المسجد الأقصى وبالقرب منه، أكثر من ٦٠ كنيساً يهودياً منذ عام ١٩٦٧م مكان أوقاف إسلامية، إلا أن هذا الكنيس يختلف عن بقية الكنيس الأخرى لكونه مقبباً، وهو أمر غير معهود في العمارة اليهودية، وهو محاولة لسرقة التراث الإسلامي وتحريفه وتزوير الحقائق على الأرض، كما هي عادة اليهود، وقد رسموا داخله المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح (قبر راحيل كما يدعون) على أنهما جزء من التراث اليهودي، وكنيس الخراب المشؤوم أضخم كنيس في القدس، وهو يتألف من أربع طبقات، ويتميز بقبته المرتفعة التي تقارب ارتفاع كنيسة القيامة، وتغطي على قبة المصلى القبلي داخل المسجد الأقصى للناظر للمسجد من الغرب^(٤).

ويذكر أن كنيس الخراب قد سبق وأقرت بناؤه الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠١م، وفي حينه تم إقرار تمويل بناء الكنيس اليهودي عبر ميزانية متعددة من عدة وزارات إسرائيلية، وفي عام ٢٠٠٣م انطلق المشروع التهويدي برسم المخطط الشامل للكنيس، وقبل نحو أربع سنوات باشرؤا في بنائه فعلياً حتى إنجازته بشكله الحالي، أما تكلفة البناء، حسب المصادر

١ . المصدر نفسه.

٢ . علي بدوان، ضم الحرم الإبراهيمي ومزاوجة الأيدولوجيا مع الميثولوجيا، ص ٢، موقع الجزيرة www.aljazeera.net ٢٨/٣/٢٠١٠م.

٣ . د. ليلي بيومي، كنيس الخراب.. حافز لدعم المقاومة، ٢٨/٣/٢٠١٠م، ص ١، موقع الإسلام اليوم

٤ . المصدر السابق، ص ٢.

الإسرائيلية، فقد وصلت إلى نحو ٤٥ مليون شيكل، أي نحو أكثر من ١٠ مليون دولار أمريكي، وساهم في التمويل إضافة إلى الوزارات المذكورة، عدد من الأثرياء اليهود، اعتقاداً منهم أن بناء الكنيس هذا سيعجل بناء الهيكل الثالث المزعوم، وقد أوكلت عملية بنائه لشركة استيطانية هي " شركة تطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة والقدس "، ووفق قرار حكومي إسرائيلي أوكلت مهام إدارة كنيس الخراب إلى ما يسمى " صندوق تراث المبكى "، وهي شركة تابعة للحكومة الإسرائيلية تتابع بشكل مباشر من قبل مكتب رئيس الحكومة^(١).

لا شك أن بناء هذا الكنيس يدخل في إطار تهويد المقدسات وتهديدها في نفس الوقت، إذا علمنا أنهم جادون في تهديداتهم للقدس والأقصى معاً، فالمخطط الصهيوني تجاه القدس والأقصى جاهز منذ عشرات السنين، وقائم على إزالة أي معلم إسلامي في المدينة، وينتهي بهدم المسجد، لكن هذا المخطط يتم على مراحل وحسب الظروف والأوضاع القائمة، وهم يتعمدون عدم تنفيذه مرة واحدة، لكن المؤكد أنه تم تنفيذ أجزاء كثيرة من هذا المخطط، مثل هدم كثير من المساجد المجاورة للمسجد الأقصى والمدارس الإسلامية، وكذلك هدم جميع الأبنية الإسلامية والأثرية الواقعة حول المسجد الأقصى^(٢).

يذكر في هذا السياق، أن جمعيات ومؤسسات يهودية تسعى من وراء العدوان على محيط باب المغاربة وتجريف الآثار والمقدسات الإسلامية هناك إلى إقامة مصلى للنساء اليهوديات، مفصول عن مصلى الرجال في ساحة حائط البراق القديمة، ثم هناك مخطط غاشم لإقامة كنيس ضخم جداً أعلى ساحة حائط البراق، ومقام على ١٠ أعمدة ضخمة بعدد وصايا سيدنا موسى عليه السلام، بحيث يبدأ البناء من مستوى ساحات المسجد الأقصى ليغطي عليه تماماً.

وإن تم إنشاء هذا الكنيس انشاؤه فإنه سيحجب رؤية المسجد من الجهة الغربية تماماً، وبالتالي لن يرى زوار حائط البراق من اليهود وغيرهم المسجد الأقصى، وإنما سيرون هذا الكنيس، والأمر نفسه تقريباً مصير المنطقة الجنوبية من المسجد التي تضم قصور الأمويين، حيث سيتم هناك، وفق ما يخططون له، تجريف الآثار ثم إقامة كنيس ضخم آخر، وتكون أسفل منه أماكن تجارية ومرافق سيارات على مساحة ١٨ دونماً.

١ . كنيس الخراب الخطوة الأولى لبناء الهيكل المزعوم، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث.

٢ . المصدر السابق.

الدوافع والأهداف

لم تأت القرارات الإسرائيلية بخصوص المقدسات الإسلامية في الخليل وبيت لحم والقدس من فراغ وليست مرتجلة أبداً، بل تأتي في سياق متصل مع ما يجري من متغيرات متسارعة في المنطقة والإقليم، والمجتمع الإسرائيلي من الداخل.

ويلاحظ من يمعن النظر في السياسة الإسرائيلية الحالية بعد تسلم نتنياهو للحكم أن ظاهرة التهويد تنامت بوتيرة سريعة في ظل رفع شعار "يهودية الدولة"، وما ترتب عليه من سن قوانين، وتبني قرارات وزارية ظالمة بحق المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني والشعب الفلسطيني^(١).

ولهذا فإن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة، في حق المقدسات الإسلامية، تأتي في سياق ما يلي من أسباب ودوافع وأهداف للمؤسسة الإسرائيلية، المنتكزة أصلاً لحقوق الشعب الفلسطيني، والعاملة بصورة أو بأخرى على تهجيريه ومحاصرته ومصادرة أرضه، وطمس هويته، ومنها:

١. مشروع شعار "يهودية الدولة" الذي رفعته حكومة نتنياهو منذ اللحظة الأولى لتشكيلها؛ وشرعت من أجل تطبيقه عملياً في سن قوانين واتخاذ قرارات حكومية، منها خطة "إحياء التراث اليهودي"، وإلزام المدارس والمؤسسات التربوية على تدريسها الطلاب، ومن جملته طبعاً خطة ضم وترميم وتهويد الأماكن الأثرية والأماكن المقدسة في البلاد، وعلى رأسها الإسلامية.

وجاء قرار حكومة نتنياهو بضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح وغيرهما من أماكن إسلامية وعربية سيعلن عنها في شهر أيار/مايو ٢٠١٠م، في سياق تلك الخطة التي أعلنها نتنياهو في مؤتمر هرتزليا مطلع شباط/يناير ٢٠١٠م، والذي عرف بـ "مؤتمر هرتزليا للأمن والمناعة القومية"، حيث قال: "إن ضمان وجودنا ليس متعلقاً فقط بمنظومات السلاح، أو قوة الجيش، أو قوة الاقتصاد، أو بقدرتنا على التجديد أو التصدير ... بل متعلقة قبل كل شيء بما نحمله من معرفة ومشاعر وطنية نقلها لأبنائنا بواسطة الجهاز التعليمي والتربوي"، وأضاف أن خطته تشمل أيضاً إقامة مسارين للمشاة أو الجوالاة، إلى جانب مسار إسرائيل القائم، ومسار

١ . سن قانون حظر إحياء ذكرى النكبة، قرار تدريس مادة التراث اليهودي، عسكرة التعليم العربي وتشجيع الخدمة العسكري والمدنية، خصخصة الأراضي الخ.

تاريخي يصل بين عشرات المواقع الأثرية ومسار المسير الإسرائيلية الذي سيصل بين عشرات المحطات المتعلقة بتاريخ الاستيطان اليهودي، كما تقضي الخطة بتحويل مبان قائمة إلى مواقع أثرية بغية تعريف الأجيال الناشئة بالتراث اليهودي والصهيوني^(١).

وبدأ تطبيق هذه الخطة فعلاً في بعض المدارس الابتدائية الإسرائيلية، إضافة لرحلات مدرسية لأماكن أثرية وتراثية.

٢. الأزمة في الرواية الإسرائيلية الناتجة عن البناء غير الطبيعي للأيدلوجية الصهيونية الذي اعتمد على الرواية الميثولوجية المستندة إلى الخرافة، فأحدثت التزاوج بين الأيدلوجيا والميثولوجيا وطورتها من القبول بصيغة أي بقعة جغرافية في العالم كوطن للشعب اليهودي ثم المناادة والمطالبة بفلسطين باعتبارها أرض الميعاد لاستقطاب وجذب يهود أوروبا، وطورت أيضاً حكاية ورواية تأسيس ذلك الوطن بمقولة اليهود: "العالم كله ضدنا (اليهود) ونحن وحدنا وبأيدينا سنقيم دولتنا"^(٢).

من هنا، فإن فلسفة ثيودور هرتزل قامت على محاولاته لتشكيل واصطناع "أمة وقومية يهودية" و"تراث يهودي" و"ثقافة يهودية"، تجمع اليهودي الأوروبي الأبيض مع اليهودي العربي الحنطي اللون، إلى جانب اليهود الفلاش من الزواج، وهو ما يتناقض مع فكرة الأمة والقومية، ومع حقائق المنطق والتاريخ.

أمام هذا المشروع الصهيوني في خلق الكيان الجديد بقيت مشكلة الهوية الثقافية وإمكانية ربطها بما هو موجود على الأرض من تراث إنساني، خصوصاً أن التركيبة الاجتماعية للدولة العبرية كانت وما زالت تشمل مزيجاً من ثقافات متباعدة ومتعددة الأصول والأعراق، ولهذا كان لا بد من إعادة إنتاج وصناعة "الهوية الثقافية اليهودية" بما في ذلك الحديث عن التراث الشفوي والمادي، والعادات والتقاليد، والطقوس الدينية واللغة. لذلك، لم تتنبه الدولة العبرية لأهمية وجودها على الخارطة السياسية والجغرافية فحسب، بل على الخارطة الثقافية والتراثية للعالم بشكل عام، في سياق سعيها لصناعة "الهوية والتراث المفتعل"، وهي تتعرض لهزات تلو الأخرى، فعمدت إلى تسجيل العديد

١ . نواف الزرو، الحرم الإبراهيمي الشريف.. سطو في وضح النهار، مجلة القدس، مركز الإعلام العربي- القاهرة، ٣/٢٠١٠م، ص٤٦.

٢ . علي بدوان، مصدر سابق، ص٣.

من المواقع في سجلات اليونسكو، لكنها الآن تحاول نقل الإرث التاريخي لتلك المواقع من تاريخها الإسلامي إلى خانة التاريخ اليهودي^(١).

إن معاناة هذا الكيان من أزمة في رواية التاريخ أولاً، ثم بروز الرواية الفلسطينية وتوثيقها، حفز قادة هذا الكيان على ضرورة التأكيد على موروّثهم التاريخي والتراثي المزعوم في هذه البلاد، وعليه عزموا أمرهم على تهويد مقدسات إسلامية وعربية كالمسجد الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح، والأمر مستمر، فلربما تشمل القائمة التالية المسجد الأقصى ومسجد باشا الجزار ومسجد بئر السبع وكنيسة القيامة والمهد ... إلخ.

٣. محاولة لطمس الهوية الإسلامية والعربية في فلسطين، خاصة في ظل تعطل المسيرة السلمية والمفاوضات مع الفلسطينيين والسوريين، ودخول المنطقة نفقاً مظلماً لا يبشّر بخير لها.

كان لهذا الوضع بالتأكيد دلالاته ومردوداته على المشروع الصهيوني داخل صفوف يهود الخارج، وليصبح مستقبل كيان إسرائيل عنواناً حاضراً في صفوف بعض النخب الإسرائيلية، وسط كل مظاهر الظلم والبطش والعريضة التي تمارسها المؤسسة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وعموم المنطقة، حيث بات كثير من اليهود يعتقدون أن مستقبل إسرائيل ومكانها في الشرق الأوسط أصبح في خطر، وكأن لسان حالهم يقول: هل ستبقى الدولة اليهودية؟ وبأي ثمن؟ وبأي هوية؟ وهل ستنعم يوماً ما في تاريخها بالسلام مع الجيران؟

ولهذا تحاول المؤسسة الإسرائيلية الانفتاح على يهود العالم وتعريفهم بما يسمونه تراثهم في فلسطين، ثم الأهم من ذلك كله من وراء تسويق فكرة حماية وصيانة الأماكن التاريخية والتراث اليهودي هو بسط سيطرتها الدائمة على المواقع التاريخية والتراثية والدينية للشعب الفلسطيني في محاولة لطمس الهوية الوطنية للأرض (الرواية الفلسطينية) وتغيير معالمها^(٢)، وهو ما يشير أيضاً إلى رغبة المؤسسة الإسرائيلية في مواصلة احتلالها للضفة الغربية، بل والسعي لتهويدها وضماها إليها رسمياً، ثم ضم الأماكن المقدسة وتهويدها، وعلى رأسها المسجد الإبراهيمي والمسجد الأقصى المبارك، كمرحلة متقدمة نحو هدمه، لا قدر الله، وبناء هيكلهم الثالث المزعوم مكانه، ولقد كان في بناء كنيس الخراب إشارة واضحة منهم على قرب بناء الهيكل المزعوم.

١ . المصدر نفسه ص ٤.

٢ . المصدر نفسه ص ٥ - ٦ (بتصرف).

إن محاولاتهم هذه تدخل دون شك في خانة تزوير وتحريف الحقائق ونسبة أماكن مقدسة وأثرية لهم زوراً وبهتاناً.

٤. التحولات الإثنية والعرقية داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، فبحكم تكوينها الإثني القومي، تجد نفسها اليوم أمام تحولات داخلية عميقة من حين لآخر، تكتسي كل يوم أثواباً جديدة من الحركات التي تجعل قادتها يهيمنون في اندفاع شديد لإثبات الهوية أمام قلق المستقبل.

والدارس للمجتمع الإسرائيلي من الداخل يصل إلى معادلة واحدة، تدل بوضوح على اختلافات التشكيلة الاجتماعية والمشارب المتنوعة، من شرقيين وغربيين وأفارقة وروس وغيرهم، حتى وصل الأمر بمخاطبات يهود أن يعلنوا عدم يهودية بعض هؤلاء، وعلى رأسهم يهود الفلاشا، وشرائع من يهود روسيا داخل إسرائيل، إضافة لمظاهر التمييز بين الطوائف الشرقية في مختلف مجالات الحياة، فاليهود الأشكناز يتحكمون بمفاصل الحياة تقريباً داخل الكيان الإسرائيلي مثلاً.

والحكومة من ناحيتها لاحظت وأدركت أمراض المجتمع، ومن جملتها حالة الاغتراب الجديدة داخل شريحة الشباب، وتنكر بعضهم لتاريخه وتراثه ودينه، والانجرار خلف الحضارة والتكنولوجيا الغربية، ورفض بعضهم للخدمة العسكرية، والسعي في الهجرة لأمريكا، بل وصل الأمر إلى ظهور طبقة من المثقفين الجدد عرفوا بالمؤرخين الجدد (أيلان بابه وإبراهيم بورغ وغيرهما) الذين تنكروا للصهيونية وطرحوا أفكاراً ومشاريع معاصرة ومناهضة للسياسات الإسرائيلية الحالية (ما بعد الصهيونية)^(١).

ولقد أدركت الحكومة ذلك، ولهذا أوعزت إلى وزير التربية والتعليم غدعون ساعر بالاهتمام بموضوع التراث اليهودي- الصهيوني، وقال نتنياهو في معرض تعليقه على ذلك: "لقد اهتمت المدارس في السنوات الأخيرة بتوجيه الطلاب توجيهاً علمياً بحثاً وتجاهلت موضوع التراث اليهودي، مما أضر بموضوعي الهوية والانتماء لدى الناشئة".

٥. القضاء على حلم إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الكيان الإسرائيلي، وهذا أحد الخطوط العريضة غير المعلنة للأجندة السياسية لحكومة نتنياهو رغم إعلانه في جامعة بار إيلان بعيد انتخابه أنه يؤيد فكرة حل الدولتين، ومن هنا فإن ضم المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال وبناء كنيس الخراب، والمشاريع الاستيطانية الأخرى، ما هو إلا دليل قاطع

١ . موقع فلسطينيو ٤٨، ثم انظر: إيلان بابه، التطهير العرقي.

على عقم سياسات التسوية في الحد من المخطط الإسرائيلي إزاء المقدسات والأرض الفلسطينية، ومؤشر قوي على أن هدف نتنياهو من مشروعه المشؤوم هذا "دفن فكرة دولتين لشعبين: إسرائيل وفلسطين" ^(١).

تعد سياسة نتنياهو هذه استهتاراً كاملاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية الشريك في عملية السلام العيشية، وبالألظمة العربية والمبادرة العربية، وهو يدرك تماماً عقم المواقف العربية وعجز الفلسطينيين في هذه المرحلة، وحالة الانقسام بين فتح وحماس، وضعف القيادة الفلسطينية.

إن نتنياهو ووزير حربه براك ووزير خارجيته ليبرمان، يعلمون أن خير وسيلة للسيطرة على الأرض تتمثل في إقامة حقائق على الأرض، وفرض سياسة الأمر الواقع، وأن أي إجراء يحصل سيعطل المشروع الوطني الفلسطيني وفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدودها عام ١٩٦٧م؛ لأن حكومات إسرائيل تعلم أيضاً مخاطر إقامة دولة فلسطينية بالقرب من حدودها، وما قد يترتب عليه مستقبلاً، وفرص تسليحها واردة جداً.

الانعكاسات، وردود الفعل

قوبل مشروع نتنياهو - ليبرمان بضم أماكن إسلامية مقدسة بالرفض الرسمي والشعبي في العالمين العربي والإسلامي، وفسّر على أنه خطوة جديدة متقدمة لابتلاع الأراضي الفلسطينية وشطب للمطالب الوطنية الفلسطينية، وإنهاء للقضية الفلسطينية برمتها.

نماذج من ردود الفعل

• تركيا

هاجم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المشروع الإسرائيلي، وقال: "موضوع فلسطين سيبقى حاضراً في أجندتنا دائماً" ^(٢).

• الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني

صرحت الحركة بأن الخطوة التي أقدمت عليها المؤسسة الإسرائيلية ... هي جريمة نكراء وسرقة للتاريخ والجغرافيا، بل تكريس لسياسة فرض الأمر الواقع ^(٣).

١ . بنحاس فولف، رئيس الوزراء يدفن حل الدولتين، هآرتس، ٢٣/٣/٢٠١٠م في موقع www.walla.co.il

٢ . موقع نعناع (بالعبرية) نقلاً عن مقابلة معه مع صحيفة الوطن السعودية www.nana.co.il

٣ . فلسطينيو ٤٨، ٢٣/٢/٢٠١٠م

• الإخوان المسلمون/الأردن

اعتبر المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن همام سعيد قرار الكيان الصهيوني ... إعلان حرب على الأمة العربية والإسلامية كلها ... ولفت إلى أن هذه الخطوات تؤكد توسعية السياسة الصهيونية^١.

• كتلة اليسار الإسرائيلي

هاجم اليسار الإسرائيلي خطة ننتياهو بضم أماكن أثرية ومقدسة واعتبروها مقدمة لإقامة دولة ثنائية القومية، وطمس لحدود عام ١٩٦٧م، أي بيد إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة^٢.

• المستوى الرسمي العربي

أدانت الأنظمة العربية كعادتها خطة الحكومة الإسرائيلية، ودعت جامعة الدول العربية مؤتمر القمة الذي انعقد في مدينة سرت الليبية أواخر شهر آذار/ مارس الماضي إلى مناقشة هذه التطورات، وعلى رأسها ضم الأماكن المقدسة، وموضوع القدس والاستيطان المتزايد فيها، وتناول البيان الختامي الصادر عن القمة العربية تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لدعم القدس وصمود أهلها، والاحتفاظ بالسلام خياراً استراتيجياً، وعدم سحب المبادرة العربية.

• المستوى الشعبي العربي

اختلف الأمر كثيراً عن المستوى الرسمي العربي؛ فقد جابت المظاهرات والاعتصامات عواصم عربية وإسلامية، وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديدًا مدينة القدس وضواحيها والخليل، اندلعت مواجهات عنيفة خاصة على إثر افتتاح كنيس الخراب والإعلان عن نية اليهود وضع حجر الأساس للهيكل المزعوم في المسجد الأقصى، فتنادى الناس من فلسطيني ٤٨ والسكان المقدسيين، فواجهتهم الشرطة الإسرائيلية والأجهزة الأخرى بعدما دفعت الحكومة بأعداد كبيرة من عناصر الأمن لمناطق الاحتكاك وإغلاق المسجد الأقصى في وجه المصلين.

وهذه الأحداث تطورت في أكثر من موقع، مثل وادي الجوز بالقدس، وشعفاط، والعيسوية، والبلدة القديمة، وبالقرب من حاجز قلنديا جنوبي مدينة رام الله والخليل وغيرها. نستطيع القول: إن الموقف العربي وردود فعل الأنظمة العربية لا تنم إلا عن عجز

١ . المصدر السابق

٢ . صحيفة هآرتس ١٢/٢/٢٠١٠م.

كامل؛ فإذا كانت هذه المشاريع والخطط الواضحة المعالم والأهداف الرامية لشطب الرواية الفلسطينية والقضاء على القضية الفلسطينية وتهويد الأراضي المحتلة وتفريغ مدينة القدس الشرقية من سكانها العرب، إذا كانت هذه القضايا لم تحرك هذه الأنظمة وتدفع بها لاتخاذ قرارات عملية بديلة لمهزلة السلام وشعاره الذي تبنته وتتمسك به خيارا استراتيجيا، فإنه يحق لتنتياهو فعل ما يريد، وتخطيط ما يريد، ومصادرة وطرده وقتل وتهويد ما شاء!

سيناريوهات وتوقعات

يتوقع لمشروع حكومة نتتياهو، في ضم المسجد الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم ومشاريع تهويد المقدسات في القدس الشريف، عدة سيناريوهات، من أهمها:

السيناريو الأول

تطبيق أو تنفيذ المؤسسة الإسرائيلية لقرار الضم لقائمة التراث اليهودي (المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال)، وهذا بالتأكيد في متناول يد المؤسسة الإسرائيلية المتنفذة عملياً على الأرض، وهي ستستخدم لتطبيق ذلك القوة من خلال أجهزتها الأمنية والشرطية والاستخباراتية لقمع كل محاولة لإعاقة تطبيق هذا المشروع، ثم ستوظف الأموال لترميم هذه الأماكن وتوفير الحماية للقائمين على تنفيذ المشروع من شركات ومهنيين. إن الخطورة في هذا الموضوع، أي خلال عملية الترميم، تكمن في إمكانية المؤسسة الإسرائيلية وقدرتها على تغيير معالم الأماكن المقدسة عمراً أو شكلياً، وصبغتها بصبغة يهودية تاريخية بغرض إثبات حق اليهود في هذه الأماكن، وتسويق ذلك إعلامياً وسياحياً. وإن تم هذا السيناريو فلا شك أنه سيستدعي تثبيت أجهزة مراقبة وكوادر حراسة يهودية دائمة، والترويج لهذا المكان على أنه موقع أثري يهودي مقدس، وجعله جزءاً من المسار التاريخي للجولة اليهود والأجانب.

السيناريو الثاني

تجميد هذا القرار والاستمرار في المحافظة على الوضع القائم، فيسمح للمسلمين بزيارة هذه الأماكن والصلاة فيها، وقد يحصل هذا السيناريو في حال أقدمت المؤسسة الإسرائيلية على دراسة الموضوع من جميع جوانبه وردود فعل الشارع الفلسطيني والرأي العام العالمي، وفي ظل التوتر السائد في العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية، لكن أمراً واحداً يجب أن يكون مفهوماً وهو ذو علاقة بموضوع الهيكل، فالمؤسسة الإسرائيلية ستواصل مخططاتها في القدس والأقصى سراً وجهرًا لبناء الهيكل الثالث المزعوم.

السيناريو الثالث

زيادة نفوذ الإسرائيليين وزيادة وجودهم في الأماكن المقدسة للمسلمين، وتشديد الخناق عليهم، لردعهم أولاً، وتوفير الأرضية المطلوبة لضم هذه الأماكن، من خلال تحديد الأعمار، أو تحديد أوقات محددة للزيارة والصلاة، أو إغلاق هذه الأماكن لسبب أو لآخر. وفي حال تطبيق إسرائيل لهذا السيناريو، فإن مردوده سيكون سلبياً على نفوس المسلمين وسيحد من رباطهم ووجودهم للدفاع عن المقدسات الإسلامية والعربية.

السيناريو الرابع

استمرار إسرائيل في تحدي مشاعر المسلمين في الداخل والعالم، بضم أماكن أخرى لقائمة التراث اليهودي-الصهيوني، قد تشمل مساجد مثل مسجد بئر السبع، ومسجد علي بن علين، ومسجد الجزائر، وغيرها، وكنائس مثل كنيسة القيامة، وكنيسة البشارة وغيرهما. وستقوم إسرائيل بنشر قائمة التراث الكاملة في هذا العام وتحديداً في حدود شهر أيار/مايو ٢٠١٠م، وستشمل كثيراً من المواقع الأثرية عدا الأماكن المقدسة، بهدف وضع اليد عليها وتهويدها.

الخلاصة

يتضح من خلال مراقبة الحراك السياسي في إسرائيل توفر فرص لتماديها في ضم أماكن مقدسة وأثرية إسلامية وعربية لقائمة ما يسمونه التراث اليهودي-الصهيوني، بل إنها تعتقد العزم على المسّ بالمسجد الأقصى المبارك، وإقامة الهيكل الثالث المزعوم مكانه؛ فالحفريات وبناء كنيس الخراب وغيرهما مؤشرات واضحة على عزمهم تهويد المقدسات وبناء الهيكل. إن حالة السبات العربي والانقسام الفلسطيني والمتغيرات الدولية والإقليمية، كلها تسمح لتل أبيب بمواصلة عدوانها على الأرض والإنسان والمقدسات الإسلامية والعربية في فلسطين، وإن الإمكانية الوحيدة المتاحة للوقوف في وجه هذه السياسة العدوانية للمؤسسة الإسرائيلية هي تحريك الشعوب وخروجها للشوارع والتظاهر والاحتجاج للضغط على الأنظمة العربية وعلى السياسة الدولية لثني تل أبيب عن مشروعها العدواني هذا، والهادف لوضع اليد على هذه الأماكن ضمن خططها ضم الضفة الغربية مديناً للكيان الإسرائيلي. أما خيار الشعب الفلسطيني داخل الوطن فمعروف بالطبع، وهو مواجهة هذا المشروع والتصدي له وفق استراتيجية حركة الشعوب وصراعها لنيل الحرية وتقرير المصير.

المعارضة الإسلامية والاستقرار

بين سياسات الحكومات وتوجهات الحركات الإسلامية

(مصر، السودان، اليمن، الأردن، فلسطين)*

تبقى العلاقة بين الحركات الإسلامية والحكومات العربية، في إطار التآزيم والاحتقان وانسداد قنوات التفاهم، أسيرة أزمة ثقة كبيرة تغلفها وتهمين عليها حتى في أفضل حالات التفاهم والتواصل الحواري، وتبقى العلاقة بين الإخوان المسلمين وكبرى الحركات الإسلامية قاطبة في العالم العربي والإسلامي محط أنظار المراقبين والباحثين في رصد التوترات والتفاهمات التي أحاطت علاقتها بالنظام في مصر منذ العهد الملكي ومرورا باغتيال الشهيد الإمام حسن البنا وصولاً إلى تفاهماتها وصداماتها مع نظام جمال عبد الناصر، لكن اللافت هو الإصرار الرسمي على حرمانها من الشرعية، وإبقائها داخل خندق الخطر، رغم اندماجها في العمل المدني واستيعابها طرق التغيير والممارسة الديمقراطية، الأمر الذي يعزز فرضية "خوف الحزب الحاكم" من منافسة "الإخوان" له في الانتخابات البرلمانية.

لا يمكن إغفال تأثير حركات إسلامية لفترات طويلة في إعاقه حركة الإصلاح السياسي في مصر وبعض الدول العربية، فقد استفادت الحكومات المستبدة من "عنف" تلك الجماعات واستدرجتها لدائرة مغلقة تخسر فيها دوماً عناصرها وخيرة قياداتها، فضلاً عن خسارتها للغطاء الشعبي الذي وفر لها لسنوات طويلة القدرة على العمل الجماهيري والدعوي والاجتماعي.

استطاعت الحكومة المصرية اجتذاب قطاعات من التكوينات السياسية الحزبية تحت مظلة "مكافحة الإرهاب"، وأبرمت معها تحالفاً أسهم في تضيق الخناق على تلك الحركات السلفية الجهادية وتجفيف منابعها، لكن الأهم أنه خنق الحياة السياسية برمتها، وأضعف قدرة الأحزاب السياسية نفسها على التواصل مع الجماهير في المناسبات المختلفة، أو أماكن التجمع العامة في الساحات والميادين، وحصرتها في مقارها الضيقة، ففقدت هي بدورها

* أ. منتصر الزيات/ محام وكاتب ومؤرخ إسلامي

امتدادات شعبية كان من الممكن أن توفر لها قوة سياسية واجتماعية في مواجهة تفرد الحزب الوطني الحاكم بالسلطة والثروة ومقاليد الأمور.

يحسن بنا أن نلقي الضوء على الحركات التي توصف عادة "بجماعات الإسلام السياسي" سواء التي اعتمدت "القوة والعنف" منهجا للتغيير، أو التي أقلعت عن هذه الوسائل واختارت بدائل تتحرك من خلالها داخل أوساط المعارضة السياسية، تنابذ نظام الحكم وتنافسه في مساحات العمل الجماهيري في البرلمان أو النقابات المهنية.

ورصد مسارات تلك الحركات بنوعيتها يسفر عن نتيجة لا تخطئها العين، هي أن وسائل العمل السلمى والجماهيرى وآلياته بلغت بأصحابها مرحلة لا بأس بها فى المجتمعات التى تتحرك داخلها، بينما بلغت بجماعات التغيير القسرى إلى حائط سد قوي ومنيع أجهض قوتها وأجهد عناصرها وأربك حسابات قادتها.

فجماعة الإخوان بلغت شأوا متقدما فى المعادلة السياسية المصرية، وأصبحت منذ وقت، وعلى مدى عقد ونصف من الزمان على الأقل، ثانى قوة سياسية فى مصر بعد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ومن الجدير بالذكر أن الإخوان حصدوا فى آخر انتخابات برلمانية تمت تحت إشراف قضائي محدود ٨٨ مقعدا فى مجلس الشعب المصري، ولا شك أن الجماعة وصلت لتلك المرحلة المتقدمة من المنافسة رغم كل العوائق والعقبات التي توضع فى طريقها، ورغم "التجريدة الأمنية" التي تسعى لتحجيمها أو تعطيلها ووقف نفوذها المتصاعد بالإعلان المتكرر بين الفينة والأخرى عن قضايا توصف بقضايا "الدولاب" التي تحفظ عادة دون إحالتها إلى القضاء، وإلقاء القبض على مستويات رفيعة من قياديينها، أبرزهم نائب المرشد العام للإخوان الدكتور محمد حبيب، والدكتور محمود عزت.

وإذا كان المفهوم الثوري للحركات التي توصف عادة "بالراديكالية" أو الجهادية قد حقق وجوداً فى الشارع المصري فترات مختلفة، نتيجة ما يعتقد بأنه مظالم يمارسها النظام، وعوامل الفقر والجوع والغلاء وتردي الأحوال الاقتصادية العامة فى الأحياء الشعبية، وهو ما وفر لهذه الجماعات غطاء شعبيا، مع وجود امتدادات إقليمية لأفكارها ارتبطت بقضايا عادلة فى مناطق مشتعلة على النحو الذي حدث فى أفغانستان أثناء مواجهة الغزو الروسي، أو فى فلسطين، أو فى العراق منذ احتلال القوات الأجنبية له، حيث ساعد ذلك فى بقاء دوائر من هذه الجماعات تتمتع بشيء من الغطاء الشعبي نتيجة مباشرة للخوف من مخاطر

الغزو الأجنبي لبلاد عربية أو إسلامية تقع في دائرة الاحتكاك والنزاع مع الإدارة الأمريكية. لكن ارتباك قطاع عريض من الجماعات التي دخلت في صدام مع النظام وفشل مشروعاتها، وإصدارها مراجعات فكرية، عطّلها على الأقل في عملية التواصل الرسالي الجماهيري، وجعلها في منطقة وسطى بين الحكومات والشعوب تعاني أزمة ثقة حادة، ربما لن تراوحه حتى تجد نفسها من جديد بعيداً عن حسابات المواءمة والمصالح البراجماتية.

وإذا كان الإخوان المسلمون يمثلون طليعة المعارضة الإسلامية للنظام المصري، وصدر المعارضة السياسية له، فإن الحركة الإسلامية في الأردن حققت وجوداً ملموساً في الشارع السياسي، ومثل أعضاؤها رقماً مهماً في البرلمان الأردني، وتشكل جبهة العمل الإسلامي التي ترمز "للإخوان" رأس الحربة للمعارضة السياسية أيضاً، وتقترب منها جماعات خرجت من عباؤها مثلما هو الحال في أقطار عربية مختلفة.

ولم تزل التجربة السودانية أسيرة إخفاقات ديمقراطية خلفتها تجربة حركة الإنقاذ التي قادها الدكتور حسن الترابي آنذاك، منذ قاد الفريق عمر حسن البشير انقلاب الإنقاذ العسكري عام ١٩٨٩م، والتي صادرت الحياة الحزبية، ومنعت الأحزاب من ممارسة عملها فترة طويلة على مدار عقدين تقريباً، قبل أن تسمح مؤخراً بمنافسة حزبية في الانتخابات الأخيرة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠م.

لا شك أن الحركة الإسلامية في السودان كانت قد اجتذبت قطاعات عريضة من الشارع السياسي والشعبي، خاصة فيما عرف بدوائر الجامعات، وفرت للإنقاذ نفوذاً شعبياً لفترة طويلة، لكن الانشقاقات التي جرت بين قطبي الحركة: الترابي والبشير، وانشطار المؤتمر الحاكم لمؤتمرين، إضافة للإخفاقات العسكرية في الجنوب والشرق، أوجدت علامات استفهام كثيرة حول التجربة السودانية، لكن المؤكد أن الحركة الإسلامية في السودان ألفت بظلالها على مكونات العمل السياسي في السلطة والمعارضة معاً.

وتظل الحركة الإسلامية في اليمن رافداً مهماً من روافد العمل السياسي والجماهيري هناك، ضمن قوتين رئيسيتين تسيطران على الشارع السياسي، وهما المؤتمر الشعبي الحاكم من جهة، وحزب الإصلاح من جهة أخرى.

غير أن حركة المقاومة الإسلامية حماس حققت معادلة صعبة في ازدواجية العمل المقاوم سياسياً وعسكرياً، وسط ضغوطات الاحتلال وإفrazات أوصلو وما بعدها، ونجحت

في تكوين نموذج إسلامي يملك قدرات العمل السياسي والبرلماني، دون أن يفرط في ثوابت المقاومة التي تطمح إلى التحرر الوطني.

وهناك حقيقة يفرزها ذلك المناخ الشاذ في المنطقة العربية تفيد بأن الدول التي تطبق الملكية، والتي طالما وصفت "بالنظم الرجعية" حققت أنظمة الحكم فيها قدرا كبيرا من الاستقرار والتعايش بينها وبين المعارضة الإسلامية، وفتحت طاقة مناسبة للتعبير عن الآراء والأفكار بطريقة سلمية مكنت من استيعاب الحركات الإسلامية السياسية والسلفية معاً، ومن ثمّ خففت ظواهر استخدام العنف كوسيلة للتغيير وتحقيق الأهداف، بينما شهدت الأنظمة الجمهورية التي طالما وصفت "بالتقدمية" حالة احتقان وانسداد قنوات التفاهم بينها وبين الإسلاميين بشكل عام، المعتدل منها والعنيف، حيث أسهم ذلك في بروز ظاهرة العنف والعنف المضاد في فترات وبلدان مختلفة.

وإذا كانت الجماعات التي اعتنقت "فقه العنف" لتنفيذ أهدافها في مراحل صراعها مع النظام في مصر قد تراجعت عن هذه الفرضية، وقال مفكروها: "إن القتال ليس غاية في ذاته، فإذا ثبت فشله في بلوغ المقاصد والأهداف ينبغي العدول عنه إلى غيره من الوسائل والآليات"، وصدرت عن تلك الجماعات وأبرزها الجماعة الإسلامية بمصر، ومجموعات تنسب لحركة الجهاد الإسلامي بمصر عشرات الدراسات والأبحاث والكتب التي تعبر عن حركة المراجعات الفكرية والفقهية داخلها، فإن المدهش هو بقاء النظام المصري في خندق المعاداة لتلك الجماعات كلها، يرسم خطأً أحمر لها، وعليها عدم تجاوزه، وهو ما يمثل قيда على حركتها ووجودها وحققها في المنافسة والاندماج ضمن مؤسسات المجتمع المدني والتكوينات الحزبية السلمية، تحت عنوان عريض "عدم مشروعية قيام أحزاب على أسس دينية!"، وذلك رغم نجاح تجارب مختلفة من حولنا كان أبرزها "التجربة التركية"، بما يمكن تفسيره مجدداً بخوف النظام من نفوذ تلك الجماعات وقدرتها على توظيف الشعار "الديني" في تفعيل مكنونات التغيير لدى قطاعات كبيرة من الشعب ترى فعلاً بأن "الإسلام هو الحل"، ومن ثم يندفع النظام بحاجته لإبقاء تلك الحركات في مربع الحظر وعدم المشروعية، وهو الأمر الذي يفسر موقفه من جماعة الإخوان كجماعة معتدلة، ويشير الدهشة أيضاً أن تبقى أكبر الجماعات السياسية قدرة على التأثير والفاعلية في المجتمع المصري، غير قادرة على ممارسة حقوقها الدستورية والسياسية، وتبقى أسيرة مقعد لم تختره أو ترضه لنفسها "الحظورة".

الوطن البديل

آفاق التطبيق وسبل المواجهة*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم السبت ٢٠/٣/٢٠١٠م في مقره في عمان حلقة نقاشية بعنوان "الوطن البديل، آفاق التطبيق وسبل المواجهة" بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين والإعلاميين والسياسيين والحزبيين**، وأدارها الأستاذ جواد الحمد مدير المركز.

برزت أهمية فكرة هذه الحلقة في ضوء سيطرة اليمين الصهيوني المتطرف على الحكم في إسرائيل، وعودة الفكرة الصهيونية إلى طرح مشروع الوطن البديل للخروج من المأزق السياسي الذي تعيشه إسرائيل وعملية التسوية، وفي ضوء الضعف الذي تعيشه السلطة الوطنية الفلسطينية قيادة وتفاوضاً وميداناً، وفي ظل مواقف دول عربية تسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية وتحميل الأردن الثمن الأكبر من ذلك وفق ما عرف تاريخياً بالخيار الأردني، أو الوطن البديل، وكذلك في ضوء الغلط الذي ساد الساحة الأردنية كردود فعل على هذه التطورات ليخلط بين الوطني والمصالح الشخصية والفئوية، وليخلط بين نزع حقوق الناس الدستورية وبين الإجراءات الوقائي المفترض لحماية البلاد، وقد هدفت الحلقة إلى إظهار خطورة العودة إلى مشروع الوطن البديل وتداعياته على الأردن والقضية الفلسطينية، ومناقشة سيناريوهات تنفيذه وآليات مواجهته، وتقديم ملامح رؤية استراتيجية أردنية مشتركة لذلك.

افتتح الحمد الحلقة بالتأكيد على أن مشروع الوطن البديل هو امتداد تاريخي واستراتيجي للمشروع الصهيوني الذي انطلق منذ القرن التاسع عشر، وتمثل موجات

* مركز دراسات الشرق الأوسط / وحدة البحوث والاستشارات

** المشاركون (حسب الترتيب الهجائي): أ. د. أحمد نوفل / أ. د. أمين مشاقبة / م. إبراهيم غوشة /

أ. جميل أبو بكر / أ. جواد الحمد / د. خالد عبيدات / أ. زكي بني إرشيد / أ. سمير سمعان /

أ. عاطف الجولاني / أ. عبد الله المجالي / أ. علي أبو السكر / د. محمد قطاطشة / أ. د. محمد

مصالحه / د. يعقوب سليمان / أ. ناهض حتر.

الترحيل والإحلال قاعدة عملية من قواعده، لتكون فلسطين كاملة، وعلى رأسها القدس، خالصة لليهود، حيث أكدت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة على الأردن بوصفه المكان المفضل للوطن البديل للفلسطينيين.

وأكد الحمد على أن مسألة الوطن البديل المطروحة صهيونياً تستوجب التأكيد على أن الأمة العربية أمة واحدة والوطن العربي وطن واحد، ولا يعني تمتع أي مواطن عربي بجنسية بلد آخر تخليه عن أرضه أو وطنه بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، ومن هنا فإن الارتكاز على مشروع سايكس-بيكو لعام ١٩١٦ في تعامل العرب مع قضاياهم القومية الكبرى يشكل مقتلًا في عقيدتهم ومبادئهم ووحدتهم ووجودهم، ولا يمكن أن يشكل إطاراً ناظماً لتفكيرهم- قيادات وشعوباً- في حل القضية الفلسطينية أو دعمها، فكما أن تحرير فلسطين واجب فلسطيني، فهو واجب عربي وإسلامي بنفس الدرجة، وأن أي حل أو مشروع لا يحقق العودة والتحرير وإنهاء الكيان الإسرائيلي إنما هو خدمة لاستقرار المشروع الصهيوني، بل وتوسعه، وأن مواجهة مشروع الوطن البديل يستلزم بالضرورة دعم المقاومة الفلسطينية، وليس العمل على تكريس وجود الكيان الإسرائيلي وحفظ أمنه من خلال عملية السلام واتفاقات السلام معه.

وفي المحور الأول من الحلقة تحت عنوان: "مشروع الوطن البديل وخطورته على الأردن والقضية الفلسطينية"، أشار المشاركون إلى أن مشروع الوطن البديل يمثل قاعدة استراتيجية من قواعد المشروع الصهيوني القائم على امتلاك "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، أو إفراغ الأرض من شعبها، باتباع سياسات الترحيل والترحيل والتانسفير الجماعي عبر القتل والمجازر والإرهاب الذي مارسه العصابات اليهودية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني كاملاً.

وأكدوا على أن الحكومات الإسرائيلية تقوم من أجل ذلك بإنجاز المشاريع الاستيطانية الكبرى رغم الاعتراضات القانونية الدولية، غير أنها تكمل برنامجها في تفريغ فلسطين من أهلها وهويتها الإسلامية والعربية والفلسطينية على حد سواء.

ورأى المشاركون أن مشروع الوطن البديل يحقق إنجازاً تاريخياً واستراتيجياً للمشروع الصهيوني في تصفية القضية الفلسطينية أساساً وعلى حساب الأردن والشعب الفلسطيني معاً، لتبقى فلسطين التاريخية تحت هيمنة الكيان الإسرائيلي، وليصبح الأردن وطناً بديلاً

للشعب الفلسطيني بعد ترحيله من أرضه، وبذلك اعتبر المشاركون أن المشروع الصهيوني يستهدف تصفية القضية الفلسطينية أساساً، وهو ما يجعل مواجهته همّاً فلسطينياً وأردنياً مشتركاً، وسبباً لوحدة الشعبين وتلاحمهما في هذه المواجهة، ويمنع أن يتحول الأمر إلى خلاف بينهما بسبب التشارك الحاصل في بناء المملكة الأردنية الهاشمية منذ العام ١٩٥٢.

وتناول المشاركون "آليات ومحاولات تطبيق الرؤية الإسرائيلية وسيناريوهات التطبيق المحتملة" في المحور الثاني، حيث طرحت عدة آليات يمكن أن تقوم بها إسرائيل وأطراف عربية وإقليمية ودولية لتسهيل تطبيق الرؤية الإسرائيلية، ومنها التعويض بدل العودة، وإبرام معاهدات واتفاقيات سلام مع الكيان الإسرائيلي لدعم وجوده وحفظ أمنه، وإقامة مناطق صناعية مؤهلة لاستيعاب العاملين من مبدأ تحقيق السلام عبر التنمية الاقتصادية والمشاريع التنموية.

وطرح المشاركون سيناريوهات لتطبيق الرؤية الإسرائيلية، ومنها سيناريو يقوم على إقامة دولة فلسطينية مقيدة، في حدود جغرافية ضيقة في الضفة الغربية مع ترحيل عرب ١٩٤٨ إليها وإقامة كونفدرالية بينها وبين الأردن، ومقابل هذا السيناريو هناك سيناريو متفائل بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، مع قبول الأردن لوحدة معها على أساس كونفدرالي أو فيدرالي أيضاً.

ونبه المشاركون على أن هناك آليات وأساليب خطيرة يجري بحثها مجدية لتسهم في تسهيل تطبيق هذا المشروع، منها جهود وتوجهات التنازل عن حق العودة، وهز الوحدة الوطنية القائمة في الأردن، كما حذر البعض من خطورة المادة (٨) من معاهدة وادي عربة لعام ١٩٩٤ بخصوص موضوع اللاجئين.

وفي المحور الثالث بعنوان: "آليات المواجهة على كافة المستويات الرسمية والشعبية" ناقش المشاركون طبيعة المواجهة الممكنة لمشروع الوطن البديل؛ ودعوا إلى تعريف المشروع الصهيوني للوطن البديل حتى يتم اتخاذ المواقف بوضوح على أساسه، ودعوا إلى بناء استراتيجية مواجهة واضحة تضمن الحفاظ على الأردن ومجتمعه المتناسك، ويضمن حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته، وتتصدى للمشروع الصهيوني وأطماعه، وتدعم المقاومة الفلسطينية وتحتضنها، وتدعم ضمود الشعب الفلسطيني وقوته في الداخل والخارج، وتشجع على إبقاء روح العودة حية في نفوس الأجيال، وتمكن الجبهة الداخلية الأردنية بكافة أطرافها لتوجيه بوصلة الصراع نحو المشروع الصهيوني المستفحل.

ودعا المشاركون إلى إعادة النظر بعلاقات الأردن وتحالفاته، خاصة مع القوى الفلسطينية الفعالة على أساس هذه الاستراتيجية؛ حيث لاحظ المشاركون أن قوى المقاومة الفلسطينية هي التي تمثل الموقف المتوافق مع المصالح الأردنية والفلسطينية العليا ومواجهة مشروع الوطن البديل، فيما تعمل قوى التسوية على تثبيت وجود الكيان الإسرائيلي وحماية أمنه، ما يعني استمرار خطر مشروع الوطن البديل والتوطين والتهجير قائماً، خاصة أن مشروع الوطن البديل هو مشروع إسرائيلي - أمريكي وليس فلسطينياً أو أردنياً، وأن التعامل معه يجب أن يكون من منطلق فكري سياسي قومي وإسلامي، وليس من متطلبات الحدود الجغرافية الضيقة.

وفي ختام الحلقة طرح الحمد عدداً من التوجهات والوسائل التي تُعين الأمة العربية والأردن والشعب الفلسطيني على مواجهة المشروع الصهيوني ضد فلسطين وضد الأردن وبقيّة المنطقة العربية، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، خاصة في الأردن، لا بد أن يُدعم سياسياً وعملياً، وأن يسمح له بالعمل لفلسطين وقضيتها على كافة المستويات، بما في ذلك بناء التنظيمات السياسية، والمنظمات الشعبية، وإنشاء حركة العودة الفلسطينية كحركة سياسية، وذلك كما أكد الملك الراحل الحسين بن طلال في مؤتمر قمة الرباط لعام ١٩٧٤ من "أن الجنسية المكتسبة للفلسطيني لا تفقده حقه في المطالبة بحقوقه في فلسطين".

كما أكد الحمد على أهمية التلاحم والوحدة في المجتمع الأردني، لأن تفكيك المجتمع وإثارة الفتن فيه على أسس جهوية وإقليمية ونفعية إنما تساهم في إضعاف الدولة والمجتمع في مقاومة مشروع الوطن البديل ومشاريع التوطين الأخرى، وأن التهديد الصهيوني لفلسطين والأردن يجب أن يكون عامل توحيد، وليس سبباً لإثارة الخلافات والإشكالات وخلق المعاناة الإنسانية للفلسطينيين، ما قد يصب في خدمة مشروع الوطن البديل مباشرة، وأكد في ختام الحلقة على الإجماع الذي حظي به رفض مشروع الوطن البديل، والاتفاق الكامل على ضرورة محاربته برؤية استراتيجية مشتركة ومتفق عليها بين مختلف الأطراف والأطراف، وهو ما يعكس الإجماع الوطني الفلسطيني والأردني على ذات الهدف.

وسط حشد من قادة الرأي والفكر والسياسة الأردنيين

مركز دراسات الشرق الأوسط يحتفل بذكرى تأسيسه التاسعة عشرة

احتفل مركز دراسات الشرق الأوسط بالذكرى التاسعة عشرة لتأسيسه يوم السبت ٢٧/٠٣/٢٠١٠م، وشارك في الحفل نخبة واسعة من شخصيات المجتمع الأردني السياسي والأكاديمي، إضافة إلى عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي العربي، وتم خلال الحفل تكريم عدد من الضيوف وزملاء المركز وجهات داعمة وإعلامية أردنية وعربية، على جهودهم المتميزة والرائدة في دعم العمل الأكاديمي والبحثي والفكري في الأردن، وانتهى الحفل بعشاء على شرف الحضور، وقد صادفت ذكرى التأسيس يوم ١٠/٠٣/٢٠١٠، فيما صادف الحفل انعقاد القمة العربية في سرت في ليبيا.

وقام الفريق المتقاعد الأستاذ عفيف الغول في بداية الاحتفال بقص شريط المعرض الخاص بأنشطة المركز وإصداراته خلال ١٩ عاماً، يصحبه ثلة من كبار الشخصيات الوطنية، ثم افتتح الأستاذ جواد الحمد/ مدير المركز الحفل بالترحيب بالسادة الحضور، والتركيز على بذل الجهود في إنجاح وتطوير واقع البحث العلمي في الأردن والوطن العربي، والإسهام في تأسيس علم التحليل والتخطيط السياسي، والتوجيه والتسديد لصناعة القرار، لاجتياز المحن والتحديات التي تعرض للبلاد وللأمة، ودعا إلى بناء كادر من الشباب الواعد المنتمي لمصالح أمتهم وخياراتها، لأنه يشكل أساس البناء الحضاري العالمي العظيم لهذه الأمة وصروحها في شتى العلوم والمجالات، حيث إن البحث العلمي ورعاية المبدعين الشباب في هذا المجال ودعم مراكز البحث العلمي الجادة والفاعلة مسؤولية وطنية أولى للحكومات العربية.

وقال الحمد: "إن الحفل ينعقد في ظروف سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية صعبة تمر بها الأمة، ويمر بها الأردن، أملاً في إحداث تحول كبير في مسيرتها المتعثرة على مدى الأعوام الخمسين الماضية، وينعقد في ظل انعقاد قمة عربية لا تنظر إليها الشعوب بأي أمل مع كل أسف، وتنعقد القمة والسرطان الصهيوني يقضم كل شبر من أرض فلسطين، ولا زال جرح العراق وفلسطين وأفغانستان دامياً بلا أفق عربي لتضميده، ولأجل ذلك لا بد من

وقفه تأمل كبيرة للباحثين والعلماء والغيورين على الأمة وأجياها بحثا عن طريق المستقبل الواعد، وبحثا عن الوحدة والتآلف بين أبنائها، وقد حاولنا في مركز دراسات الشرق الأوسط طوال هذه المسيرة أن نضيء بعض علامات الطريق بأبحاثكم وإسهاماتكم، ولكن النخبة السياسية في الوطن العربي لا تزال تحتكر القرار والرؤية والفهم، ولا تعطي الوزن الطبيعي لمراكز البحث والخبراء والأكاديميين، ناهيك عن القوى السياسية والاجتماعية المعارضة .

ثم ألقى الدكتور حسن عبد القادر/ أستاذ الجغرافيا في الجامعة الأردنية كلمة زملاء المركز، حيث هنأ المركز والزملاء بهذه المناسبة، مشيدا بالجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة المركز لتسيير شؤونه وتطويره منذ تأسيسه حتى الوقت الحاضر، وأن المركز يقوم على أسس متينة راسخة من العلم والمعرفة والإدارة الواعية والتخطيط السليم، وهو مركز استراتيجي في إقليمنا العربي والمحيط وله، وقال عبد القادر: "إن النظرة إلى أنشطة المركز تشير إلى أنها متعددة ومتنوعة ومركزة، وتتناسب مع تعدد موارد الشرق الأوسط وتنوع ثقافته وكثرة كياناته السياسية، ولا يسعنا إلا أن نثمن ما يقوم به المركز سعيا إلى تحقيق أهدافه، خاصة أن الأحداث المتعاقبة في منطقة الشرق الأوسط تلقي عبئا كبيرا على إدارة المركز لتتمكن من متابعتها وتحليلها، وأدعو الزملاء الأفاضل إلى دعم ومؤازرة المركز بكل طاقاتهم، سعيا في تشكيل قاعدة بيانات تخضع للاستقصاء والتحليل بغرض التوصل إلى نتائج مهمة لتقييم أوضاع الشرق الأوسط أرضاً وشعوباً وموارد وحضارات ."

وعبر الدكتور همام غصيب/ أمين عام منتدى الفكر العربي في كلمته عن سروره بهذه المناسبة، وشكر للمركز جهده في البحث والمعرفة، مشيرا إلى امتلاك المركز للكلمة الصادقة وتأثيرها على المتلقي، ودعا إلى السير في منهج الفكر العملي، الذي يخرجنا من دائرة القول إلى دائرة الفعل المؤثر الذي يستند إلى المشروعات القابلة للتنفيذ، والمقترحات النيرة التي لها وقع ملموس على البشر، ويقتضي هذا منا أن نساير الإيقاع السريع لزماننا، لأن كثيرا من المشروعات الفكرية غير العملية تجرنا إلى متاهات وعقبات، ولا بد من الفكر المبدع غير التقليدي الذي يقتحم الموضوعات مباشرة ويقلب النظر من كل زاوية ممكنة، ودعا غصيب إلى التشبيك بين المنتديات الفكرية العربية، ومراكز البحوث والدراسات، كي تكمل بعضها.

كما ألقى المهندس ماجد الطباع/ نائب نقيب المهندسين الأردنيين كلمة النقابة قدّم فيها تحية إكبار وإعزاز لأبطال هذه الأمة وحملة راية المقاومة وشهداءهم في فلسطين والعراق الذين يدافعون عن الأمة ومقدساتها، مستذكرا في هذه الأيام ذكرى معركة الكرامة، وشكر الطباع المركز على دوره الطليعي في تبني قضايا الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الأمة، وعلى رأسها قضية فلسطين، داعيا إلى الوقوف إلى جانب المركز ودعمه، وذكر مشاركات نقابة المهندسين الأردنيين مع مركز دراسات الشرق الأوسط بعقد المؤتمرات والندوات، ودعمها لجائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية التي ينظمها المركز مع الجامعات الأردنية، كما أكد استمرار سياسة النقابة في دعم المركز.

وقدّم الطباع إيجازا مركزا عن رؤية نقابة المهندسين والنقابات المهنية وأنشطتها واهتماماتها بالقضايا الأردنية المحلية والعربية ومناصرتها، وداعيا إلى المزيد من البناء والعطاء. أما الدكتور مصطفى العدوان/ نائب رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية فقد تفضل بكلمة الجمعية معبرا عن تقديره للمركز واهتماماته، ومركزا على أن البحث العلمي والتقدم متلازمان، خاصة ونحن نرى اهتمام الدول المتقدمة بمراكز الأبحاث والدراسات للاستفادة من خبرات الباحثين وآرائهم، ودعا العدوان إلى دعم وتشجيع البحث العلمي والدراسات والتعاون بين مراكز البحث بالاعتماد على التجارب الناجحة، ثمنا دعم المركز وتعاون مع الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ومبديا استعداد الجمعية للتعاون في هذا المجال، خاصة مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

وقدّم ضيف الحفل الأستاذ إبراهيم هلال/ مدير التطوير التحريري لشبكة الجزيرة كلمة رئيسة في الحفل بعنوان: " الحراك السياسي في الوطن العربي، ملامحه، محدداته، آفاقه "، عرض فيها لصور الحراك السياسي الذي يشهده الوطن العربي، بدءا من العراق وفلسطين ومصر والجزائر واليمن، حيث تظهر ملامح هذا الحراك بنقاط أجملها هلال بتدهور أو اهتزاز صورة القائد، وتدهور السلطة العسكرية للدولة خاصة في ظل تقدم قوى مقاومة كحركة حماس وحزب الله في مواجهة المشروع الصهيوني وتحقيق إنجازات ميدانية مشرفة، وتراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتزايد حركات الاحتجاج والتجمعات المعارضة ومشاركة

الشباب في المواقع الاجتماعية والمدونات على الإنترنت، وتراجع سيطرة الدولة على وسائل والإعلام، والنزول بحاجز سن المعارضين والقادة المتنافسين، أما محدّدات الحراك السياسي في العالم العربي - بحسب هلال - فهي مدى نجاح أو تعثر سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومدى تغلب الحكومات على الآثار الجانبية الاجتماعية لها، ومدى ديمقراطية قوى المعارضة، وتأثير مثلث (الفقر - البطالة - الأمية)، ومصالح الدول المتنفذة إقليمياً وعالمياً.

ومن هنا يرى هلال أن الوطن العربي يمر بحالة تفكك وانحدار، وأن العلاقة بين الأنظمة العربية وشعوبها غائبة، ولذا فإن معركة التغيير طويلة وشرسة، وما زلنا نشهد خطواتها الأولى، والإنجاز فيها مرهون بعوامل، العمل في الميدان وفي قلب المجتمع، ومما يجعلنا نتفاءل في ذلك أن في الأفق ضوءاً يتبدى في جرأة وجسارة جيل جديد من الناشطين السياسيين الذين باتوا يؤمنون بالعمل المجتمعي دون الحصول على نتائج فورية أو مصالح آنية، ومن هنا فإن مستقبل الحراك السياسي في الوطن العربي مرتبط بصبر وحكمة قيادات التيارات السياسية وعلى رأسها التيار الإسلامي الذي قُدر له أن يتصدر العمل السياسي في العقدين الأخيرين بشكل واضح.

ثم تفضل الأستاذ اللواء المتقاعد موسى الحديّد والأستاذ جواد الحمد مدير المركز بتقديم الدروع والهدايا لضييف الحفل وللزملاء الأكثر إسهاماً في أنشطة المركز لعام ٢٠٠٩، وللجهات الداعمة والإعلامية الأردنية والعربية، على إسهامهم المتميز جميعاً في دعم أنشطة المركز خلال عام ٢٠٠٩، ثم جرى السحب على أرقام الحضور لنيل هدايا المركز الثلاث لهذا العام.

وبعد ذلك قام الأستاذ جميل هلسة/ عضو مجلس إدارة النادي الأرثوذكسي بقطع كعكة المناسبة لهذا العام تصحبه ثلة من الشخصيات والزملاء الحاضرين، حيث دُعي الجميع بعدها إلى طعام العشاء على شرف الحضور.

وكان قد تم في الحفل تقديم عرض سينمائي يوجز مسيرة المركز في ١٩ عاماً، ظهر من خلاله التميز الذي سار به المركز منذ تأسيسه في عمان في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩١.

ويختص المركز بإعداد البحوث والدراسات والاستشارات، وعقد الندوات والمؤتمرات

وحلقات البحث العلمية ذات الصلة بمنطقة الشرق الأوسط، في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية، لا سيما ما يتعلق بالأمن القومي العربي والصراع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى العلاقات الدولية للشرق الأوسط، والعلاقات الداخلية للدول العربية، وتركيا وإيران، ويهدف إلى تقديم الدراسات والاستشارات التي تساهم في تطوير الأردن وتنميته في المناحي كافة، وخدمة المنطقة العربية وتدعيم استقلالها، وتوعية المثقفين الأردنيين والعرب والمسلمين، وإيجاد مناخ ثقافي وفكري يخدم مصالح الوطن والأمة، و توفير المعلومات الدقيقة والعلمية للباحثين، ورعاية المبدعين منهم، والإسهام في التنمية الثقافية والفكرية والسياسية العامة في الأردن والمنطقة وتسديدها.

وقد حدّد المركز مجالات اهتمامه الجغرافية بمنطقة الشرق الأوسط، لتشمل الوطن العربي، بالإضافة إلى إيران وتركيا من جهة، والقرن الإفريقي والبحر الأحمر من جهة أخرى، بوصفهما جزأين رئيسيين في المجال الاستراتيجي العربي، كما تدخل الأحداث الدولية التي لها انعكاس وتأثير على المنطقة في نطاق الاهتمام والدراسة.

نفّذ المركز لتحقيق فلسفته وأهدافه عدداً كبيراً متنوعاً من البرامج الأساسية من مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش وبحث تجاوز عددها ٧٠ نشاطاً، بواقع ١٠٠ جلسة عمل، قُدّمت فيها أكثر من ٤٦٠ ورقة علمية، وأسهم في تقديمها والتعقيب عليها أكثر من ٥٥٠ باحثاً وأكاديمياً، وتابعها جمهور من المهتمين تجاوز ٢٣٠٠ شخص، وتنتج عنها ما يزيد على ١٦٠ مطبوعة شارك فيها أكثر من (٦٦٠) باحثاً ومحكماً ومحرراً علمياً، وأكثر من ٥٥ دراسة نشرت بأشكال متنوعة تعبر عن رؤية المركز للمتغيرات وإنجازاته، إضافة إلى دراسات خاصة نشرت كوّنات متميّزة من أهمها "المقاومة والإرهاب... رؤية عربية إسلامية" عام ٢٠٠٣م، باللغتين العربية والإنجليزية، كما يصدر المركز "مجلة دراسات شرق أوسطية" وهي مجلة دورية فصلية محكمة متخصصة في مجالات التحول القصيرة، التي لا تستوعبها الدراسات والبحوث الطويلة.

ومن برامج المركز برنامج التدريب المتخصص الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات التدريبية لمختلف الفئات والتخصصات والمستويات في الوطن العربي، ومن أهم برامجه

التدريبية التي استطاع أن يقدمها بنجاح وتخصص: التدريب في التحليل السياسي، وتنمية مهارات البحث العلمي، وإعداد الدبلوماسيين، وإعداد المفاوض التجاري والسياسي، والتدريب الإداري.

كما يطلق المركز كل عام جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية بالتعاون مع عدد من الجامعات الأردنية، وقد انطلقت الدورة الأولى للجائزة عام ١٩٩٨ بهدف تنمية ملكة البحث العلمي لدى طلبة الجامعات الأردنية، وتشجيعهم عليه وإعطائهم فرصة للتعبير عن أنفسهم، ووصلت الجائزة هذا العام إلى دورتها الثانية عشرة.

ويضم المركز وحدة متخصصة بدراسة الشؤون الإسرائيلية، وتعنى بإصدار الدراسات والتقارير والتحليلات المتعلقة بالشأن الإسرائيلي من مصادر علمية وإعلامية إسرائيلية، وعلى رأسها تقرير "شؤون إسرائيلية في أسبوع"، ونشرة "رصد البث الإذاعي والتلفزيوني العبري اليومي".

ويحوي المركز مكتبة تضم أكثر من ٣ آلاف مرجع ووثيقة منشورة وموسوعة وكتاب ودورية أساسية تختص بمجالات عمله، وتزود الباحثين بأهم الإصدارات المتعلقة بالشرق الأوسط باللغتين العربية والإنجليزية بشكل أساس، وباللغة الفرنسية والعبرية بشكل أقل.

وفي المركز أرشيف يحتوي عشرات آلاف الوثائق، باللغتين العربية والإنجليزية، ويتراوح حجم الوثيقة بين ١-٥٠ صفحة من القطع الكبير، وسينطلق البيع والعضوية والاشتراك عبر الإنترنت قريباً، كما يتبادل المركز إصدارته مع أكثر من ٣٠ مؤسسة ومركزاً عربياً وأجنبياً.

coincided with the Arab conference summit convening in Sert, Libya.

At the beginning of the event, an exhibition was inaugurated for the centre's activities and publications over the 19 years. Opening talks were then delivered, focusing on the importance of research and its support as it constitutes a basis for the great global civilizational structure of the Arab nation and its achievements in all fields and disciplines. The support for serious, active research centres and care for creative youth in this regard should be a priority for the Arab governments. The main talk addressed the political activity in the Arab World and its future scenarios.

A PowerPoint presentation was also made on the progress of the centre in the last 19 years, which were alive with grand achievements in the scholarly and cultural fields in the form of seminars, conferences, and publications.

of "the Ruling Party's fear" of the Brotherhood's competition in the general elections.

Alternative Homeland: Scenarios of Implementation and Ways of Confrontation

On Saturday 20 March 2010, The Middle East Studies Centre held a seminar in its headquarters in Amman, entitled "**Alternative Homeland: Scenarios of Implementation and Ways of Confrontation**".

The significance of the seminar springs from the Israeli extreme right taking over power in Israel as well as the Israeli's re-proposing the Alternative Homeland project to get out of the political crisis of both Israel and the peace process. The seminar aims at demonstrating the danger of going back to the Alternative Homeland project and its consequences to Jordan and the Palestinian issue; discussing the scenarios of its implantation along with the mechanisms of confrontation; and presenting the determiners of a joint strategic vision in this regard.

The project is referred to by the seminar to represent one of the strategic foundations of the Zionist project based on the possession of "land without a people for a people without land". The possible mechanisms and attempts of implementing the Israeli vision are addressed, some of which may be carried out by Israel and some Arab, regional and international parties to realize the Israeli vision. Such parties may help in compensation instead of return or hold peace agreements with Israel in a bid to both support its existence and maintain its security. The seminar also discussed the possible confrontation to the Alternative Homeland until clear attitudes are taken. The seminar has called for the setting of a straightforward strategy of confrontation that maintains Jordan with its coherent society, guarantees the rights of the Palestinian people and issue – on top of which is supporting the resistance in face of the Zionist project – and emphasizes the importance of the Jordanian society unity. Finally, it has to be emphasized that the Israeli threat to Palestine and Jordan should be a factor of unifying, rather than a cause for raising disputes or creating suffering for the Palestinians.

Party: 19 Anniversary of The Middle East Studies Centre

On 27 March 2010, The Middle East Studies Centre celebrated its 19 anniversary. The event was attended by a large number of Jordanian elite political and academic figures as well as several Arab diplomats. Some of the guests, centre friends and Jordanian and Arab sponsoring and media institutions were honoured in the ceremony for their distinguished efforts in supporting the academic, research and intellectual activity in Jordan. The celebration concluded with an honorary dinner. The anniversary date

have been an integral part of the terror strategy, ignoring the principles of the international law and the logic of diplomatic and international relations. A violation of sovereignty has been carried out by committing murder on other countries' soils. For the decades of its history, the Israeli political leadership has given these actions a particular title of its own: "terror combat strategy."

Israel Devours Holy Sites in Jerusalem and Hebron

The announcement by Netanyahu's government to place Al-Ibrahimi Mosque in Hebron and Bilal bin Rabah Mosque in Bethlehem on the list of the Jewish antique sites – or the "Jewish Heritage – is part of the "Jewish State" project. This slogan has been raised by Netanyahu since the first moment of forming his cabinet.

In its first stage, the ill-omened project shall encompass 150 sites of mosques, churches, arches in addition to a lot other Arab and Islamic antique, historical locations. The history of the Arab and Islamic sites will be forged and replaced by a Hebrew-Torah tradition. The government and its various institutions here attempt to achieve a number of goals, most important of which is to consolidate the Jewish sense of belonging to this land as well as Judaize the Arab and Muslim holy sites and eradicate its Arab and Islamic identity.

This "Jewish Heritage Revival" project, supposed to include several Muslim sites such as Al-Aqsa Mosque, is due to be completed by the Israeli government within 5 years. The cost is estimated at \$100 million, to be spent on a specialized team, the restoration of these places and the building of museums, information centres and monuments.

Islamist Opposition: Between Government Policies and Islamist Movements' Approaches *(Egypt, Sudan, Yemen, Jordan, Palestine)*

The relation between the Islamic movements and the Arab governments still takes place in a framework of crises and deadlocks of understanding. It has been suffering from a dominating problem of trust, even at its best times of understanding and dialogue. That relation between the Egyptian government and the Muslim Brotherhood – the largest Islamic movement in the entire Arab, Muslim world – has always been the focus of interest of analysts and scholars in watching the tensions or understandings, starting from the royal period through the assassination of its founder Hassan Al-Benna and then the group's agreements and clashes with president Jamal Abdul-Nasser's rule. What is interesting is the official persistence in banning the group in spite of its integration with civil activity, its adaptation to new ways of change and its exercise of democracy. This supports the hypothesis

patience of the leaders of political movements, especially the Islamists who have been obviously heading the political activity for a couple of decades.

Possibilities of Armed Conflict between Iran and the US

For years, Washington has not stopped referring to a military option with Iran. First, the Bush's administration was clearer and listed Iran on the Axis of Evil. Then, the current administration comes back to what is called 'open options', as president Obama started his term by calling for direct and unconditional dialogue with Tehran. However, the progress expected by both parties has not materialized. Nor has Iran stopped enriching the uranium which is seen by the US and the other Western countries as a first step for an Iranian nuclear bomb that can never be tolerated.

In response to the US's all options "on the table of the president", Iran arranges successive shows of its military power by carrying out maneuvers and announcing its possession of new types of weapons and missiles. On the other hand, the Israeli stance cannot be ignored in the US-Iranian escalation, for Israel does not only encourage the US to impose hard sanctions on Iran, but also threatens to launch a military strike if the dialogue with, or sanctions against, Tehran proves inefficient. In their statements from Tel Aviv and various capitals, the Israeli leaders do not make it a secret that they have become completely prepared to deal militarily with Iran. Does this tense atmosphere indicate that the war with Iran is eminent? Is it possible in the current regional and international circumstances? Could Israel resort to this strike in case the US does not?

Israel: A Military Arm Infiltrating into the Region

The crime of assassinating one of the leaders of `Ezzeddeen Al-Qassam Brigades – the military wing of the Islamic Resistance Movement (Hamas) – Mahmoud Al-Mabhouh in Dubai by the Israeli intelligence sheds light again on the terrorist arm of the Hebrew state. It plays a role of infiltration into the region and is capable of carrying out complicated security missions outside Palestine.

Political assassination is one of the forms of organized terror by the Hebrew state, indicating the moral bankruptcy of the Israeli political elite. Upon looking at the long list of assassinations against the Palestinian leaders, the Israeli model of terror proves unprecedented in history.

In the 70's, Israel used booby-trapped parcels in its war of assassinations of a large number of leaders and members of the Palestine Liberation Organization (PLO) in several capitals throughout the world. This kind of terror was then 'legalized' in March 1978 when the Israeli Knesset endorsed a law which allows the Israeli intelligence to assassinate the Palestinian leaders anywhere around the globe.

Such planned systematic assassinations on the soils of other countries

methodology of preparation of papers in the various political, security, economic, social and academic fields.

This report is intended to present a number of the significant ideas discussed by the participants in the Hertzelia Conference 2010 within three major areas, namely: the peace process, ending the occupation and the Palestinian state; the security and military aspects; and the foreign regional and international relations.

• Reports & Articles

Political Activity in the Arab World: Forms, Determiners and Scenarios

The report addresses the state of the political activity being witnessed by the Arab World, starting with Iraq, Palestine, Egypt, Algeria and Yemen. The forms of such activity can be listed as follows:

- the deterioration of the leader's image
- the deterioration of the state's military power, especially in the advancement of resistance movements such as Hamas and Hezbollah who have made honorable field achievements in confronting the Zionist project
- the decline of the state's control over economy
- the growth of the protest and opposition movements
- the growth of the youth's participation on social websites and blogs
- the decline of the state's control over the mass media
- and the decrease of the age of leaders in both sides of the government and opposition.

As for the determiners of the political activity in the Arab World, they are thought to be as follows:

- the success or failure of the economic reform policies
- the extent of the government's success in overcoming the social side effects of the above policies
- the extent of democracy on the part of the opposition parties
- the impact of the poverty-unemployment-literacy triangle
- and the interests the influential states on the regional and international levels.

It is emphasized in the report that the Arab World is witnessing a state of split and deterioration, as well as an absent relation between the peoples and their governments. Therefore, the battle of change is a long and hard one, whose initial steps have already started, but whose accomplishment is dependent on efforts in the heart of the society. What raises optimism is the light at the end of the tunnel, taking the form of a new courageous generation of political activists who believe in societal work without waiting for immediate results or momentary interests. Thus, the future of the political activity in the Arab World is contingent upon the wisdom and

in terms of vision, will and, even, capability. It became unrealistic to refer to a relation combining the Arabs on the one hand and Iran on the other. On the contrary, such a relation became a new reason for inter-Arab disputes and deeper axis policies.

However, there are proofs that the Arab-Iranian relations improved in the 90's of the 20th century – the stage in which the Iranian policy followed a moderate, inoffensive path during the reformists' rule. This directly indicates that it is the Iranian policy towards the Arab region that has a greater role in setting the relations with the Arabs than the Arab's initiatives.

The Arabs' Higher Interests and Their Relations with Turkey

Before addressing Turkey and its relation to the pan-Arab interests, it is necessary to go back to the period of the fall of the Ottoman empire and its consequences to the Arab entity. It is important to look at the period of the World War I which was one of the causes of the collapse of the empire, when it joined the axis states whereas the Arabs joined the alliance states, leading to the collapse of the Arab-Turkish relations. Furthermore, the Arab Revolt against the Turks in 1916 was considered as a rebellion from a Turkish point of view. In addition, the acts of Jamal Pasha – one of the Ottoman army's leaders – increased hatred between the two parties, when he executed a number of Arab leaders and killed thousands of Arab revolutionists. Nevertheless, the Turkish-Arab relations went through ups and downs depending on political matters, coming now to a stage of friendship and may be alliance.

• File No.51

The Israeli 2010 Strategies: A Reading of Hertzelia Conference 2010

Since 2000, Israel has been organizing "Hertzelia Conference" as a platform to thoroughly revise what the Israelis call the sources of "threat" to their existence, as well as their open choices in the international and regional circumstances. The event represents a think-aloud opportunity of the Israeli strategic mind in all positions and a platform of propaganda that may pass any thought by the Israeli decision-makers' centres to the region and the world. The significance of the conference springs from the important declarations usually made by high Israeli officials during their participations. It also comes from the effect of its papers and output on the Israeli decision-making in major issues.

The conference receives a great deal of attention from those interested in the Israeli affairs whether in or outside Israel. This is due to the serious topics and talks, in addition to the way the addressed issues are revised and their scholarly level. It is interesting to study the participants and the

• Editorial

• Research & Studies

US & Israel: Strategic Alliance and Tactical Disputes

The US-Israeli relations enjoy a strategic alliance privilege. Israel, yet, enjoys the American support at various levels. The US considers Israel an American vital interest and its security as part of the security of the American interests in the Middle East. The Israeli-American disputes usually would find their way to be resolved. The chances for the escalation of such disputes to form a crisis are minimal. This is due to the absence of crisis environment. The main reasons that limit such a possibility might include:

- the great influence and power of the Jewish Lobby in shaping the external and internal policies of the United States
- the US administrations considering of Israel as a giant air craft carrier for the American Army
- the American position that considers the Arab world as the main source of threat to its interests especially in the Middle East.

The possibility for any US-Israeli dispute might escalate is also minimized because of the absence of the Arab international influential role. The Arabs also don't form a real threat to the American interests in the Middle East, although they have the power to create an energy crisis as it happened in 1973 and they can stop the intelligence cooperation with the US mainly with regard to the so called "terrorist" threats.

The last dispute concerning the Israeli settlement policy that impedes the peace negotiations, it didn't escalate to a real crisis. It was only a tactical dispute that was contained from within the frame of the continuous strategic alliance.

The Arabs' Interests and Their Relations with Iran

A number of reasons have led to the Arabs' failure to establish balanced relations with Iran that serve what are supposed to be the higher pan-Arab interests. One of these reasons is the long absence of a shared Arab vision of the common interests and the following of national policies based on axes or submission to the Western, especially American, approach of addressing the region's issues and countries.

While the Arabs lack a pan-Arab civilizational project founded on strategic relations with the countries of the region, Iran has set its own project that imposes its vision and builds the basis for its regional influence on the region. Thus, this led to the loss of the required balance of relations

121

*Alternative Homeland: Scenarios of Implementaion
and Ways of Confrontation*

MESC

125

19 Years of The Middle East Studies Centre

MESC

Contents

<u>page</u>	<u>Editorial</u>
7	<i>US & Israel: Strategic Alliance and Tactical Disputes</i> pirit Editor in Chief
	<u>Research & Studies</u>
14	<i>The Arabs' Interests and Their Relations with Iran</i> Liq'a' Makki
33	<i>The Arabs' Higher Interests and Their Relations with</i> Turkey Khaled Abul-Hassan
	<u>Issue File</u>
47	<i>Israeli 2010 Strategies: A Reading in Hertzelia</i> Conference 2010 Sameer Sam'an Abdul-Hameed Al-Kayyali Hassan Hassan
	<u>Reports And Articles</u>
75	<i>Political Activity in the Arab World: Forms,</i> Determiners and Scenarios Ibrahim Hilal
87	<i>Armed Conflict Possibilities between Iran and the US</i> Talal Atreesi
95	<i>Israel: The Arm of Terror and Assassination in the</i> Region Ghassan Do'ar
105	<i>Israel Devours Holy Sites in Jerusalem and Hebron</i> Ibrahim Abu-Jaber
117	<i>Islamist Opposition: Between Government Policies</i> <i>and Islamist Movements' Approaches</i> Muntasir Al-Zayyat

**The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ**

First Edition

Amman – Autumn 2010

**Copy Rights Reserved to
MESC & JRI**

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

[http:// www.mesj.com](http://www.mesj.com)



Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

**Cordially with the Jordanian Institute for Research &
Information**

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan

Ahmad Al-Bursan

Ahmad S. Noufal

Ali Mahafza

Ebrahim Abu Arqoub

Mohammad Abu Hammour

Mohammad Al Mosa

Volume 14

No. 51

Spring 2010
